

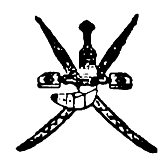
سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

كتاب
معالم الدين

تأليف
العلامة الشيخ
عبد العزيز بن ابراهيم الثميني المصعبي

الجزء الثاني

١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م



سلطنة عُمان

وزارة التراث القومي والثقافة



تأليف

العلامة الشيخ عبد العزيز بن ابراهيم الثميني المصعبي

الجزء الثاني

١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م



المرصد الخامس

فى الكلام وفيه مقاصد

الأول : أعلم أن الكلام يضاف تارة الى الله تعالى ، على معنى نفى الخرس ، فيكون صفة ذات على ما مر فى الصفات ، وتارة يضاف اليه على معنى أنه فعل له ، فيكون فعلا من أفعاله سبحانه ، فمعنى كونه متكلما على الأول ، أنه ليس بأخرس ، وعلى الثانى ، أن خالق الكلام وقد أسلفنا أن الدليل على ثبوت كونه متكلما اجماع الانبياء ، واجماع المسلمين ، فان تواتر عنهم أنهم كانوا يثبتون له الكلام ، ويقولون أن الله تعالى أمر بكذا ونهى عن كذا وأخبر بكذا واستخبر عن كذا وكل ذلك من أقسام الكلام فثبت المدعى .

فان قيل : صدق رسول الله ، موقوف على تصديق الله اياه ، اذ لا طريق الى معرفته سواه ، وتصديق الله اياه اخبار عن كونه صادقا ، وهذا الاخبار كلام خاص له تعالى ، فاذا قد توقف صدق الرسول على كلامه تعالى ، فاثبات الكلام لله سبحانه به دور ، قلنا لا نسلم أن تصديق له كلام ، بل هو اظهار للمعجزة على وفق دعواه ، فانه يدل على صدقه ثبت الكلام بأن تكون المعجزة من جنس الكلام ، كالقرآن الذى يعلم أولا أنه معجزة خارجة عن طوق البشر ، ثم يعلم به صدق الدعوى ، أو لم يثبت كما اذا كانت المعجزة شيئا آخر ، أن ها هنا قياسين متعارضين ، أحدهما أن كلام الله تعالى صفة له ، وكل ما هو صفة له فهو قديم ، فكلامه تعالى قديم وثانيهما ، أن كلامه مؤلف من أجزاء مترتبة متعاقبة فى الوجود ، وكل ما هو كذلك فهو حادث ، فكلامه تعالى حادث ، فافترق

الموحدون لذلك ولما ستراه الى فرق أربع ، فرقتان منهم ذهبوا الى صحة القياس الاول ، وقدحت واحدة منهما فى صغراه ، وقدحت الاخرى فى كبراه ، وفرقتان أخرتان ذهبوا الى صحةالثانى ، وقدحوا فى احدى مقدمتى الاول •

فقالت الحنابلة ، كلامه تعالى حروف وأصوات ، تقوم بذاته تعالى ، وأنه قديم وقد بالغوا فى قدمه ، حتى قال بعضهم جهلا الجلد والقلائد قديمان ، فكيف بالمصحف ؟ فهؤلاء صححوا القياس الاول ، ومنعوا كبرى الثانى ، وهذا باطل بالضرورة ، فان حصول كل حرف من الحروف التى تركب منها كلامه على زعمهم مشروط بانقضاء الاخر منها ، فيكون للحرف المشروط أولا ، فلا يكون قديما ، وكذا يكون للحرف الاخر انقضاء فلا يكون هو أيضا قديما ، بل حادثا فكذا المجموع المركب منها ، والكرامية وافقوا الحنابلة فى أن كلامه حروف واصوات ، وسلموا أنه حادث لكن زعموا أنها قائمة بذاته تعالى ، لتجويزهم قيام الحوادث بذاته تعالى عن ذلك ، فقد قالوا بصحة القياس الثانى ، وقدموا فى كبرى الاول •

قلنا نحن والمعتزلة ومن وافقنا فى ذلك كما ستقف عليه ، كلامه تعالى حروف وأصوات ، كما ذهبت اليـــه الفرقتان المذكورتان ، لكنهـــا ليست قائمة بذاته تعالى بل يخلقها الله سبحانه فى غيره كاللوح المحفوظ ، أو جبرائيل ، وهو حادث كما ذهبت الكرامية ، خلافا فاللحنابلة •

فنحن أيضا صححنا القياس الثانى ، لكن قدحنا فى صغرى الاول ، وهى أن كلامه تعالى لا بمعنى نفى الخرس صفة له ، وهذا الذى قلناه لا تنكره الاشاعرة ، بل يقولون به ، ويسمونه كلاما لفظيا ونظما مخيلا ،

بمعنى أن صورته تكون فى الخيال يعترفون بحدوثه ، وعدم قيامه بذاته تعالى ، لكنهم يثبتون أمرا زائدا وراء ذلك ، وهو المعنى القائم بالنفس ، ويزعمون أنه غير العبارات الدالة عليه ، اذ قد تختلف العبارات بالأزمنة والامكنة والاقوام ، واستدلوا على ثبوته بوجهين ، أحدهما أن المتكلم من قام به الكلام لامر أوجده فى محل آخر ، للقطع بأن موجد الحركة فى الجسم لا يسمى بذلك متحركا ، وأن الله تعالى لا يسمى بخلق الأصوات مصوتا ، وانا اذ اسمعنا قائلا يقول أنا قائم نسميه متكلما ، وان لم نعلم أنه الموجد لهذا الكلام ، بل وانا علمنا أن موجده هو الله تعالى ، فتعين أن الكلام صفة له قائمة بذاته تعالى ، وحينئذ يتعين أن يكون هو المعنى النفسى لحدوث اللفظى كما مر ، اذلا ثالث يطلق عليه اسم الكلام .

والجواب ، نمنع أن المتكلم من قام به الكلام ، لا من أوجده ، اذا سم الفاعل لمن تثبت له الفعل مطلقا ، سوءا قام به كقائم أو لا كمتكلم وخالق ورازق وقاتل وشارب ، اذ قد يشتق للمحل اسم وان لم يقم مبدأ الاشتقاق به ، كالمكى والحداد ، واللابن ، والتامر ، ونحوها فان قيل : ان الضرب والخلق والرزق والقتل ونحوها من الافعال القائمات بالمفعول ، هى الاثر بل التأثير ، قلت وان سلمنا أنها التأثير فلا نقول فى الخلق ، انه قديم ، لقوله تعالى « هذا خلق الله » ، سلمنا أنه غير قائم بالمخلوق ، ولكن اذا كان حقيقيا ، لزم عليه قدم العالم ، وان كان اعتباريا فلا قدم ، والحدث كفة فى المحدث ، وكذا الخلق وقيل هو نفس الوجود لا صفة زائدة ، والخلق هو الايجاد ، وعلى كل تقدير ، فاما صفة واما وجود واما تعلق ، وهو اعتبارى نفسى اضافى على ما مر ، وعليه فلا يقوم مأخذ الاشتقاق بشىء ، وعلى الاولين فهو قائم بالمخلوق .

قال المحقق الشماخى ، حجتنا أن الخلق لـو لم يكن مثلا بمعنى المخلوق ، أعنى الاثر الحاصل من الخالق ، لكان هو التأثير فان جعل قديما ، لزم قدم العالم ، اذ لا يتصور تأثير ولا أثر ، وان جعل حادثا لزم التسلسل •

أجاب الاشاعرة ، بأن الخلق نسبة وهو التعلق ، فاذا نسبت الى القدرة فهو ايجابها له ، واذا نسبت الى ذى القدرة فهو خلقه ، فالخالق كون الذات تعلقت قدرتها ، وهذه نسـبة قائمة بالخالق ، وباعتبارهـا اشتق له ، فيصح ما ذكروا من الدليل ، على وجوب القيام ، واذا نسبت الى المخلوق فهو صدوره عن الخالق ، قلت هذا هروب من الواضح الى المشكل ، لأن اطلاق الخاق على التعلق ممنوع ، ان أرادوا حقيقة ، وان كان مجازا من — اطلاق الملزوم على اللازم ، فلا يشتق منه ، ثم ان هذه النسبة لا تخلوا من أن تكون قائمة بالثلاثة ، أو بالخالق وحده ، فيلزم على المعنى الأول أن يقوم المعنى الواحد بالقديم والمحدث ، وهـو باطل وأيضا ان قدرته قديما ، لزم قيام المعنى القديم بالمحدث ، وان جعلته محدثا لزم قيامه بالقديم ، وكلاهما باطل ، ولزم على الثانى قدم العالم أو التسلسل على ما مر •

وأيضا قالوا فى الخلق ، اذا نسب الى ذى القدرة ، وهو كون الذات تعلقت قدرتها ، فجعلوه صفة للقدرة لا لذى القدرة ، فكيف تقوم الصفة بغير محلها وذاتها ، وأيضا ان الخلق من صفات الافعال وصفات الافعال محدثه ، فكيف تقوم بالقديم ؟ فان قلت انها قائمة بالقدرة ، والقدرة قائمة بذى القدرة ، والقائم بالقائم بالشىء قائم بذلك الشىء ، قلت يلزم عليه المحذوران ، قدم العالم أو التسلسل ، وأيضا القدرة معنى وهم منعوا قيام المعنى بالمعنى ، فصح ان الخلق بمعنى المخلوق ، والفعل قائم

بغير الفاعل ، وقد يرد عليهم بمذهبهم واعتقادهم ، أن صفات المعانى قائمة بالذات طلبا للانصاف ، ومذهبنا واعتقادنا تنزيه البارى تعالى أن يكون محلا لشىء كما مر ، وأن يكون له مغاير فى الأزل •

والجواب ، عن قولهم أن الله لا يسمى بخلق الأصوات مصوتا ، ما مر فى عدم اطلاق الشرع عليه ، وهو اما لايهام قيام الصوت به ، واما لعدم التوقيف على ما هو مذهبهم ، وثانيها أن كل من يورد صفة أمر أو نهى أو نداء أو اخبار أو غير ذلك يجد فى نفسه معان ، ثم يعبر عنها بالالفاظ التى تسمى بالكلام الحسى ، وربما دل عليها أيضا بالكتابة والاشارة ، فتلك المعانى التى يجدها فى نفسه لا تختلف باختلاف العبارات ، بحسب الأوضاع والاصلاحات ، ويقصد المتكلم حصولها فى نفس السامع يجرى على موجبها ، وهى ما يسمى بكلام النفس •

والجواب أن تلك المعانى التى يجد فى نفسه ، هى العلم ، ولا يرد أن الشخص قد يخبر عما لا يعلم ، بل يعلم خلافه أو يشك فيه ، اذ لا تلازم بين الاخبار وما فى النفس ، ولو سلم فذلك فى الشاهد ، فيكون اثباته فى الغائب من باب القياس ، وقد مر بطلانه وحينئذ لا يرد كلام الأخطل :

ان الكلام لفى الفؤاد وانما
جعل اللسان على الفؤاد دليلا

قال الامام أبو يعقوب ما حاصله ، وكفاهم أن بنوا أصلهم فى ذلك على كلام من لا يوثق به ، ولو عكس عليه بعض نظائره ، قوله لكان له ذلك ، قلت ولو سلم ، لكان ذلك فى الشاهد على ما مر ، فاذا عرفت ما قررناه لك ، فاعلم انما نلقوه فى كلام الله تعالى وهو خلق الاصوات والحروف الدالة على المعانى المقصودة ، وكونها حادثة غير قائمة بذاته ،

لا تنكره الاشاعرة كما مر ، بل يقولون به ولا نزاع بيننا وبينهم فى ذلك آنفا ، وما يقولون هم من الكلام النفسى المغاير لسائر الصفات ، فنحن ننكره ، فصار محل النزاع بيننا وبينهم فى نفى المعنى النفسى واثباته ، فاذا الأدلة الدالة على حدوث الالفاظ ، انما تفيدنا بالنسبة الى الحنابلة القائلين بقدم الألفاظ ، وأما بالنسبة اليهم فيكون نصبا للدليل فى غير محل النزاع •

واستدل المعتزلة على نفى الكلام النفسى ، بأن الامر والخبر فى الأزل ، ولا مأمور ولا سامع فيه سفه ، فكيف يتصور ثبوته للبارىء سبحانه ؟ وأجيب بأن السفه المدعى انما هو فى اللفظ ، وأما — كلام النفسى فلا سفه فيه ، كطلب التعلم من أين سيولد ، ورد بأن ما يجده أحدنا فى باطنه هو العزم على الطلب وتخيله ، وهو ممكن وليس بسفه ، وأما نفس الطلب فلا شك فى كونه سفها ، بل قيل هو غير ممكن ، لأن وجود الطلب بدون من يطلب منه شىء محال ، ولهذا زيادة تحقيق ، فاطلبه فى المطولات عند تقسيم الاشعرية الكلام النفسى فى الأزل الى أمر ونهى وغيرهما ، واضطرابهم واختلافهم فيه تقسيم التعلق الى معنوى وتنجيزى ، واكتفاء بعضهم فى مسمى الامر ونحوه بالتعلق المعنوى ، وعدم اكتفاء بعض بذلك ، وانما أوجب تلك الحيرة القول بالكلام النفسى الذى اختصت به الاشاعرة ، والاستدلال المذكور بما يأتى على أصول أصحابنا حيث منعوا أمرا ونهى فى الازل ، وأجازوا فيه آمرا وناهيا ، واستدلال النافون الكلام النفسى بوجوه •

الأول : أن القرآن ذكر ، والذكر محدث ، فيكون القرآن محدثا ، دليل الصغرى « وأنه لذكر » الآية •

الثانى : قوله تعالى « واذ قال ربك للملائكة » واذ ظرف زمان ماض ،

فيكون قوله الواقع فى هذا الظرف مختصا بزمان معين ، والمختص بزمان محدث ، فينتج قوله الواقع فى ذلك الظرف محدث •

الثالث : قوله « كتاب أحكمت آياته ثم فصلت » ، فانه يدل على أن القرآن مركب ، وكل مركب حادث •

الرابع : قوله « حتى يسمع كلام الله » ، والمسموع لا يكون الا حروفا وأصواتا وذلك حادث •

الخامس : أن القرآن معجز اجماعا ، فيجب مقارنته للدعوى ، حتى يكون تصديقا للمدعى فى دعواه ، فيكون حادثا مع حدوثها •

السادس : أن القرآن موصوف بأنه منزل ، وتنزيل ومجعول ، وما هو كذلك حادث ضرورة ، استحالة الاتقال بالانزال والتنزيل على القديم •

السابع : قوله عليه السلام فى دعائه « يا رب القرآن العظيم ورب طه ويسى » والقرآن مربوب كلا وبعضا ، والمربوب محدث اتفاقا •

الثامن : أنه تعالى أخبر بلفظ الماضى ، نحو « انا نزلناه » و « إنا أرسلنا » ولا شك أنه لا انزال ولا ارسال فى الازل ، فلو كان كلامه قديما لكان كاذبا ، لأن اخبار بالوقوع فى الماضى ، ولا يتصور ما هو ماض بالقياس الى الأزل •

التاسع : النسخ حق باجماع الامة ، وواقع فى القرآن ، وهو رفع وانتهاء على ما حقق فى محله ، ولا شىء منها يتصور فى القديم اذ ما ثبت قدمه استحال عدمه ، وأنت خبير تأن هذه الادلة كلها انما تدل على حدوث اللفظ ، وهو غير المتنازع فيه وقد طال النزاع بين الفريقين ، والالزام من الجانبين ، ولا بد لنا أن نشير إلى بعض من ذلك ان شاء الله •

« المقصـد الثانى »

اختلف القائلـون بالكـلام النفسى ، فقـال فريق منهم : ان الكلام حقيقة فى اللسانى ، مجاز فى النفسانى ، وقال فريق منهم : بالعكس والتحقيق عندهم ، ان كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام النفسى القديم ، ومعنى الاضافة كونه صفة لله تعـالى ، وبين اللفظى الحادث المؤلف فى السور والآيات ، ومعنى الاضافة أنه مخلوق لله تعالى ، ليس من تأليف المخلوقين فى تقسيمات لهم ، لا طـائل تحتها قـد كنت قررتها ، ثم بد الى أن الاعراض عنها أفضل ، فبسطت عما كنت كتبته ، فنقول لا يخفى أن الأصل عدم الاشتراك ، وان جعل القرآن صفة الله تعالى يحتاج الى برهان عقلى أو نقلى ، ولا ثبوت لواحد منهما ، فان قيل دل البرهان العقلى على ثبوته من حيث أنه كمال له ، والا كان ناقصا والنقلى أيضا من حيث أنه قد ثبت بالاجماع أنه متكلم ، وأن القرآن كلامه ، قلنا أما الاول ، وهو كونه كمالا له ، فهو حاصل بمجرد نفى الخرس عنه تعالى ، كسائر الصفات التى هى كمالات له ، من حيث أنها توجب نفى اضدادها عنه تعالى من غـير اثبات معنى زائد على ذلك ، والا لكان محلا للمعانى كما مر •

وأما الثـانى : وهو ثبوتـه بالاجماع انـه متكلم ، فذلك ممـا لا ينكر ، وانمـا أنكرنـا كونـه نفسـيا ، وهـو محل النـزاع ، والخصم يقر بثبوت اطلاق القرآن عـلى النظم المؤلف المنزل بالكتـاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب والسنة فظاهران وأما الاجماع فقد ذكره كثير من الاشاعرة الذين هم حجة على أحزابهم •

قال عياض ، أجمع المسلمين ، أن القرآن المتلو فى جميع الانظار المكتوب فى المصاحف بأيدى المسلمين من أول « الحمد لله رب العالمين » الى آخر « قل أعوذ برب الناس » ، انه كلام الله ووحيه المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن جميع ما فيه حق .

وقال ابن حزم مثله ، وقال غيرهما لا خلاف بين الفرق المنتمية الى الاسلام من أهل السنة ، والمعتزلة ، والخوارج ، والمرجية ، والزيدية ، وغيرهم فى وجوب الأخذ بما فى القرآن ، وأنه هو المتلو عندنا نفسه ، وانما خالف فى ذلك غلاة الروافض ، وهم فى ذلك مشركون عند جميع أهل الاسلام .

قال ابن الحاجب ، القرآن هو الكلام المنزل للاعجاز بسورة منه ، ولو أطلق على غيره لبطل الاجماع وانتقض الحد ، ولا يشرك من خرقة واللازم باطل ، ثم بعد هذا لا يبقى لاثبات كلام الله النفسى دليل لا عقلى ولا نقلى ، اللهم الا بقياس الغائب على الشاهد ، بعد تسليم أنه ثابت فيه ، وقد عرفت ما فيه ، والقول بأن الكلام فى الازل ينقسم الى الامر والنهى والخبر والاستخبار ، اعتراف بفساد قول الاشعرى ومن تبعه ، وتصحيح مذهب ابن سعيد كما سيأتى ، وهو أقرب من غيره ، وبيان الصحة أن هذه الاقسام حادثة ، لتعلقها بالحادث ، ثم ان الكلام لا يوجد بدونها ، اذ هى والجنس لا يوجد الا فى ضمن أنواعه اتفاقا ، فيكون الكلام محدوثا لحدوث هذه الاقسام .

فان قلت ، هذه عوارضه لا أنواعه ، قلت : يلزم عليه أن يكون

الامر والنهى والخبر والاستخبار ، ليست بكلام ، لأن العارض خارج عن الماهية ، وهذا باطل ، وعلى الوجهين فهو تصحيح لخلق القرآن ، اذ هو هذه الاقسام اتفاقا ، وما قيل أن الكلام القديم يصير أحد هذه الاقسام عند التعلق ، يؤول الى أنه يصير فى الأزل محدثا عند التعلق ، فيتحول من القدم الى الحدوث ، وهو عكس ما قاله بعضهم من أن الحروف حين الوضع محدثه ، ثم تصير قديمه ، وقول من قال منهم أن اسم الله المكتوب هو الله بعينه ، وما أشبه ذلك من الاقوال المؤذنة بأن قائلها جاهل ، كما ستقف على تخليطهم ، ومن ذلك أن ابن سعيد يمنع أن يصف خلاف البارىء سبحانه بتلك الاقسام ، وان الأكثرين يصفونه بها ، ولا يخفى ما بين المثبت والنافى من التنافى ، وانه ينافى قصر الحق فى واحد ، وأيضا نقول ان الكتب المنزلة كالقرآن والتوراة وغيرها ، لو لم تكن مخلوقة لم تدخل تحت تدبير الله تعالى وقدرته وانزاله وحفظه ، ولم يجز لنا تدبره ، واللازم باطل ، ودعواهم أن ذلك للالفاظ لا للمعانى سفسطة غير مسموعة ، لأن نظم الالفاظ تابع لنظم المعانى .

فان الشيخ عبد القاهر يطلق على ترتيب المعانى الاول على ترتيب الالفاظ على حذوها ، اسم النظم ، ويقول ، ليست الفضيلة فى الالفاظ المنطوقة ، ولا فى المعانى الثوانى ، التى هى الاعراض وقال : لما كانت المعانى تليق بالالفاظ ، ولم يكن لترتيب المعانى سبيل الا بترتيب الالفاظ فى النطق ، تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعانى بترتيب الالفاظ ، ثم بالالفاظ بحذف الترتيب ، وقال ، أيضا ، اذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ، ولكن معنى اللفظ الذى يدل له على المعنى الثانى .

فاذا فهمت هذا ، فاعلم ، أن القول بتجريد القرآن من المعانى وخلوه عنها ، باطل شنيع ، فان جميع المعانى ، انما تسمع بالالفاظ الدالة عليها ، فان وصلت معانيها القديمة على زعمهم مع سماع اللفظ الينا ، حل القديم بالمحدث ، وان خلا اللفظ من المعانى البتة ، حين السماع ، كان القرآن خاليا من المعانى ، وان وصلت مع سماعه معان محدثه فهو الحق ، لأن بها وقع اعجاز وأورث اللفظ فضيلة كما مر ، وفيه التدبر « أفلا يتدبرون القرآن » والله الموفق للصواب •

« المقصد الثالث »

كلام الاشاعرة فى القرآن

قال الأشاعرة ، القرآن مكتوب فى صحائفنا ، محفوظ فى قلوبنا مقروء بألسنتنا مسموع بآذاننا ، ومع ذلك ليس حالا فى المصاحف ، ولا فى القلوب ، ولا فى الالسن ، ولا فى الآذان ، بل هو معنى قديم قائم بذاته تعالى ، يلفظ ويسمع باللفظ الدال عليه ، ويحفظ بالنظم المخيل ، ويكتب بنقوش وصور وأشكال للحروف الدالة عليه ، كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ، ولا يلزم مذكور حقيقة صوتا وحرفا ، لو كان من قال نار أحرقت فاه ، لما تلفظ باسم النار مخلوق ، وتحقيق ذلك أن للشىء ، وجودا فى الاعيان ، ووجودا فى الاذهان ، ووجودا فى العبارة ، ووجودا فى الكتابة ، فهذه أربع وجودات لشىء ، فالكتابة تدل على ما فى العبارة وهى على ما فى الاذهان ، وهو على ما فى الاعيان ، فحيث يوصف القرآن بما هو من لوازم القديم ، كما فى قولهم القرآن غير مخلوق ، فالمراد حقيقته الموجودة فى الخارج ، وحيث يوصف بما هو من لوازم المخلوقات ، يراد به الالفاظ المنطوقة المسموعة ، كما فى قولنا قرأت نصف القرآن ، أو المخيلة ، كما فى قولنا : حفظت القرآن ، أو الاشكال المنقوشة ، كما فى قولنا : يحرم على المحدث مس القرآن •

ولما كان دليل الاحكام الشرعية ، هو اللفظ دون المعنى القديم ، عرفه أئمة الاصول بالمكتوب فى المصاحف المنقول بالتواتر ، وجعلوه اسما للنظم والمعنى منعا ، أى للنظم من حيث الدلالة على المعنى ، لا لمجرد المعنى ، قالوا : وأما الكلام القديم الذى هو صفة لله تعالى ، فذهب

الاشعرى ، الى أنه يجوز أن يسمع صفته لاصفيائه ، وهو اختيار أبى منصور الماتريدى ، بمعنى قوله أن يسمع ما يدل عليه ، كما يقال سمعت علم فلان ، فموسى عليه السلام سمع صوتا دالا على كلام الله تعالى ، ولكن لما كان بلا واسطة الملك والكتاب خصه باسم الكليم ، هذا كلامهم ، ولا يخفى ما فيه من التنافى حيث أثبتوه مكتوبا فى المصاحف محفوظا فى القلوب ، وليس حالا فى شىء من ذلك ، ليت شعرى المقنع بقول مولانا من كونه « فى صدور الذين أوتوا العلم » أم قول الاشعرية القائلين ، انه ليس حالا فى شىء من ذلك ، وفيه من التجاسر على حرمة القرآن العظيم ، من كون حلوله فى القلوب مجازا لا حقيقة ، ومن كونه مخيلا النظم لا محقق العلم ، لان المجاز يفارق الحقيقة ، بل يعاندها ويضادها ، والمخيل يفارق العلم والعقل ، فهما أوجه لأنهما أبدا صادقان ومختصان بالعقلاء ، وأكثر الخيالات كاذبة ، وتكون فى ذوى العقل وغيرهم ويفارق الرأى والحس ، لأن الحس خاص بالماس الحاضر المحقق ، والخيال قد يكون السليم والغائب وأكثر الخيال باطل ، والحس ضرورى ، والخيال مكتسب ، والحس خاص بالشىء الصحيح ، والخيال خاص بالضعيف ، ويشاركه العلم والعقل فى بعض هذه الفروق ، وأما الرأى ، فلا يصدر الا عن تمييز وبصيرة وان كان حصل بخلاف الخيال ، وابحاث التخيل كثيرة .

وبالجملة ، فحمل لفظ القرآن عليه مما لا يليق بتعظيم نظم « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » ، وأما أن للشىء وجودات أربعة ، فهو حق وصواب ، وأما أن الكتابة تدل على العبارة ، فممنوع ، لأن النقوش والكتابة ، انما تدل على المعانى الاولة المقصودة بتوسط الالفاظ والعبارات ، وكذا الالفاظ تدل على المعانى ، الاول ، ثم المعانى المقصودة ،

أى التى قصد اثباتها أو نفيها ، ثم القول بأن ما فى الاذهان يدل على ما فى الاعيان ، وانما يفسر بحقيقته الموجودة فى الخارج القائمة بذاته تعالى لا يخفى ما فيه ، فانا اذا سمعنا أن زيدا قائم ، فهمنا منه نسبة القائم الى زيد مؤكدة ، أو فهمنا تأكيد النسبة بينهما ، وتلك النسبة ثابتة فقد فهمنا تأكيد ثبوت النسبة ، ولا بد من وجود قيام زيد فى الخارج ، أو عدم قيامه ، فان طابق الذهن الخارج كان صدقا ، والا كان كذبـــا ، وما فى الخارج ليس مدلول ما فى الذهن ، بل مدلول ما فى اللفظ أيضا ، فانا نفهم مما أخبر الله سبحانه من قول « أن فرعون علا فى الارض » ، تأكيد ثبوت النسبة ، الطغيان الى فرعون فى الارض ، أرض مملكته ، ومجاوزة الحد فى الظلم فيها ، وله خارج وهو ظلم فرعون وطغيانه فى أرض مصر فى ذلك الوقت .

فان أرادوا ، أن هذا الخارج قام بذات البارىء ، فظاهر البطلان ، وان أرادوا خارجا آخر ، دل عليه هذا الكلام ، فهم باثباته ، وان أرادوا خارجا عن أذهاننا ، لا ما لا يرى فى الاعيان فغير مفهوم من كلامهم ، بل كلامهم نص على أن المراد بالخارج هو الموجود فى الاعيان ، وأنه القائم بذاته تعالى عن ذلك وهو واضح الاستحالة ، والذى فسر أئمة الاصول القرآن به ، هو ملتزمنا وما وراء ذلك ، فالقائل به لا يساعد عليه ، لأن مرجعه اما الى العلم أو الارادة .

وبيان ذلك أن ما فى النفس ، أما العلم سواء تعلق بمفرد ويسمى معرفة وتصورا ، ويدخل فيه الشك والوهم ، لأن تصور النسبة بغير حكم ، اما تعلق بمركب ويسمى تصديقا واعتقادا ، ويدخل فيه الظن والاعتقاد الجازم المطابق الثابت ، ويدخل فى التصور العلم بالالفاظ ، أى

حفظها ، وانها وصفت لكذا من المعانى والفكر ، وهو ترتيب المعانى فى النفس على وجه مخصوص ، والقدرة عليه تسمى القوة المفكرة ، أو ارادة شىء من الافعال فى النفس ، الا هذه الوجوه ، ومن ادعى غير هذا فعليه بيانه ، وما ذهب اليه الاشعرى من جواز سماع الكلام القديم ، فهو بين الاستحالة ضرورة أنه المعنى ، ولا سماع لمجرد المعنى ، وانما هو من ضروريات الصوت ، والا كان سماع علمه أيضا ، واللازم باطل ، ولذلك أوله بعضهم بما يدل عليه ، والحق أن سماع موسى عليه السلام ، كسماع الملائكة الكرام ، كيف شاء الله تعالى أن يسمع ، والتدقيق فى مثل هذه المضايق مما لا ينبغى ، اذ الروح فى أجسادنا لا تطيق الخوض فيها جهلا ، فكيف فى صفات الواحد الازلى الذى ليس كمثله شىء ؟ وما أوتينا من العلم الا قليلا ، فلو لم يأذن الشرع لنا أن نصفه بالصفات العلية ما فعلناه •

« المقصد الرابع »

اختلاف العلماء فى القرآن

اختلف العلمـاء فى القرآن ، فقـال النظـام ، ومن وافقه هـو الشىء المقطع ، وهو من الله ، والقراءة فعل القارىء وحركته وهى غـير القرآن ، جسم ، والله جعله ، وبالله كان أبو الهذيل وأتباعه من المعتزلة وبشر المريسى ، ومن وافقه من المرجئة ، القرآن عرض من الاعراض خلق الله سبحانه ، وهو المسموع ولكنه محكى لا منزل •

ابن يزيد وأتباعه ، من النكار ، القرآن مخلوق والله أحدثه والقراءة حركات اللسان وهو خلق الله ، وأفعالنا والقرآن هو المقطع وليس لنا بفعل •

هشام ابن الحكم ومن وافقه هو ، على وجهين ، الأول : المسموع ، وهو الصوت المقطع ، وهو رسم القرآن ، وهو مخلوق وفعل الله سبحانه ، والثانى : العلم والحركة منه ، لا هو ولا غيره •

جهمر ابن صفوان وشيعته ، القرآن وحركاته أجسام ، وهى أفعال الله سبحانه •

ثمامة ابن الاشرس ومن قال مثل قوله : أن كان القرآن من الطبيعة فلا خالق ولا مخلوق ، وان ابتدأه الله ، فهو مخلوق معمر صاحب المعانى القرآن خلق الجواهر •

يحيى ابن معين ومن قال بقوله من أئمة الحديث ، القرآن كـلام الله ، وكتابه وهو محدث ، والله قائله وجاعله ، وأنه كان بالله ولا نقول مخلوق •

وكيع القرآن بعض الله ، لا يجوز أن يقال مخلوق أو غير مخلوق •

سليمان ابن جرير الزيدى ومن وافقه ، ما كان من القرآن من علم الله ، فلا نقول مخلوق ولا غير مخلوق ، وما كان منه من أمر ونهى فهو مخلوق ، ونسبه ابن الحسين أيضا الى ابن حنبل ، والذى اشتهر عنه هو والمتقدمون من الاشعرية ، القرآن كلام الله ليس بمخلوق ، فيبيد وهو الحروف ، والاصوآت ، والالفاظ ، وهى قديمة أزلية •

قال الشماخى ، وذكر فى كتاب لبعض الاشاعرة ، أن القرآن من الله وما كان من الله فليس بمخلوق ، وهكذا قال مالك والفقهاء من قبله ومن بعده ، قال ، وفيه أيضا من قال لفظى ، فالقرآن مخلوق ، فهو مبتدع ، كذا قال ابن حنبل وهو تأليف ابن الاسلامية ، ومن زعم أن القرآن كلام الله وألفاظنا مخلوقة ، فهو مبتدع ، قال ، لفظ الاشاعرة أن المسموع من أصوات القرآن والنغمات ، هى كلام الله تعالى ، لفظ الظاهرية ، منهم أن المسموع منه صوت الله تعالى عن ذلك ، بعضا منهم أيضا اذا كتب الله جسم رسوما ورقوما وأسطرا وكلاما ، فهى بعينها كلام الله القديم ، فقد كان جسما حادثا ثم انقلب قديما على مـــا مر •

وقالوا ، ان المرئى من الاسطر هو الكلام القديم الذى هو حروف عرف ، وفى الكتاب المذكور أن موسى عليه السلام سمع من الله الكلام ، بصوت وقع فى مسامعه منه تعالى ، لا من غيره ، فمن قال غير هذا أو شك فيه فقد كفر ، ثم قال فيه ، هذا مذهب جمهور أهل السنة ، ومعظمهم بعض الحنابلة ، أن الله تكلم لا بحروف ، فكلامه قديم فلا شك أن الحروف قديم ، سواء وقعت فى كلام الله تعالى ، أو فى كلام الآدميين •

فحكمها فى جميع المقولات ، حكم واحد فلا تندرج تحت الخلق ، والابداع ، بل انها من قبيل الكلام المنسوب الى صفة البارىء ، وهو ما ذكر أن يتكلم بالصفة ، ويقول هذه الحروف من غير احتجاج الى الآلات والمخارج ، ونسب الغزالى هذه المقالة الى عقلاء الحنابلة ، ثم قال ، وقال قوم من أهل السلامة ، أن الحروف اذا وقعت فى القرآن تكون قديمة ، ثم قال أيضا ، وقال قوم أن الحروف محدثة ، ثم قال ، فهذا كلام الذين هم معظم أهل السلام ، عتبة المنكب كلام الله لم يزل وكلام غيره ، وأن الله صورة كصورة الانسان ، بعض أهل السنة ، القرآن وهو كلام يقع على خمس مسميات ، المسموع ، وما خط فى المصحف ، والمستقر فى صدور الحافظين ، والمعانى المفهومة من القرآن ، وعلم الله سبحانه ، أما الثلاثة الاولى فمخلوقة ، وكذا الرابع ، الا اسم الله تعالى ، وأما الخامس فغير مخلوق ، فمن قال فى القرآن غير مخلوق صدق ، ومن قال مخلوق كذب ، كاثوات حمر فيها واحد أبيض ، فمن قال حمر كذب ومن قال غير حمر صدق للابيض الذى معها ، ونسب لابن حنبل والمشهور عنه ما تقدم .

بعض الاشاعرة ، اذا كتبت الحروف بالرقم المرئى فهو الله تعالى بذاته وعينه ، ويصممون على ذلك ، وهو عندهم المعبود الذى يصمد اليه .

وخالف الاشعرى أهل هذه المقالات الاحدى عشرة ، وهى أقوال أكثر المتقدمين السنة فقال ، هو صفة واحدة قائمة بذات الله تعالى ، ومع كونه واحدا هو توراه ، وزبور ، وانجيل ، وفرقان ، وأمر ، ونهى ، وخبر ، واستخبار ، وهو زائد على الذات .

وخالفه عبد الله بن سعيد الديوسى وقال ، ان كلام صفة الله تعالى ، وهو واحد أزلى ، وهذه الأقسام محدثه ، وقال الفخر : ترجع الى الاخبار ، لان الامر عبارة عن الاعلام بحصول الثواب والعقاب والنهى كذلك ، والاستفهام اعلام مخصوص ، وخالف بعض بأن تلك الاقسام أنواع الكلام ، وهى جزئيات تظهر حقيقة ، وقال بعض الاشاعرة ، أن القائم بذات الله تعالى ، والمعنى وليس الله تعالى الذات بمرتب الاجزاء ، حتى يلزم الحدوث ، ونسب الى العضد •

وقال بعض الكلام الأزلى ، معنى قائم بالذات ، لا اللفظ ، ولا مجموعهما ، وقال جماعة منهم أن الكلام صفة لذات الله تعالى ، لا تفارقه بوجه ، ولا فى وقت ، فاذا أراد أن يتكلم يوحى معانى كلامه الى أنبيائه ، ويلقى فى قلوبهم نورا الهيا بواسطة نور القدس ، حتى يعبر الشارع عن كلام الله تعالى بلسانه لقوله تعالى « نزل بـه الروح الأمين عـلى قلبك » الى قوله « بلسان عربى مبين » ، فالحروف يقع فى كلام الله تعالى عند عبارة النبى عليه السلام ، فقد علمت أن القرآن المسموع ، عبارة النبى عليه السلام ، كذا قال الغزالى فى كتاب المعارف ، وهو قول الشافعية ، وقال ، ان صفات الذات غير الذات ، فتلك ثمان عشرة مقـالة للسنية •

والتاسع عشرة مقالة الكرامية ، أن القرآن خلق الله فى ذاته كما مر ،

والمتممة عشرين مقالة الغزالى ، وهو أن ليس كلام البارىء شيئا ، سوى افاضة مكنونات علمه على من أراد اكرامه من عباده ، وقال عيسى بن عمر وتلميذه أحمد بن الحسين ومن تبعهما من الاباضية ، القرآن

مخلوق ، وأن القرآن شيء واحد ، لانهما يعبران عن معانى مختلفة ، من أمر الله ونهيه ووعده ووعيده •

قال الغزالى ، وأما قول الله ، فليس الا افاضة المعانى على العقول تحسب قوتها وعلى قدرتها ، وقال أيضا فيكون علمه تعالى كلاما ، وافاضة قولا ، وقال أيضا وأما كلام البارىء تعالى ، فليس الا افاضة مكنونات علمه على من يريد اكرامه من خلقه ، فالافاضة فعل ، وكل فعل مخلوق ، وأما اثبات الكلام النفسى بعدم التغيير عند تغيير العبارة ممنوع ، لان ما فى النفس محصور كما مر فى العلم والارادة والفكر ، والقول بأن القرآن كلام نفسى ، والنفسى نسبة قـائمة بذات البارى تعالى ظـاهر الفساد عقلا ونقلا ، لأن النسبة بلا خلاف مفتقرة ، وكل مفتقر ممكن فالنسبة ممكنة ، وكل ممكن حادث ، وانمـا نقلت هذه الاقـوال للعلم باضطرابها ، وعدم انضباطها ، وذلك دليل عدم الاصابة ، حاشى قول الغزالى والله الموفق للصواب •

المرصد السادس

فى الرؤية

وفيه مقصدان • الأول ، فى الاستدلال على امتناع رؤيته تعالى مطلقا من جهة العقل ، وهذا المرصد عندنا من جملة الممتنعات فى حقه تعالى ، وذلك أن أصحابنا والاكثرين من علماء الامة على امتناعها عقلا ونقلا ، وذهب الاكثر من الاشاعرة الى جوازها عقلا ونقلا ، وقال أصحابنا من قال انه يرى فى الدنيا فقد أشرك ، ومن قال انه يرى فى الآخرة فقد نافق ، وأستدل كل على ما ادعاه بالعقل والنقل ، وسيتضح لك ان شاء الله ضعف مدعاهم من الجواز بالعقل والنقل ، ومن ثم وافق بعض المحققين منهم الجمهور فى الامتناع ، ، كالفخر والغزالى وغيرهما ، وهؤلاء من أعاظم أئمتهم ، وقد اختلف القائلون برؤيته تعالى ، فقال أبو حنيفة ، يرى بحاسة سادسة غير الحواس الخمس ، التى هى معقولة للخلق وتلك الحاسة هى القلب يعرف سبحانه وتعالى ، بزدياد الآيات معرفة أوضح وأبين من معرفة الدنيا ، وقال الاكثرون ، منهم يرى بعين الرأس ، وهو يحاسبهم بلا حجاب وبلا ترجمان ، برؤية منكشفة لا لبس فيها •

وقال الفخر والغزآلى ، واللفظ له الرؤية أن يحصل للبشر ادراك بالنسبة الى ذات الله سبحانه وتعالى ، كنسبة الابصار الى المبصرات فى قوة الجلاء والظهور ، ولا نقول محلها العين ولا غير العين ، وقال الفخر هذا هو المراد من قولنا ، تصح رؤية الله تعالى •

وقال الغزالى أيضا ، لم يفهم الخصم ما يريد بالرؤية ، وظن

انا نريد بها حالة تساوى الحالة التى يدركها الرائى عند النظر الى الأجسام والالوان ، هيهات ، نحن نعترف باستحالة ذلك فى حقه تعالى ، وقال أيضا أما المحل يعنى العين فليس بركن فى صحة الرؤية ، ثم قال ، العين محل وآلة لا تراد تعينها ، بل حيث حلت الحالة صح الاسم ، ثم قال ، وراء رتبة تخيل الصور رتبة أخرى ، ثم تسمى بالنسبة الى الخيال برؤية ، فكذا ما نعلمه ولا نخيله وهو ذات الله تعالى وصفاته ، ، وهل يخيل العقل أن يكون لهذا الادراك مزيد استكمال ، نسبة اليه نسبة الابصار الى التخيل ، تسمية بالنسبة الى العلم رؤية ، وفى جميع ما ذكره كما ترى نفى للرؤية المعتادة ، بل استحالتها ، وتصريح بأن ذلك ازدياد علم لا احساس بالعين ، وما ذكر كما قال الشماخى ، لا ينكره نافى الرؤية ، الا أنه يسميه رؤية ، بل علما يقينيا ، والخلاف كما قال لفظى •

احتج المثبت لها على صحتها بقوله تعالى « رب أرنى أنظر اليك » ، وعلى وقوعها بقوله تعالى « وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة » وبقوله صلى الله عليه وسلم « انكم سترون ربكم » ، الحديث ووجه الاحتجاج فى الآية الاولى ، من وجهين الاول : أن الرؤية الارادة لو لم تكن ممكنة لما سألها موسى عليه السلام ، والتالى باطل •

وبيان الملازمة ، ان سؤال المستحيل ، اما عن جهل باستحالته ، أو عن علم ، وكلاهما لا يليق بمنصب النبوة ، أما الاولى : فلأن من حق النبى أن لا يجهل ما يستحيل فى حق الله تعالى ، وأما الثانى فلان مع علمه بذلك عبث ، وهو عنه منتف ، والثانى : انه علق فيها الرؤية الى استقرار الجبل وهو ممكن فى نفسه ، والمتعلق الى الممكن ممكن ،

والا للزم صدق الملزوم بدون اللازم وأنه محال ، ووجــه الاحتجاج فى الآية الثانية ، أن النظر الموصول بالى رؤية ولاسيما أنه أسند الى الوجه الذ ى هو محل العين الباصرة ، وأنـــه قيل بيومئذ ، ووجه الاحتجـاج بالحديث أن فيه تشبيه الرؤية بالرؤية ، لا لمرئى بالمرئى وبدون جهة جسيمة ولوازمها ، اذ كل ذلك مستحيل فى حقه تعالى ٠

قالوا : وهذه الادلة السمعية ، ونحوها ، وان كان كل واحد منها ظاهر ، ، ليس بنص ، فهى لكثرتها وتواطئها عــلى معنى واحد تفيــد القطع بالرؤية ، وأجاب النافى لها عن الوجه الاول من وجهى الاحتجاج بالآية الاولى ، بأن معين الشرطين فيه جواز سؤال الأخص ، وهو الرؤية ، عند فرض جواز سؤال الاعم ، وهو العلم لأن الرؤية بالعين جزئية من جزئيات العلم ، وجواز سؤال الاخص عند فرض جواز سؤال الاعم غير مسلم ، فان وجود الاعم لا يستدعى وجود الاخص ، كما هو ظاهر ، على أن الاخص ها هنا وهو الارادة ممتنع اتفاقا ، فان المثبت يقول ، أن الله تعالى يخلق لهم قدرة فى ابصارهم ، فيرونه ، تعالى عن ذلك بها ، لا انه تعالى يريهم ذاته ، فيرونه عند الملازمة فى قوله ، لو لم تكن ممكنة لما سألها موسى عليه السلا م، بأن لا ملازمة بين أن تكون ممتنعة ، وبين سؤاله لها ، لجواز أن يكون عالما بامتناعها ومع ذلك سألها ، بأن يكون انما سألها ليكبت قومه ويلقمهم الحجر ، وقد بين الله سبحانه ذلك فى غير موضع من كتابه نحو ، « واذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة » أى عيانا « فأخذتهم الصاعقة » ، الآية وفى تأكيد نفيها بما يفيد كونه مؤيدا بقوله « لن ترانى » دليل أنه عليه السلام كثيرا ما يراد دهم القول ، بأن رؤيته تعالى ممتنعة ، لأن لن نفى سيفعل ، فأبوا الا

التعنت وطلب ما هو محال بعد اقامة الحجة عليهم ، ووضوح البرهان وهذا بين عند من عرف مواقع كلام العرب •

« فقد سألوا موسى أكبر من ذلك » الاية ولو طلبوا مباحا مـا سماهم ظالمين ، ولما اخذتهم الصاعقة أسمعهم الله تعالى النص ، عـلى استحالة ذلك فقال « لن ترانى » ليزول عنهم ما دخلهم من الشك ، وحيث أيس فى نفسه من رؤيته تعالى ، لم يبق لهم لمع فيها لانفسهم بالطريق الأولى ، ولو لم يكن ذلك منهم تعنتا وتمردا على الفساد ، اذ لو لم يكونوا كذلك لكفاهم أن يقول لهم موسى عليه السلام ، الرؤية ممتنعة ، أو الرب تعالى رؤيته لا تصح ، أو ممتنع ، وليس بمرئى ، لكنهم لما كانوا على طرق الفساد والعتو والفساد ، أكد لهم بأبلغ وجه ، ويدل على أنه إنما سألها لأجل قومه ، وأضاف السؤال الى نفسه ، ليمنع فيعلمون امتناعها بالنسبة اليهم بالأحرى قوله « اتهلكنا » الاية •

وعن الوجه الثانى : بأن الملزوم وهو استقرار الجبل ، وان كان امكانه ، لا ينافى أن يكون لازمة ممتنعا بالغير ، كتعلق علمه تعالى بعدم وقوعه ، كما يشهد به عدم استقرار الجبل ، فيكون تأويل قوله تعالى « رب أرنى أنظر اليك » أرنى آية من آياتك ، أو علما من أعلامك ، ثم قالوا ، تعايق الرؤية باستقرار الجبل الممكن فى نفسه يؤذن بامكانها كما مر ، قلنا ان أرادوا امكانا نسبيا فمسلم وغير بعيد ، وان أرادوا امكانا حقيقيا فهو ممنوع ، على أن نتيجة مفهوم الشرط فى قوله « فان استقر مكانه فسوف ترانى » صريحة فى نفيها فى المستقبل مطلقا ، أعنى فى الدنيا والآخرة ، ومن ادعى التخصيص بالدنيا فعليه بيانه ، فان قلت المفهوم وهو وان لم يستقر مكانه فلا ترانى غير منتج عند علماء الميزان ،

قلت معنى نفى انتاجه نفى لزومه ولا مرية فى أن نفى الاخص وهو اللزوم لا يستلزم فى الاعم وهو الانتاج ، فثبت انتاجه والا لزم العبث فى كلامه تعالى ، والتالى باطل •

وعن الاية الثانية : يمنع التزام كون النظر الموصول بالى هو الرؤية ، واذا كان مبنى الاحتجاج استعمال الكل ، وهو الوجـوه فى البعض ، وهو العين فلا مانع من أن يكون الجواب اسـتعمال البعض ، وهـو الوجوه فى الكل وهو الذات ، والجملة ، وأن الاية من قبل ما يقال ها أنا أنظر الى فلان عندما يصنع – بى فيما يتوقعه منه أو يرجوه ، والقول بأن سوق الاية لبشارة المؤمنين بما هو هناك من النعيم لا يلائم ، بل ينافى حمل النظر على الانتظار ، لتباعد ما هو نعمة ، وما هو سلب نعمة وأن الانتظار موت أحمر ، وأنه بالغم والحزن والقلق وضيق الصدر أجدر ، ومرجع التأويل الى أنه ، قال ، « يومئذ ناظرة » بعد الانتظار بأسرة ، وذلك من القبح بمكان •

قال الشماخى ، نبو ظاهر عن مظان استعمال العرب بغير سلطان ولا هدى ولا كتاب منير ، فان الاية نزلت فى حال يوم القيمة ، فالمؤمنون ناظرة وجوههم بالبشارات ، والكفار باسرة وجوههم بتحقيق الوعيد ، فالأولون منتظرون دخول الجنة ، والكافرون يتوقعون أن ينبذوا فى الحطمة ، هذا وأهل الاعراف لم يدخلوها وهم يطمعون ، وأهل الجنة فى نعيم ينظرون ، وأيضا فـان فى ذلك تجاسرا ، بأن يكون المؤمنـون ناظـرة وجوههم ، نعم الانتظار باسرة ، وأن يكون انتظار نعمته سلب النعمة ، وسبب الغم وضيق الصدر والموت الاحمر والحزن الاكبر والقلق الاخسر

وبالبؤس أجدر ، ويدل على أن النظر فى الآية ، بمعنى الانتظار تقديم « الى ربها » ، أى لا تنظر الا الله ، على معنى أنه لا يفيد الحصر والاختصاص ، ولو كان من نظر العين لا نحصر نظرهم فى ذات الله تعالى عن ذلك ، ومعلوم أنهم ينظرون الى أشياء كثيرة لانهم الامنون ، الذين « لا يحزنهم الفزع الاكبر وهم من فزع يومئذ آمنون » « لا خوف عليهم ولا هم يحزنون » ويدل عليه ذكر تظن فى مقابلة ناظرة أى تتوقع أن يفعل بها فعل شديد فظيع يقصم فقار الظهور ، كما ترتجى الوجوه الناظرة الى ربها أن يفعل فيها كل خير ، وأيضا فاعل تظن هو الوجوه ، ومعلوم أن الوجوه لا تظن ، وانما تظن القلوب ، فتكون الوجوه عبارة عن الجملة فى الاول ، والثانى للمعادلة ، والموازنة بينهما .

والقول ، بأن النظر الموصول بالى بمعنى الانتظار مما لم يثبت عن الثقات ، قصور عن تتبع كلام البلغاء ، قال تعالى « فنظرة الى ميسرة » وقال الشاعر :

واذا نظرت اليك من ملك
والبحر دونك زدتنى نعما

كلا الخلائق ينظرون سجاله
نظر الحجيج الى طلوع هلال

وجوه يوم بدر ناظرات
الى الرحمن يأتى بالفلاح

وعن على بن أبى طالب : ناظرة ، أى تنتظر متى يأذن لهم ربهم

فى دخول الجنة ، ومثله عن محمد المنكدر ، وقال : ما رأيت أحدا لـــه عقل يقول ، أن الله يرأه أحد من خلقه « وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا أنزل علينا الملائكة أو نرى ربنا » ، الآية ، وروى مثله عن مالك ، وقال به ابن عباس ، وجابر بن زيد ، وعائشة ومجاهد ، وابراهيم النخعى ، والحسن ، ومكحول ، وعطاء بن ياسر ، وسعيد بن المسيب ، وســعيد بن جبير ، والضحاك ، وأبو صالح ، وعكرمة ، وغيرهم ممن يطول تعدادهم ، وقالوا ، معنى الاية أن أنفس المؤمنين يوم القيامة مع نضارة أجسامهم مرتجية منتظرة مجىء الثواب الذى تأمله من عند الله ، لا من عنــد غيره ولا ترتجى شيئا غيره ، والمجرمون مع بسور وجوههم تتوقع شدة العذاب ، وما يقصم لفظاعته فقار ظهورهم ، والمناسبة والموافقة ظاهرة بما ذكرنا ، وعن الحديث بمنع التزام المعنى الحقيقى ، لجواز أن يكون من استعمال الرؤية فى لازم معناها ، أى ازدياد العلم ، واطلاق اللفظ وارادة لازم معناه سائغ شائع ، أو من استعمال المشترك فى أحد معنييه فان الرؤية مشتركة بين ادراك البصــيرة وادراك الباصرة ، والقرنية صرفتها عن الباصرة ، فتحققت البصيرة ، أى المعرفة وفى بعض الروايات « سترون ربكم عيانا » أى يقينا يقوم مقام العيان ، وعلى كل تقدير ، فالتأويل واجب حذرا من التشبيه .

والقول ، بأن الحديث من قبل تشبيه الرؤية بالرؤية ، لا الكيفية بالكيفية ، ، ولا المرئى بالمرئى ، لا محصل له ، اذ لا فائدة فى تشبيه رؤية العين برؤية العين نفسها ، وانما نختلف باعتبار التعلق ، فيكون حال رؤية الله تعالى عن ذلك ، كحال رؤية البدر ، فيلزم التشبيه ، وأيضا فالغرض ، اما حال المشبه أو مقدار حاله أو تقدير حاله فى ذهن السامع ،

فتلزم الكيفية على جميعها ، ولا يتأتى بيان الامكان ، اذ الشمس أقوى ضياء منه ، واذا حمل على المعرفة استقام الكلام وزال الكف ، وصح المعنى ، وهو أنهم يعرفونه بمعرفة جلية لا لبس فيها هى وفى الجلاء والظهور كأبصاركم القمر اذا امتلأ واستوى ، وفى القول بأنه لا الكيفية بالكيفية اثبات الكيفية لله تعالى عن ذلك ، ولكنها لا تشبه كيفية القمر ، والحمل على ما اخترناه نفى للتجسم وحمل الرؤية عليه كثير « ألم تر الى ربك كيف مد الظل » « ألم تر الى الذى حاج ابراهيم » « ألم تر الى الذين خرجوا » « أو لم ير الانسان » « فقد رأيتموه وأنتم تنظرون » ومثله فى القرآن كثير وفى الشعر كذلك قال الكميت :

رأيت الله اذ سـمى نـزارا
وأسـكنها بمكـة قاطنينـا

وقال آخر : رأيت الله أكبر كل شىء • آخر • رأيت الله أهلك قوم عاد

الى غير ذلك ، والقول بأن تلك الادلة لكثرتها تفيد القطع بالرؤية ممنوع ، وانما ذلك أن لو كانت بحيث يكون تأويل كل منها على خلاف الاصل ، فكيف وتأويلها واجب ، والا لاستلزم ظاهر كل منها محالا فى حقه تعالى وأيضا ، فانها لم تبلغ فى كثرتها مبلغ ما يفيد ذلك ، والادعية المأثورة عندهم فى ذلك المعنى ممنوعة من تلقاء بدعتهم وضلالتهم •

واحتج الثانى بقوله تعالى « لا تدركه الأبصار » على نفى الوقوع وعلى الامتناع ، وتوجه الاية على الاول ، أن الرؤية ادراك البصر ولا شىء من ادراك البصر يتعلق به تعالى ، فينتج لا شىء من الرؤية يتعلق

به تعالى ، فان الادراك المضاف الى الابصار انما هو الرؤية ، فمعنى قولك أدركته ببصرى ، معنى رأيته ، ولا فرق الا فى اللفظ .

ودليل الصغرى ، أن الرؤية هى الادراك ، لأنـه لا يصح ثبـوت الرؤية مع نفى الادراك .

ودليل الكبرى ، عموم نفى الادراك فى الاية عن كل بصر لان الجمع المحلى بالالف واللام يقتضى استغراق الافراد ، ويلزم من عمومه فى الأزمان كما عليه المحققون من أئمة الاصول ، من أن العموم فى الاشخاص يستلزم العموم فى الاحوال ، والبقاع والازمان ، فيلزم على هذا أن يراه مؤمن ولا كافر فى الدنيا ولا فى الآخرة ، وتوجيهها على الثانى ، وهو امتناع رؤيته تعالى ، فان الآية ذكرت فى معرض المدح بها ، فيكون نفى الادراك بالنسبة اليه سبحانه كمالا ، فثبوته فى حقه نقص ، وهو فى حقه تعالى محال .

واعترض المثبت من وجوه الاول : أن الادراك هو الرؤية على نعت الاحاطة جوانب المرئى حقيقة النيل والوصول ، والرؤية المكيفة بكيفية الاحاطة أخص مطلقا من الرؤية المطلقة ، ونفى الاخص لا يستلزم نفى الاعم ، الثانى : بعد تسليم كون الاستغراق ، وقد دخل عليها النفى ، فيكون لسلب العموم ، ورفع الايجاب الكلى وتلك سالبة جزئية وهى لا تنافى الموجبة الجزئية ، التى هى المدعى ، وحاصله أن تدركه الابصار ، موجبة كلية ، لأن موضوعها جمع محلى باللام الاستغراقية ، وقد دخل عليها النفى فيرفعها ، ورفع الموجبة الكلية سالبة جزئية ، وبالجملة فيحتمل اسناد النفى الى الكل ، بأن يلاحظ أولا دخول النفى ثم ورود العموم

عليه ، فتكون سالبة كلية ونفى الاسناد الى الكل ، بأن يعتبر العموم أولا ، ثم ورود النفى عليه فتكون سالبة جزئية ، ومع احتمال المعنى لم تبق فيه حجة •

الثالث : الدال على الاستغراق للافراد : مطلق فى الازمان ، فتكون القضية سالبة مطلقة لا دائمة ، والمعنى لا تدركه الابصار ما دامت فى الدنيا لا دائما ولا دائما اشارة الى مطلقة عامة موجبة ، أى تدركه الابصار فى دار البقاء •

الرابع : أن الاية تدل على أن الابصار لا تراه ، ولا يلزم منه أن المبصرين لا يرونه •

والجواب النافى عن الاعتراض الاول يمنع كون الادراك ملزوما بالاحاطة بجوانب المرئى ، لأن الوصول الى الشىء لا يقتضى الاحاطة به من جميع وجوهه ، لصدقه عند تعذر ذلك ، كما ادركنا للاجرام العظيمة ، فان الرؤية انما تتعلق بجانب الانس من المرئى لا الوحشى ، وعن الثانى بأن مبنى الاعتراض فيه ما عليه علماء الميزان ، من أن النفى فى ذلك مقدر الدخول على العموم ، وهو غير ملتزم ، فان مبنى الاحتجاج فى الآية ما ورد على أساليب التنزيل الحكيم ، من أن النفى فى ذلك مقدر الدخول على الجميع بشهادة قوله تعالى « لا يحب كل مختار فخور » ، لا يحب الظالمين ، لا يحب الخائنين ، اذ لا يسوغ لعاقل أن يقول : أن الله تعالى يحب بعض من ذكر حتى تكون سالبة جزئية •

الثالث بأن مبنى القول فى ذلك أن الدال على استغراق الافراد

مطلقا فى الازمان ما عليه بعض أئمة الاصـول كالامدى ، والقـرافى ، والاصفهانى ، وهـو بمعزل عن التحقيق ، والتحقيق فى ذلك ما عليـه المحققون منهم كالفخر ، وابن دقيق العيد ، والسبكى ، وابنه ، وكثير من المتأخرين ؛ من أن استغراق الازمان لازم لمدلول الدال على استغراق الافراد ، ويشهد له بالتحقيق كما قال الشماخى منتصرا لذلك ، افادة قضية التركيب اتفاقا كما اعترف به المثبت آنفا .

فان قلت ، اذا كان ذلك كذلك ؟ فما فائدة توجيه صدر القضـية بالدوام أو بالضرورة ، قلت : فائدتها التصريح بما يعلم التزاما ، والتفرقة بين حاله فى الانفكاك وعدمه ، ثم يلزم المثبت القول بأن تراه أبصار الكفرة ، فان الجزء الثانى من القضية المركبة مع وجود كونه مخـالفا للاول فى الكيف ، موافق له فى الكم أبدا ، كما علم فى محله فيكون لا دائما مدعاه فى قضية النزاع موجبة كلية لما تقرر ، من أن الجزء الاول سالبة كلية ، بناء على ما عليه القرآن العظيم ، وقد كان يمنع أن تـراه أبصار الكفرة .

وعن الرابع ، يمنع أن يراه المبصرون ، لما شاع من استعمال ادراك البصر فى الادراك به ، ولأن جميع الاشياء كذلك لان المرئيات منها انما يدركها المبصرون ، لا أبصارهم ، فلا تمدح فى ذلك بل لا فائدة فيه ، وبأنه تعالى ما ذكر سؤال الرؤية فى موضع من كتابه الا ويستعظمه ، ومما يدل على القطع بالنفى والتمويل على ما تقدم من التأويل ، أن النزاع فى الرؤية بحاسة البصر ، وهى كما سيأتى ، تستدعى انحياز المرئى وتكييفه وتحديده ، والكل محال ، فى حقه تعالى ، ورؤيته تعالى على ما قل بلا كيف مما لا حقيقة له ولا تحقق .

ثم ما قيل ، فى نفى الانحياز والتحديد على فى عن الرؤية ، أنه تعالى يرى لا فى مكان ولا فى جهة ، وثبوت مسافة بين الرأى وذاته تعالى ان أريد به خروجه عن الامكنة حال رؤيته كما هو المتبـادر من وقوع الفكرة فى سياق النفى ، أى يرى خارجا من جميع الامكنة ، فهو مع كونه محالا فى حقه تعالى نوع تجديد ، اذ مما يلزم على ذلك التقدير أن خروج الموجود عن شىء ووجوده فى آخر غيره ، والا بطل الوجود فهو ظاهر وان أريد به أنه يرى ، لا فى مكان واحد ، بل فى جميع الامكنة ، وجميع الجهات فهو متعذر فى جميع جهة واحدة ، لعدم انضباطها من حيث ، ابهاما ، واذا تعذر فى جميع جهة واحدة ، كما لا يخفى على المنصف ، فاحرى أن يتعذر فى جميع الجهات ، ثم نفى المسـافة اثبات للالصـاق والالتزاق ، ولا تحقق معه للرؤية .

وأجاب المثبت ، بأنه تعالى قادر على خرق العوائد ، فان قـال النافى : اما كونه تعالى قادرا على ذلك وخارق ، ويستخرج مطلقا فمـا لا شك فيه ولا نزاع ، وأما القول بالتعيين فى غير المعين كما هنا ، فمن الشهادة على الغيب « وما كنا للغيب حافظين » ، والقـول بالتعين بناء على ما سلف من الظواهر محجوج بما سبق من التأويل ، والصـحيح المنجى من التورط فى الاهلاك ولله الحمد .

« المقصد الثانى »

فى الاستدلال على الامتناع بالدليل العقلى ، ومشهور أدلة المثبت من جهة العقل ، الوجود ، وهو ضعيف جدا ، كما اعترف به ، لان الوجود عين الموجود على الصحيح ، فلا يصح أن يكون علة وتقرير الاستدلال به ، أن يقال ، البارىء تعالى موجود ، وكل موجود يصح أن يرى ، فالبارىء تعالى يصح أن يرى .

ودليل الصغرى ، ظاهر ، وأما دليل الكبرى ، وهى أن كل موجود يصح أن يرى ، فلأن صحة الرؤية موقوفة على مصحح ، والالصح تعلقها بالمعدوم ، كالعلم ، والرؤية تتعلق بالمختلفات ، بدليل تعلقها بالجوهر والعرض على زعمه ، وهما مختلفان ، فالمصحح لرؤيتها اذا لا يخلوا اما أن يكون ما به الافتراق أو ما به الاشتراك ، لا جائز أن يكون ما به الافتراق ، والا للزم الاحكام المتساوية بالنوع بالعلل المختلفة ، وأنه محال ، فتعين أن يكون المصحح أمرا واقعا به الاشتراك ، وذلك المشترك اما أن يكون أمرا ثبوتا أو عدميا ، لا جائزا أن يكون أمرا عدميا ، والا لصح رؤية المعدوم ، وامتنع رؤية الموجود ، ولأن العدمى لا يصلح ، لأن يكون علة للامر الثبوتى ، فتعين أن يكون أمرا ثبوتيا ، والامر الثبوتى لا يخلوا اما أن يتقيد بالوجود أولا ، فان لم يتقيد به امتنع رؤية الموجود ، وان تقيد بالوجود فلا يخلوا اما أن يتقيد بكونه صفة أو موصوفا ، لا جائز أن يتقيد بأحدهما ، والا لما رأى الاخر ، فتعين أنه لما صح رؤيته لكونه موجودا ، والبارى تعالى موجود ، فصح أن يرى .

قال الفخر : وهذا عندى ضعيف لانه يقال ، الجوهر والعرض مخلوقان ، فصحة المخلوقية فيهما حكم مشترك فيهما ، فلا بد له من

علة مشتركة والمشترك اما الحدوث أو الوجود ، فبطل أن يكون هو الوجود ، فوجب كونه تعالى يصح أن يكون مخلوقا ، فانا ندرك باللمس الطويل والعريض ، وندرك الحرارة والبرودة ، فصحت الملموسية حكم مشترك ، ونسوق الكلام الى آخره حتى يلزم صحة كونه ملوسا ، والتزامه مدفوع ببديهية العقل هذا كلامه .

وأجابوا عنه بأجوبة ضعيفة واهية ، وقل اعترف المحققون منهم بعسر الجواب مع البناء على ما هو الصحيح ، من أن وجود كل شيء عينه وأنه مقول بالاشتراك اللفظى لا المعنوى ، وهذا مذهب الاشعرى ومتابعيه ، خلافا للباقلانى ، ونزيد لما ذهبوا اليه من أن علة الرؤية ، هو الوجود وضوحا بيانا فى ضعفه ، حتى يصير ان شاء الله أوهن من بيت العنكبوت ، فنقول ، لو جاز ذلك ، لجاز تعلق الرؤية بالاصوات والطعوم والروائح وبالرؤيــة نفسها وبالاعتقــاد وبسائر الاعـراض الموجودة المحققة ضرورة أن الكل موجود ، واللازم باطل ، فكذا الملزوم .

وبيان الملازمة ، أن مصحح الرؤية على ذلك التقدير ، هو الوجود ، وأن يتصف به البارى سبحانه وغيره من الجواهر والاعراض ، فالاتفاق فى العلة دليل الاتفاق فى الحكم ، ومستلزم له .

وبيان بطلان اللازم ان عادته تعالى جرت بعدم تعلق الرؤية بكثير من الاعراض ، ان أنصفوا وتركوا السفسطة ، فان قلت الخصم لا ينكر ذلك ، ولكنه يقول : ان الله تعالى قادر أن يخرق تلك العادة ، قلنا ، هذا مسلم ، ولكنه يستلزم محالا ضرورة أنه لو جاز ذلك ، لجاز أن يتعلق بالألوان والطعوم والروائح وغير ذلك ، وأن يتعلق بها الشم والذوق واللمس أيضا ، فتكون كل حاسة تتعلق بغير ما طبقت عليه بعادته تعالى

فيلزم الانقلاب المنافى للحكمة الالهية ، فلا تستقر له عادة ، وتبطل حينئذ فائدة اختصاص كل من الحواس بما طبقت عليه ، فان قلت : ما تنكر أن يكون الله تعالى قلب حقيقة تعلق الرؤية اذ ذاك ، قلت : لا يخلو اما أن يكون ذلك القلب فى آلة الادراك ، أو فى المدرك ، والثانى محال لانه يلزم عليه الواجب تعالى عن ذلك ، والاول مسلم وغير بعيد للخصم ، اذ غايته ابطال للرؤية ، التى هى المدعى ، ومع بقاء الآلة على ادراكها الثابت لها ، لا محيد فيه عن اثبات محال ، ضرورة أن تلك الالة حاسة فتقتضى محسوسا بها ، وأياما كان فاما أن ترجع الرؤية الى العلم واما أن يلزم كونه تعالى مماثلا الحوادث ، فان الرؤية على ما سيأتى وعلى ما مر ، معناها انطباع مثل صورة المدرك فى العين وانبعاث الاشعة منها ، فتفعل بالمرئى وعلى كل منهما يستلزم الجهة والمقابلة ، ويشترط لها مع ذلك عدم القرب والبعد المفرطين ، ولا تتصل تلك الاشعة الا بالاجرام التى لها جهة ومقابلة على ما مر غير مرة ، والله سبحانه منزة عن ذلك ، ويسمى طرف الاشعة المتصلة بالمرئى قاعدة ، والمتصل منها بالناظر ، منبعث الشعاع وأن قاعدة الشعاع اذا لاقت جسما صقيلا لا تغرس فيه كالمرأة ، لم يثبت به ، بل تنعكس الى الرائى ، فيرى فيها نفسه .

والقول ، بأنه لو صح ما ذكر ، لوجب أن لا يرى الانسان الا قدر حدقته ، واللازم باطل فكذا الملزوم ، قد تقدم جوابه ، بأنا نمنع الملازمة ، أو سند المنع أنه انما يرى أكثر من حدقته ، لان أجزاء الهواء مضيئة فيتصل الشعاع بها ، وهى تتصل بالسماء مثلا ، فتعين على الابصار ، فكما أن البلور اذا اتصل الشعاع به وهو جسم لطيف مضىء متصل بما فيه ، فيعين على رؤية ما فيه ، ولا يرد النقض أيضا بالجوهر الفرد الذى أدعوه ، وقالوا ، لو صح ما قلتم ، للزم رؤيته اذا كان فى سمت الشعاع ، فانه

لا مانع من اتصاله به ، بدليل أنه يتصل به عند اجتماعه مع غيره ، ولا يناله من الشعاع عند الاتصال الا ما يناله عند الانفصال ، فكان يجب على زعمكم أن يرى عند الانفراد مع أنه لا يدرى لانا نقول ، قد مر أنه يشترط فى المرىء أن لا يكون صغيرا جدا ، حيث يكون بحيز العدم ، والقول بانه لا يناله من الشعاع عند الاتصال الا ما يناله عند الانفصال ممنوع ، مما أن قد يحصل للشىء مع غيره مالا يحصل له عند تجرده ، وذلك مما لا شبهة فيه ، ولا يرد النقض أيضا برؤية الكبير مع البعد صغيرا ، لما قدمنا ، من أن الشعاع ينفذ من زاوية حادة لمثلث قاعدته سطح المرئى ، فيقوم خطا مستقيما بواسطة القاعدة على زوايا قائمة ، ومعلوم أنه أصغر مما يقوم عليها من سائر الخطوط ، فزيادة البعد تمنع من رؤية طرفى المرئى ، أى يمتنع استواء نسبة أجزاء الكبير مع البعد الى الرائى ، حتى يلزم أن يرى على حاله كبيرا وذلك لان الجزء الواقع فى وسط المرئى أقرب من الناظر من الجزء الواقع فى طرفيه .

وبيان ذلك ، أنه اذا خرج خطان شعاعان متوهمان فى مثلث ، وفرضنا أن قاعدة هذا المثلث أى الخط الذى يقوم عليه ذانك الساقان جسم المرئى البعيد ، فيكون هذان الساقان على طرفيه ، وخرج من نقطة العين خط آخر ، قسم ذلك المثلث الضعيف ، وقام وسط تلك القاعدة ، فانه تحدث فيه زاويتان قائمتان ، يكون كل واحد من الخطين الواقعين على الطرفين وترا للزاوية ، وقد ثبت فى الهندسة أن أوتار الزاوية القائمة ، التى فى المثلث أطول من كل واحد من الخطين المحطين بها ، فالخطان الواقعان على الطرفين أطول من الخط الواقع على وسط الجسم المرئى ، فتكون الاجزاء اذا ليست متساوية فى القرب والبعد فلذلك أن ترى بعض الجسم دون بعض ، فيرى الكبير صغيرا وهذه صورة

المثلث ، ثم شرعوا فى أجوبة لا تجدى ولا تغنى من الحق شيئا ، فلما راؤها كذلك رجعوا الى المكابرة والتعصب ، وقالوا ولو سلم ذلك كله ، فرؤية الله تعالى عن ذلك تكون بدون اتصال ، وبلا ارتسام ولا مقـابلة ولا جهة ، ولا كيف ، قلنا ، هذا والله الحمد اعتراف بامتناع الرؤية المعهودة ، التى هى محل النزاع ورجوع عن القول بها الى العلم ، الذى هو محل الاتفاق ، ونفى لها كما صار اليه الامام الفخر كالغزالى ، والله درهما وقد حدى حدوها بعض المحققين من الاشـاعرة ، اذا ما قررنـاه من البراهين القطعية ، شاهد صدق لا ترد شهادته ولا تجرح عدالته ، فان ما حققنا لرؤية البصر لازم لها ، وترتفع بارتفاعه •

ولو جاز أن يرى تعالى من غير اتصال ، لجاز أن يشم ويذاق ويلمس ، وقد التزمه البعض منهم لجاجا وتعصبا ، لجاز أن يكون جسما من غير تأليف ، اوبه بدون تحيز ، وأن يكون له وجه وكف وساعد وقدم من غير صورة أو على صورة الانسان بغير شكل ، وأن يكون طويلا وعريضا بلا نهاية ، أو بها ، وقد قال بكل ذلك كثير من المرجئة والاشعرية ، وان كانوا يقرون منهم لا محيد لهم عنهم فى كثـير من الاصول ، لانهم من مذاهبهم يستقون ، ولو جاز أن يرى تعالى على ما قالوا ، لجاز أن يرى علمه وقدرته وارادته وحياته وسائر صـفاته العلية عن ذلك ، ضرورة أن الكل موجود ، ولجاز عليها أن تذاق وتسمع وتشم وتلمس ، فما فضل الرؤية عليها •

هذا ما قد بان فساده لمن أنصف وبعقله اعترف ، ومع ذلك قد قالوا به فريق من المرجئة أيضا ، ولجاز أن يرى علمنا وقدرتنا وسائر أعراضنا ، واللوازم كلها فى ذلك منفية ، ولو انصفنا فى القول بالرؤية وسـائر الصفات ، وجعلوا عمدة ذلك كله ، أنه تبارك وتعالى لا يشبه شيئا ولا

يشبهه شيء من كل وجه ، ومن كـان كذلك استحال فى حقه أن يرى ، لسلموا من التورط فى التشبيه ، لأنه ان لم يكن السلامة فى تنزيهه تعالى عن كل ما يخطر فى الاوهام ، وخصوصا مع صحة التأويل فى كل مـا يوهم الوقوع فى التشبيه ، وفى اتصافه تعالى بالنقص ، لم تكن فى اعتقاد ما يؤدى الى ذلك ، ويستلزمه ، ونحن نوضح ذلك ان شاء الله بما لا يبقى معه اشتباه لمنصف ، مما لم نره لغيرنا •

فنقول ، دليل الصغرى فى قولنا : أن الله تعالى لا يشبه شيئا ولا يشبه شيء ، العقل والنقل ، أما العقل ، فلما مر غيره مرة ، من أنه تعالى مخالف لسائر الحوادث ، وقد اعترف الخصم بذلك ، وأما النقل ، فلقوله تعالى « ليس كمثله شيء » ، والاية نصا فى المراد ، كما اعترف به أيضا •

وأما الكبرى ، وهى قولنا ، ومن هو كذلك استحال فى حقه أن يرى ، فلأن لو لم يكن مستحيلا رؤيته لكان اما واجبا رؤيته أو جائزا ، والاول محال اتفاقا ، والثانى لا يخلوا اما أن يكون لقبول ذاته تعالى عن ذلك ، أو لقبول جوهر البصر له ، والاول وهو أنه لقبول ذاته لا يخلو من أن يكون ذلك القبول حقيقيا أو اعتباريا ، وكلاهما فاسد ، أما الأول وهو أن يكون حقيقيا ، فلا يخلوا من أن يكون نفسى ذاته تعالى ، وهو الحق لما مر غير مرة ، أو زائد عليها ، فالاول ، يستازم اما قدم الابصار أو قيام الحوادث بذاته تعالى ، والثانى ، يوجب التسلسـل فى القوائل والكل محـال •

وأما الثانى : وهو أن يكـون القبول اعتباريا ، فلأن الاعتبـارى لا يصلح لأن يكون علة للامر الثبوتى ، ضرورة أن الاعتباريات عندهم

من قبيل الاعدام ، وهو أنه لقبول جوهر البصر له فاسد أيضا من وجهين ، أحدهما أنه يوجب اما كونه تعالى مماثلا للحوادث ، أو خروج جوهر البصر عما طبع عليه ، فيكون غيره من الحواس أيضا يشاركه فى ذلك المعنى ، والتخصيص بالبصر تحكم ، والاستدلال بالظواهر قد مر تأويله .

والقول ، بأنه لا بعد فى أن يخرق الله سبحانه فى ذلك اليوم عادته ، فيخلق قوة فى الابصار فتراه مع ما هى عليه من طبعها ، ظاهر الفساد ولعلى تعالى عن ذلك علوا كبيرا ، خرق عادته فى ذلك اليوم ، بأن تتبدل ثم حاشاه ذاته العلية فتكون من قبيل المرئيات ، هذا ما قد بان بطلانه لمن يعقل ، وثانيهما أنه لو كان ذلك القبول لجوهر البصر ، مع ما هو عليه من طبعه ، لصح له أن يراه فى الدنيا ، وقد قيل به جهلا لازما بالذات لا يتغير ولا يرد القول المذكور أيضا ، لظهور بطلانه على كل تقدير مع الانصاف ، واذا بطل الجواز بجميع احتمالاته ، ولا سبيل الى القول بالوجوب تعين الامتناع المقتضى لتنزيهه تعالى ، وبالجملة فاضطراب أقوال الاشاعرة فى الرؤية ، دليل قاطع على عدم اصابة وجه الحق فى تنزيه البارىء سبحانه ، فان قلت بين لنا هذا الاضطراب حتى يثبت ما ادعيت ، قلت علينا البيان .

قال الاشعرى ، ان محمدا « صلى الله عليه وسلم » رأى ربه ببصره ، وعينى رأسه ، وقال أحمد ، رآه بذلك ، ويكررها حتى انقطع نفسه تأكيدا للرؤية .

أبو بكر الرازى ، عن سهل بن سعيد ، أن الله تعالى ، أظهر من

سبعين ألف حجاب نورا قدر الدرهم ، وكل مقدار منخر ثور ، وقال قوم : خص الله محمدا عليه السلام بالرؤية من بين سائر الانبياء •

وقال الباقلانى : أن موسى عليه السلام ، رأى ربه ، ولذا خر صعقا ، وأن الجبل رآه ، ولذا صار دكا ، ومعنى تجلى ربه للجبل : ظهر له ؛ وقال بعضهم ، شغله بالجبل حتى تجلى ، ولولا ذلك لمات ، وهذا دليل . أن محمدا وموسى عليهما السلام والجبل رأوا ربهم •

قال الرازى : انه دنى فتدلى من ربه ، أى زاد فى القرب ، قال مكى ، والماوردى ، دنى الرب تعالى عن ذلك من محمد فتدلى اليه •

وقال النقاش مثله ، وهذا فى الدنيا وقال كثير منهم انها خاصة بالآخر ، وجائزة فى الدنيا ، ولم تقع ، وقال فريق منهم بامتناعها فى الدنيا ، وبعضهم بامتناعها مطلقا كما مر ، وفسر بعضهم اللقاء بالرؤية فى الآخرة ، وعليه فالكفار والمنافقون يرونه ، لقوله تعالى « فاعقبهم نفاقا فى قلوبهم الى يوم يلقونه » ، فأين تخصيصها بالمؤمنين ، ولا يظل بحكايات الاقدمين من المرجئة لقبحها جدا ، وأين اضطراب أشد وأعظم من هذا ، ولو حملوا الرؤية على العلم لكان خيرا لهم ، ولزال اللبس واستقام المعنى وبطل التجسيم والتشبيه ، وارتكاب التمحل فى التأويل ، ولو اعترفوا بالعجز عن ادراكه تعالى لكان أسلم لهم ، فان أرواحنا فى فى أجسادنا لا مطمع لنا فى ادراكها البتة ، فكيف بذات من ليس كمثله شىء ؟ اذ لا سبيل الى معرفته الا بالايات البينات ، فالسلامة ، انما انما هى فى ترك الخوض بما لا يليق فى حقه تعالى ، ونستغفر الله مما صدر منا فى غير صواب •

المعلم الرابع فى النبويـات

وما يتعلق بها وفيه مراصد وخاتمة : الأول : فى خصوص النبويات وفيه مقاصد •

المقصد الأول : فى معنى النبوة والنبى والرسالة والرسول ، أمـا النبوة فى اللغة : فعلى وجهين ، مهموز ، وغير مهموز ، فالأول مأخوذ من النبأ وهو الخبر ، ويحتمل أن يكـون فعيلا بمعنى مفعـولا ، أى منبأ بالغيوب ، أو بمعنى فاعل أو مفعول ، أى هو منبأ بما أطلق الله عليه ، ويصح ترك الهمزة فى هـذين الوجهين تخفيفا ، والثـانى ، مأخوذ من النبوة بفتح النون ، وهو ما ارتفع من الارض يقال نبأ الشىء اذا ارتفع فالمعنى على هذا أن النبى مرتفع على طور البشر باختصاصه بالوحى ، وخطاب الله تعالى ، وليست النبوة صفة ذاتية لنبى ، كما صار اليـه الكرامية ، ولا مكتسبة كما صار اليه الفلاسفة ، حيث قالوا : انهـا ترجع الى التخلى عن الاخلاق الذميمـة ، والتخلى بالاخلاق الكريمـة الحميدة ، بالرياضة ، الى أن يصير الى حالة هى ، صفاء مـرآة القلب وجلائه ، بحيث ينتهى لما لا ينتهى لادراكه غيره •

ونحن نقول باكتساب هذا المعنى ، لكن لا نسميه نبوة ، والنبوة عندنا ، اصطفاء الله عبدا من عبيده ، واختصاصه بسماع وحى من الله بواسطة ملك أو دونه ، ، ولا شك فى عدم اكتسابها بهذا المعنى ، فلم تختلف معهم فى الاكتساب وعدمه ، فليس الخـلاف اذا بخـلاف معنوى ، اذ من شرطه أن يرى الاثبات والنفى على شىء واحد ، وانما

هو اختلاف راجع الى التسمية . بمعنى أن النبوة اسم ، لما ذا نحن لا نسميه ما وصفوه بالنبوة ، فلذا لا نقول بالاكتساب ، وهم لا يسمون ما وصفنا باسم النبوة ، فلذا لا يقولون بعدم الاكتساب ، بل هم نافون للوجه الذى نقوله فى النبى من مخاطبة الملك له حقيقة ، وأن ذلك موجود فى الخارج ، ويزعمون أن الصورة لخطاب النبى لا وجود لها فى الخارج ، وانما هى من أفعال الخيال ، قال : أو الذى يراه فى النوم واحد منا ، من أشخاص تحدثه وتخاطبه ، لا وجود لتلك الاشخاص فى الخارج ، وانما هى شىء تخيل فيحدث للنبى فى اليقظة ما يحدث لواحد منا فى النوم ، هذا ما ذهبوا اليه ، ولا اشكال « بأنه كفر وتكذيب ، فاذا علمت ذلك فاعلم أن النبى رسول أيضا ، أن أمر بتبليغ ما أوحى اليه ، فالمختص بالأول والثانى رسول ، وبالاول فقط نبى ، فالرسول اذا أخص من النبى مطلقا ، فكل رسول نبى من غير عكس ، وعليه أصحابنا والاكثرون وقيل ، هما بمعنى ، وقيل بينهما عموم وخصوص من وجه ، فيجتمعان فى الرسول من البشر ، وينفرد النبى فيمن أوحى اليه من البشر ، ولم يؤمر بالتبليغ ، وينفرد الرسول فيمن أوحى اليه من الملائكة ، وبعث الى غيره ، وما قيل أنهما متباينان ، وأن الرسل هم أصحاب الكتب والشرائع ، والنبيون هم الذين يحكمون بالمنزل على غيرهم ، مع أنهم يوحى اليهم فهو ظاهر الفساد ، اذ لا يلائم ما فى القرآن ، فانه قد وصف فيه « سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم » بالنبى والرسول ، وكذا قال سبحانه وتعالى فى كل من موسى واسماعيل ، على الجميع الصلاة والسلام « وكان رسولا نبيا » .

« المقصد الثانى »

فى حكم الرسـالة : ذهب أصحابنا والاكثرون الى أن الرسالة ممكنة ، تفضل بها مولانا عز وجل ، على من اصطفاه من خلقه ، وأوجبتها المعتزلة عقلا على أصلهم فى وجوب مراعاة الصلاح والاصلح ، وأنها تأكيد للعقل منعتها البراهمة عقلا ، ولا يخفى فساد المذهبين ، على من حقق ما مضى من بطلان أصل التحسين والتقبيح ، ووجوب مراعاة ما مر ، فلا حاجة لنا الى التطويل بكثرة الادلة والبراهين ، وها هنا مباحث شريفة عزيزة الوجود سمحنا بها فى الشرح •

تنبيه : اتفقت البراهمة على انكار ما سوى آدم من الرسل ، واختلفوا فيه ، وفى ابراهيم ، فقد قيل انهم سموا براهمة : لأنهم لا يصدقون الا بابراهيم عليه السلام ، وليس بصحيح ، وقيل : أنهم منسوبون على برهم رجل كان من المجوس فميا ذكره المؤرخون ، وقيل : لأنهم جمع من الهند أصحاب برهم ، وقيل : ثلاث فرق ، فرقة جحدت الرسل أصلا ، وفرقة يقولون : بنبوة آدم وحده ، وفرقة يقولون : بنبوة ابراهيم وحده •

« المقصد الثالث »

فى فائدة بعثة الرسـل ، ومـا يتعلق بهـا منهـا ، أن بعثهم ينقطع بهم أعـذار الجاحدين ، ليرشـد بهم العقول الى الحق بغـير تعب ، وليفطنوها الى دقائق الانظار التى لا تهتدى العقول اليها ، لولاهم ، وليبلغوا عن الله خطابه من الامر والنهى والاباحة ، وما يتعلق بها من خطاب الوضع ، وهو الحكم على أمر ، بأنه سبب أو شرط أو مانع لتلك الأشياء المذكورة ، فالسبب ، حكم الشرع على دخول الوقت مثلا ، بأنه سبب لوجوب الصلاة ، والامر بها ، وعدة المرأة : بأنها سبب لمنع النكاح وانعقاد البيع : بأنه سبب لاباحة التصرف فى البيع ، والشرط وهو : حكم الشرع على الطهارة ، بأنها شرط فى أداء الصلاة ، والمانع : وهو حكم الشرع على وجود الحيض ، بأنه مانع من الاستمتاع بالزوجـة ، أو السرية أو وجود الدين ، بأنه مانع من وجوب الزكاة كما علم ذلك فى محله ، ويدخل تحت خطابه تولى ما بينه الشرع من الوعد والوعيـد ، المرتبين على الامتثال وعدمه ، وما شرعه من أحوال الاخرة ، وما خوف به من أحوال الامم الماضية ، اذ كل هـذه الامور لها تعلق بالاحكـام التكليفية ، وما ليس بطاعة ولا معصية ، كالمباح ، وخطاب الوضع ، اذ كل ذلك لا يعرف الا من قبال الشرع ، وها هنا فوائد جمة شريفة لبعثة الرسل ، ذكرناها فى الشرح •

« المقصد الرابع »

تفضل الله سبحانه بتأييد الرسل المعجزات الدالة على صدقهم ، وهى : فعل الله سبحانه الخارق للعادة ، المقارن لدعوى الرسالة ، متحدى به قبل وقوعه ، غير مكذب ، يعجز من يبغى معارضته عن الاتيان بمثله ، فاحترز بقولنا ، فعل الله مما لا يكون فعلا له ، كالصفة ، فلا يكون معجزة ، ودخل فى معجزاته « صلى الله عليه وسلم » تلاوة القرآن ، فهى معجزة له دون غيره ، اذا تلاه فهجائى له ، لأنه ليس بآخذ له من الملك ، ودخل فى الفعل أيضا ما لا تتعلق القدرة الحادثة به ، كاحياء الموتى وتكثير الطعام وانقياد الحجر والشجر ، وغير ذلك ، وخص بعضهم المعجزة ، بما كان من النوع الثانى ، ما لا تتعلق به القدرة الحادثة ، لا الأول : وهو ما تتعلق به ، كالتلاوة ، وعليه فتكون معجزة القرآن فى نظمه المخصوص ، واطلاع النبى « صلى الله عليه وسلم » على ذلك دون سائر الناس ، وكلا الامرين ليس هو من فعله ، ولا من كسبه ، وهذا الثانى ، أظهر ، فان قيل : قد يتحدى النبى بعدم الفعل ، كما قال عليه السلام « قد عصمنى ربى من اذاية الخلق بضرب أو قتل » وكما قال نوح : « عليه السلام » « فيكدونى جميعا » الآية .

فالجواب : أن علمه واخباره بذلك ، على وفق ما ظهر ، هو المعجزة ، وهو فعل الله خلقه له ، ولذلك زاد بعضهم وقال : المعجزة فعل أو ما يقوم مقام الفعل ، واحترز بالخارق من المعتاد ، فانه يستوى فيه الصادق والكاذب ، ومن المعتاد السحر ونحوه ، وما يوجد فى بعض الاجسام من الخواص كجذب الحديد بحجر المغناطيس ، فان المعجزة لا بد فيها أن يعرى وقوعها عن جميع الحيل المعتادة فى الكثرة أو الندور ، ولأجل أن هذا النوع النادر من المعتاد لا يدل على شىء .

وقالت البراهمة : قد استقر فى أذهان العقلاء مـا توصل اليـه الحكماء ، من العلوم ، كالكلسمات وأنواع الحيل ، لحجر الثقيل بالخفيف ، وقد اشتهر فى أبرار الموجودات عجائب ، حتى أن من لم يعرف حكم حجر المغناطيس فى جذب الحديد فرآه ، وتعجب من ذلك أول رؤيته ، وقضى بأنه يخالف العادات ، فما الذى يؤمنكم أن مدعى النبوة اطلع على علم من العلوم ، وظهر له من أسرار الموجودات ، ما اذا أتى به لمن لا يعرف ذلك ؟ عده خارقا .

والجواب ، أنا انما نستدل بالخارق ، اذا علمنا من قبيل المعجزة ، ونحن نعلم قطعا أن احياء الموتى ، وقلب العصى حية ، وابراء الأكمة والأبرص عن غير معاناة ، ليس مما يدخل تحت الحيل ، ولا مما يتوصل اليه بغوص فى هذه العلوم ، وقد تقترن بشىء قرائن تفيد العلم ، واليقين بأن ما أتى به ليس من قبيل ما ذكرتموه ، وقد طرد الله عادته أنبيائـه وأصفيائه ، بـأن يقطع عنهم الوهم ببعدهم عن أرباب هذه العلـوم ، فشخص يخرج الى شعب بعيد ، بحيث لا يتوهم فيه مخالطة السحرة ، وآخر يخلقه أميا يمنعه من المخالطة لارباب العلوم ، وتعلم الكتب ، قال الله تعالى « وما كنت تتلوا من قبله من كتاب » الآية ، وقرائن الصدق المقترن بالخارق مما يرفع اللبس ، والمخالطون للانبياء الباحثون عن أحوالهم ، والشاكون فى ابطال دعواهم يجدون من أحوالهم مـا يخيل نسبتهم الى ذلك ، حتى ينتهوا الى البـوح ، بأنهم فى عناد وفى انكـار نبوتهم وجحدهم ، هذا مـع أن فى نفوس الأعداء والحسدة ما يحـرك الدواعى الى البحث والتفتيش ، والعادة تحيل أن يكون لشخص نسبة الى ما ذكروه ، الا ويعلم ويفرغ به ، وبهذا نعرف الفرق بين المعجزة والسحر ، وهو أن السحر له سبب عادى مرتبط به ، بخلاف المعجزة ، وبهذا عرف ابن عرفه السحر : بأنه أمر خارق للعادة مطرد الارتباط بسبب خـاص به .

قال ، وزعم القرافى ، أنه غير خارق للعادة ، وغرابته انما هى : بجهل أسبابه لأكثر الناس ، كصنعة الكيميـاء بعيد ، واحترز بقولـه مقارن لدعوى الرسالة ، مما وقع بدون دعوى أو بدعوى غير الرسالة كدعوى الولاية على القول بجوازها ، والصحيح المنع ، والولايـة هى الكرامة ، والفرق بين المعجزة والكرامة من وجوه ذكرتها فى الشرح ، وأما بين الكرامة وبين السحر ، فهـو أن الكرامة ظهور الخارق عـلى يد عبد ظاهر الصلاح ، بخلاف السحر ، فان الخارق فيه انما يظهر على أيدى الكفرة والفساق ، وجد بعضهم الكرامة بأنها عبارة عن ظهور خارق على يد عبد طاهر الصلاح ، ليس ينبى لا فى الحال ولا فى المال ، فخرج بقوله على يد الى آخره ، السحر والاستدراج وهو ، خلق الخارق على يد الاشقياء ، كالدجال وفرعون والجهلة والضالين المضلين ، وبقولـه ليس بنبى المعجزة ، وبقوله : لا فى المال •

الارهاص : وهو عبارة عن العلامات الدالـة على بعثه نبى قبل بعثه ، وها هنا كـلام ذكرته فى الشرح ، وبقوله : متحدى بـه ، قبل وقوعه ، بأن يقول : آية صدقى كذا وكذا مما وقع بدون تحديد كالارهاص ونحوه ، أو تحدى به ، لكن بعد وجوده ، والتحدى هو : طلب المعارضة ، والصحيح منع تأخير المعجزة عن موته ، كما أن جواز تأخير ما يدل على الرسالة الى الوفاة ، قد يضيع معه فائدة البعثة وهى : العلم بأحكـام الله سبحانه ، وبقوله غير مكذب ، مما اذا قال : آية صدقى أن ينطق الله يدى فنطقت بتكذيبه ، وفى تكذيب الميت المتحدى باحيائه فى القدح وعدمه قولان ، لبعض قومنا ، واختار بعضهم عدم القدح فى تكذيب ، اليد ، وشبهها لعـدم التحدى بتصديقهـا ، وإنما المتحدى به : مجرد النطق ، وقد وقع •

« المقصد الخامس »

فى دلالة المعجزة

أعلم أن دلالة المعجزة ، لا يصلح أن يكون من جملة الادلة السمعية ، اذ يستحيل أن يثبت صحة الادلة السمعية قبل ثبوت دلالة المعجزة ، ثم اختلف فى وجه دلالتها على ثلاثة أقوال ، الاول : أنها عقلية ، لأن خلق الله تعالى لهذا الخارق على وفق دعوى الشخص وتحديه مع العجز عن معارضته ، وتخصيصه بذلك يدل على ارادته تعالى تصديقه كما يدل اختصاص الفعل كالبياض مثلا بالوقت المعين ، والمحل المعين على ارادته تعالى ذلك بالضرورة ، وبالجملة فقد جعلوا التصديق فى هذا القول صفة للخارق الواقع على الوجه المخصوص ، مع جواز يعرى ذلك الخارق عن صفة التصديق ، بانعدام شرط المعجزة ، فصارت صفة التصديق للخارق والحادث كسائر صفات الافعال الحادثة .

وقد علمت : أن اتصاف الحادث بصفة ، بدلا عن نقيضها الجائز ، يدل عقلا على ارادة الفاعل : وهو البارى تعالى بذلك ، لما تقرر أن الطبيعة والعلة لا يخصصان جائزا بالوقوع ، بدلا عن جائز يساويه ، الثاني : أن دلالتها وضعية كدلالة الالفاظ بالوضع على معانيها ، قالوا : لأن المواضعة قد تعرف بصريح يدل على التواضع ، كما لو قال شخص لآخر : ان فعلت كذا فاعلم بذلك ، قصدى فى طلبك ، ففعل ما وضعه عليه ، فان من وقعت منه المواضعة يفهم طلبه ، على حسب ما وضعه عليه ، وقد تعرف المواضعة بصريح من أحد المتواضعين ، وبفعل من الثانى ، من غير أن يسمع كلامه ، فاذا قال شخص فى محفل بمجلس ملك ، وقد تأزر مجلسه بجميع ، أنا رسول الملك اليكم ، وآيتى أن يخرق الملك عادته ، وهو بمرأى من الملك ومسمع منه ، ثم قال : أيها الملك إن كنت صادقا فى ذلك فاخرق عادتك ، وقم ، واقعد ، فأجابه الى

القيام والقعود ، كان ذلك كالتصريح بالمواضعة ، على أن خرق عادته بقيامه وقعوده ، يدل على ارساله ، وظاهر كلام جماعة أن هذين القولين يرجعان الى واحد وهو أن الدلالة عقلية ، وانما اختلف فى تقرير كونها عقلية والأمر فيه كما قيل قريب •

الثالث : أن دلالتها عـادية ، كدلالة قرائن الاحوال عـلى خجل الخاجل ، ووجل الواجل ، وخوف الخائف ، قالوا : فان خلق الله تعالى لهذا الخارق على هذا الوجه المفروض ، تدل عادته على صدقه بالضرورة ، فعلى الأولين يستحيل عقلا صدور المعجزة على أيدى الكاذبين ، أما على الاول فلما يلزم عليه من نقيض الدليل العقلى ، بأن يوجد ولا يوجـد مدلوله ، فيصير ذلك الدليل شبهة ، ويصير العلم الذى استلزمه جهلا مركبا ، وذلك قلب الحقائق ، ولا خفاء فى استحالته ، وأما على الثانى : وهو المواضعة ، فلما يلزم عليه من الخلف ، فى خبره تعالى ، لأن حكم المواضعة فى الفعل حكم الكلام الصريح ، ثم لما كان هذا يتوقف عـلى معرفة استحالة الكذب على الله تعالى ، ذكروا فى بيانه استحالة عليـه أوجها ، أحدها : أن الله تعالى عالم بالاشياء كلها على ما هى عليه ، فيكون اخباره على وفق ذلك ، فاستحال عليه الكذب ، وهو : الخبر عن الشيء بخلاف ما هو عليه ، وذلك فى حق مزعم علمه ما لا يتناهى محال ، ثانيها : أن كل خبر تجرد اليه ، فانه يصح من العالم به أن يخبر على وفق علمه ، فلو صح الكذب عليه تعالى ، لوجب أن لا يتصف بجائز ، وذلك يمنع أن يتصف بضده الذى هو الصدق وهو محال ، ثالثها : قد ثبت اتصافه تعالى بالكمال والصدق ، صفة كمال فضدها : نقص ، والنقص على الله تعالى محال ، فوجب كونه صادقا ، هذا بيان ما قرره القوم فى وجه دلالة المعجزة ، ولم أر لأصحابنا فى ذلك نصا ، غير أن شيخنا لما عرضت عليه هذا المقام استظهر الوجه الاول ، وهو : الذى وقع فى نفسي اختياره •

« المقصد السادس »

ان قولنـا أن دلالـة المعجـزة عادية بحسـب القرائن ، فحيث حصـل العلم الضرورى عنها بصـدق الآتى بالمعجزة ، فانه يسـتحيل أن يكونكاذبا ، والا انقلب العلم الضرورى جهلا ، ولم يجر سبحانه وتعالى عادته من أول الدنيـا الى الان الا بعـدم تمكين الكـاذب من المعجزات ، واذا خيل بسحر ونحوه فضيحته عن قريب ولله الحمد على معاملته فى ذلك ، ونحوه بمحض الفضل والكرم ، وأجاز أن تظهر المعجزة على يد الكاذب ، لو انخرقت العادة ، ولا يحصل بها حينئذ علم بصدقه ، والا لكان الجهل علما ، وتجويزنا خرق للعادة عقلا عند حصول العلم فى حق المحقق ، بمعنى أنه لو كان الواقع فى حقه الكذب بدلا عن الصدق والذى علمنا وقوعه فى حقه لما لزم منه محال ، لا يقدح فى علمنا بصدقه ، اذلا يلزم من جواز الشىء وقوعه ، ألا ترى انا نجوز استمرار عـدم العالم ، مع علمنا ضرورة بوجوده ، اذ معنى الجواز أنه لو قدر واقعا لم يلزم منه محال لذاته ، لأنه محتمل الوقوع ، وحاصل ذلك أنه يجوز عقلا ، على القول بأن دلالة المعجزة عادية أن تظهر على أيدى الكاذبين ، ولا يكون العلم بنبوتهم حينئذ حاصلا ، والا انقلب جهلا ، الا أنه تعالى تفضل بعدم خرق العادة فى هذا الامر ، فلم يظهر سبحانه المعجزة قط على يد كاذب ، بل أجرى سبحانه عادته ، بأن يفضح كل من أراد أن يبرز بمنصب النبوة ، وهو ليس من أهلها ، هـذا فيما علم بالاسـتقراء من عادته تعالى فيما مضى ، وأما فى المستقبل فقد كفانا الله سبحانه هـذه المؤنة بحصول العلم القطعى ، بأن النبى محمدا صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ، فكل من ادعى بعـده منصب النبوة فلا يقبل منـه الا

الاسلام والسيف ، ولا يتلفت الى قوله ولا الى الخارق الذى يظهر على يديه ، وقد ألزم المعتزلة من يقول بـأن الله سبحانه خالق لأفعـال العباد ، جواز صدور المعجزة على أيدى الكاذبين ، من جهة أخرى ، وهى أن قالوا : من مذهبكم أن الله يضل من يشـاء ، ولا يتعين فى حقـه خوارق العادات على وقف دعوى المدعين للنبوة ، ويكون المراد من ذلك اظهار الضلالات .

فأما القائلون بالقولين الاولين فى وجه دلالة المعجزة ، فأجابوا على مقتضى الوجهين ، أما على الاول فقالوا : نعم يجوز للبارىء سبحانه الاضلال ، لكن لا بالمعجزة لاستحالة ذلك معها ، كما يجوز خلق السواد فى محل معين ، ولكن لامع وجود البياض فيه ، والمعية فى النقيضين محال ، والاضلال بالدليل قلب للدليل شبهة ، وللعلم الحاصل عنه جهـلا وذلك محـــال .

وأما على الثانى : فيجوز أن يضل لكن لا بالخلق فى العقول ، واذا كانت المعجزة تنزل منزلة التصريح بكلام ناص على التصديق ، فلا يصح الاضلال بما يدل على التصديق ، وان كان بحكم المواضعة .

وأما القول الثالث : وهو أن الدلالة عادية فأمر الجواب أيضـا سهل ، وهو أن آية صدق النبى حصول العلم لنا على تلك المعجزة ، فاذا حصل انتفى معه احتمال عـدم الصـدق ، لأن العلم لا يحتمل النقيض بوجه ، والا انقلب جهلا ، وتجويزنا عقلا ، كذب المحق الذى تيقنا صدقه ، ولا يقدح فى العلم بصدقه ، لأن معنى جواز الكذب فى حقه أن لو وقع

بدلا عن الصدق الواقع فى حقه لم يلزم منه محال ، لا أن معناه احتمال وقوع الكذب فى حقه ، وكثيرا ما تعلم وقوع أشياء علما ضروريا ، مع تجويزنا عقلا نقيض ذلك الواقع ، وذلك كعلمنا بوجودنا ، فانه لا شك فيه عاقل ، وان كنا نجوز عدمنا ، بمعنى أنه لو استمر عدمنا ولم نوجد أصلا يلزم مه محال ، لا بمعنى أن عدمنا محتمل الحصول حـال علمنـا بوجودنـا .

« المقصد السابع »

فى وجوب تصديق الرسل عليهم السلام

اذا علم صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام ، بدلالة المعجزة ، وجب تصديقهم فى كل ما أتوا به عن الله سبحانه ، اذ يستحيل منهم الكذب عقلا ، والمعاصى شرعا ، لأنا مأمورون بالاقتداء بهم ، فلو جازت عليهم المعصية لكنا مأمورين بها « قل ان الله لا يأمر بالفحشاء » وبهذا تعرف عدم وقوع المكروه منهم والمباح ، على الوجه الذى يقع من غيرهم ، وبيان ذلك : أن عصمة الانبياء عليهم السلام اما قبل النبوة ، أو بعدها ، أما حكمهم قبلها ، فذهب أكثر الاشاعرة وكثير من المعتزلة ، الى أنهم لا يمتنع عقلا على الانبياء قبل البعثة صدور المعصية منهم مطلقا ، وذهب أصحابنا الى عصمتهم من الكبيرة على كل حال دون الصغائر ، ولا يقرون عليها بعد النبوة ، وذهب بعض الاشاعرة الى امتناع المعصية منهم مطلقا ، قال : فان المعاصى انما تكون بعد تقرير الشرع ، اذ لا يعلم كون الفعل معصية الا من الشرع ، وقال بعضهم : الامتناع منها بالسمع اذ لا مجال للفعل ، لكن دل السمع بعد وروده على أنهم كانوا معصومين قبل البعثة ، وذهب الرافضة الى امتناع ذلك كله عليهم عقلا ، ووافقهم أكثر المعتزلة فى امتناع وقوع الكبائر منهم قبل البعثة ، ومعتمد الفريقين التقبيح العقلى ، لأن صدور المعصية منهم ما يحقرهم فى النفوس ، وينفر الطباع عن اتباعهم وهو خلاف ما تقتضيه الحكمة ، بعثة الرسل ، فيكون قبيحا عقلا ، وأما بعد النبوة ، فالاجماع على عصمتهم من تعمد الكذب فى الاحكام ، لأن المعجزة دلت على صدقهم فيما يبلغونه عن الله سبحانه ، فلو جاز تعمد الكذب عليهم لبطلت دلالة المعجزة على الصدق ، وأما جواز صدور الكذب منهم

فى الاحكام غلطا أو نسيانا ، فمنعه الاكثرون لما فيه من مناقضة دلالة المعجزة القاطعة ، وجوزه بعضهم وقال : المعجزة انما دلت على صدقهم فيما يصدر منهم قصدا واعتقادا •

وقال بعضهم : لا خلاف فى امتناعه سهوا أو غلطا ، لكن عند بعض ، بدليل المعجزة القائمة مقام قول الله تعالى : « صدق عبدى » ، وعند بعض ، بدليل الشرع ، وأما غير ما ذكر من المعاصى القولية والفعلية ، فالاجماع على عصمتهم من تعمد الكبائر والصغائر الخسة ، خلافا لبعض الخوارج ، وأما اتيان ذلك نسيانا أو غلطا ، فقيل اتفقوا على امتناعه ، فقيل بدليل السمع ، وهو الاجماع ، وقيل به وبدليل العقل أيضا ، وأما الصغائر التى لاخسة فيها ، فجوزها الاكثرون عمدا وسهوا ، ومنعها الاقلون ، وقالوا : لاختلاف الناس فى الصغائر ، ولما ذهبوا اليه جماعة من أنــه ليس فيما يعصى الله به صـغيرا ، ولأن الله تعالى أمرنـــا باتباعهم فى الاقوال والافعال ، فيجب الاقتداء بهم ، فلو جازت منهم المعصية لكنا مأمورين باتباعهم فيها •

وبهذا كما قلنا : تعرف عدم جواز وقوع المكروه منهم ، فالحق أن أفعالهم دائرة بين الوجوب والندب والاباحة ، وليس وقوع المباح منهم بحسب مقتضى الشهوة ، كوقوعه من غيرهم ، فانهم لعظم معرفتهم بالله كان وخوفهم منه ، واطلاعهم على ما لم يطلع عليه غيرهم ، لا يصدر منهم المباح ، الا على وجه بصير فى حقهم طاعة وقربة لقصدهم ، امــا تشريعه أو التقوى به على طاعة الله تعالى ، ونحو ذلك مما يليق بمقاماتهم الرفيعة ، واذا كان أهل المراقبة من أولياء الله تعالى بلغوا فى الخوف منه تعالى ، برسوخ المعرفة ما منعهم أن تصدر منهم حركة أو ســكون فى غير رضاه تعالى ، فكيف بأنبيائه ورسله صلاة وسلاما عليهم أجمعين •

تنبيه : يجوز أن يبعث الله رسولين بشريعتين الى أمتين ، كابراهيم ولوط ، وبشريعة الى أمة كموسى وهارون ، أو رسولا بشريعة يختلف فيها حكم القبائل ، كشرط ثقيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحرم واديها على من يرعاه سواهم ، وكشرط على أهل دومة الجندل حين شرط الضاحية من البعل ، وقوله لا تقتل قريش صبرا بعد اليوم ، أو كحكم الاماكن كالحرمين وغيرهما ، أو الاصناف كبعض أحكام السودان والحمران ، وأن يبعث رسولا بالخط ، فقيل بعث به نبيا ، أو بالرؤيا ، كبعض الانبياء ، وبالصواع كما حكى عن يوسف عليه السلام ، أو التكليم بغير واسطة كموسى عليه السلام ، أو بالالهام كالخضر ، أو بالفراسة ، أو منطق الطير ، أو الحشرات ، أو بعلم ضرورى ، أو اكتسابى ، أو رسولا الى غير العقلاء منهم ، أو من العقلاء ، وجزاء غير العقلاء فى الدنيا لانها لم تكن مكلفة ، لان شرط التكليف العقل ، وقد عدم فيها ، لكن يرسل الله اليها بمصالحها كقول النملة : « يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم » الآية أو بعبادته كقوله تعالى « يا جبال أوبى معه » الآية « ولله يسجد ما فى السموات وما فى الارض » الآية وغيرها ، وعقوبتها فى الدنيا ، اما طلبا لتأديبها أو لمصالحها ، نحو « وتفقد الطير » الآية واذا تأملت طاعتها لكبارها وسياستها لصغارها ، كالجراد والنحل ، وغيرهما من الانواع ، ظهر لك صدق ما ذكرناه جوازا عقليا ، سواء وقع أو لم يقع ، « وأوحى ربك الى النحل » أى ألهمها ، ولا يجوز عقلا ولا شرعا أن يقبض الرسول قبل أن يبلغ ، أو الامة قبل أن يأتيها الرسول ، لأن ذلك نوع من البدء وهو على الله محال ، وكذا لا يرسل رسولا بتكذيب آخر ، لأن هذا عبث وليس من أفعال الحكيم .

« المقصد الثامن »

فى اثبات رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

قد ادعى « سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم » النبوة والرسالة ، وظهر الخارق على وفق دعواه ، مع العجز عن معارضته ، وكل من هو كذلك فهو رسول الله ، فنبيا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله سبحانه .

أما الصغرى : فهى معلومة بالتواتر ، الذى ينقله الموافق والمخالف ، والتواتر يفيد العلم اليقينى ضرورة على ما تقرر فى أصول الفقه ، وأما دليل الكبرى فيما قد سلف فى وجه دلالة المعجزة .

واعلم أن من المنكرين لنبوته صلى الله عليه وسلم ، اليهود ، وهم فرقتان : فرقة امتنعت من تصديقه لما تضمنته شريعته من نسخ شريعة موسى عليه السلام ، وزعموا أن النسخ محال ، وتمسكوا فى احالته بالعقل ، وهو أن النسخ يستلزم البدء ، وبعضهم تمسك فيه بالنقل ، وهو أن موسى نص على أن شريعته لا تنسخ ، قال : « تمسكوا بالسبت أبدا » وفرقة : تعرف بالعيسوية ، أقروا برسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، ولكنهم قالوا : الى العرب خاصة .

والرد على من أحال النسخ بالبدء ، أن يقال له : ان عنيت به ، أن الله سبحانه ظهر له من الحكمة ما كان خفى عليه عند شرع الحكم الأول ، ولذلك نسخه ، فلا نسلم لزوم ذلك فى النسخ ، فانه لو استلزم تصرفه فى أفعال عبادة بمنع ما أطلقه فى وقت ، واطلاق ما منعه فى وقت

البدء لا ستلزمه تصرفه فيهم بأفعاله من نقلهم من الصحة الى المرض وبالعكس ، ومن الأغنى الى الفقر ، وبالعكس ومن الحياة الى الموت ، واذا لم يدل الثانى ، فلا يدل الأول ، كيف ؟ ومن العلوم أن لا يمتنع الحكمة أن يأمر الحكيم مريضا باستعمال الدواء فى وقت ثم ينهاه عنه فى وقت آخر ، لعلمه بصلاحه فى الحال ، فمن الحكمة نهيهم عن القتال فى أول الاسلام لقلتهم ، وايجابه عليهم عند كثرتهم ، اذ قال تعالى ، « اقتلوا المشركين » ، هـذا اذا تنزلنا الى القـول بمراعاة الصـلاح والأصلح ، والا فمعتقدنا أن الله سبحانه يفعل فى ملكه ما يشاء ويحكم ما يريد ، ثم نقول لليهود : وقوع الخارق على وفق دعوى التحدى مع العجز عن معارضة من تحدى عليه ، لا يخلوا اما أن يدل على صدق مدعى الرسالة أولا ، فان لم يدل ، ازم أن لا تقوم دلالة على صدق موسى ، وان دل وجب — تصديق محمد صلى الله عليه وسلم ، وعيسى أيضا ، وأما النسخ فهو لازم فى شرعهم أيضا ، اذ قد ثبت فى نص التوراة أن الله تعالى قال لنوح حين خرج من السفينة : « انى جاعل لك كل دابة مأكلا لك ولذريتك ، وأطلقت ذلك لكم كسائر العشب ما خلا الدم » وقد حرم بعد ذلك فى التوراة أشياء كثيرة ، وفيها أيضا أن شريعة آدم عليه السلام جواز نكاح الأخت ، وقد حرموا ذلك ، وقد كان من شرع يعقوب عليه السلام الجمع بين الاختين ، وقد حرموه وقد كان العمل فى السبت قبل شريعة موسى عليه السلام مباحا ، ثم حرمه موسى على زعمهم ، ولم يكن الختـان واجبا وقـد أوجبوه ، وأمـا دعـوى أن موسى عليـه السلام أعهد اليهم أن شريعته لا تنسخ ، فما لقنه لهم ابن الزواندى ، وقد كان يعلم الفرق والشبه طلبا للدنيا ، ولا يخفى كذب هذا النقل ،

اذ لو كان حقا لما ظهرت المعجزة على يد عيسى ولا يد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، كما لم تظهر ولا تظهر على يد أحد بعده ، اذ قال : « لانبى بعدى وأيضا لو كان حقا ، لكان أولى الازمنة بذكره ، والاحتجاج به الزمان الذى دعاهم فيه محمد صلى الله عليه وسلم الى الاسلام ، وقد بالغوا حينئذ فى اخفاء نوره جهدهم ، حتى غيروا صفته فى كتبهم وفى غيرها ، ولم يحتج أحد منهم بذلك مع شدة حرصهم عليه ، وتوفر الدواعى على نقله لو كان موجودا حقا .

وأما العيسوية : فاذا سلموا أنه مرسل الى العرب ، لزمهم تصديقه فى جميع ما أخبر به ، وقد أخبر أنه رسول الى الكافة ، وأنه مبعوث الى الاحمر والاسود ، فاقرارهم بنبوته ، ثم تكذيبه فى أنه رسول لجميع أهل الارض ، لا يخفى تناقضه على كل عاقل .

تنبيه : بعث محمد صلى الله عليه وسلم من قريش ، وهم أولاد النظر من كنانة ومحمد بن عبد الله بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب ابن لوى ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ابن الياس بن مضر بن نزار ابن معد بن عدنان ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « أنسبونى الى على عدنان » ، يعنى لا الى فوق الوجود الخطأ فى نسبته الى ما فوق ذلك ، لقوله « كذب الناسبون » ، وقد جمعت ذلك فى بيتين وهما :

عهدت عظيما هال قلبى قرآنه
كتاب مبين كامل لى غرائبه

فبدا مصر نفسى كرام خلاصة
مدى الفهم مذ نال مجدا عواقبه

« المقصد التاسع »

فى معجزات نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

تحـدى نبينـا محمد صـلى الله عليه وسـلم بمعجـزات لا يحاط بها ، وقـد أنهاها بعضـهم الى ألف ، وبعضـهم الى ثلاثـة آلاف ، وبعضهم انى العجـز عن الحصر ، وبعضهم الى عشرة آلاف بعضـها ارهاصية ظهرت قبل دعوى النبوة ، وبعضها تصديقية ظهرت بعدها ، وأفضلها وأعظمها ، القرآن العظيم الذى لم يزل يقرع أسماء البلغاء ، بتضليل كل دين غير دين الاسلام آياته ، ويحرك بطلب المعارضة على سبيل استعجيز حمية اللسن المتوقدى الفطنة الاقوياء المعارضة ، نظما ونثرا ، الخائضين فى كل فن من فنون البلاغة طولا وعرضا ، بحيث لا نقلت عن معارضتهم ، أمنع كلمة وان لم يفرض فيها تعجيزهم ، فكيف وهم يسمعون تعجيزهم صريح قوله : « فأتوا بعشر سور مثله مفتريات » ثم تنزل معهم فقال : « فاتوا بسورة من مثله » ، ثم صرح بعجز الجميع جنهم وأنسهم مفترقين ومجتمعين فقال : « قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا » ومع ذلك لم تتحرك أنفتهم ، وهم المجبولون عليها ، ومن عادتهم أنهم لا يتمالكون معها ضبط أنفسهم عند ورود أدنى عارض ، يقدح فى مناصبهم ، وإن كان فى ذلك حتف أنفسهم ، فكيف بما هو من نوع البلاغة ، التى هى كلامهم ، وتدب فيهم دبيبا ، حتى انهم فيها فى كل واد يهيمون ، لكن القوم أخرسهم أنهم أحسوا بأن الامر الالهى لا تمكن مقاومته ، اما لأن ليس فى طوقهم وهو الاصح ، أو للصدفة ، وهما قولان للمتكلمين ، ومن لم يستحى منهم •

وانتدب لهذا الامر الانهى ككذاب اليمامة ، افتضح وأتى بمخرفة يتضاحك منها الى قيام الساعة ، ولو أنهم نقل اليهم القرآن نقل غيره من الكلام ، نقل أجاد ، لامكن الاعتذار عنهم بعدم الوصول ، كلا بل امتلأت بحملته وصحفه واشجاره أمره الارض كلها سهلها ، ووعرها بدوها وحضرها برها وبحرها مؤمنها وكافرها جنها وانسها ، وقد تطاولت أزمنته على تلك الصفة قريبا من اثنتى عشرة مائة سنة ، فلا يستريب عاقل بعد هذا فى كونه من عند الله تعالى صدق به نبيه عليه السلام ، فهذا مع ما فيه من الاخبار قبل الوقوع بالغيوب المطابقة ومحاسن علوم الشريعة المشتملة على ما لبشر على ضبطه من المصالح الدنيوية والاخروية ، وتحرير الادلة ، والرد على المخالفين بالبراهين القطعية ، وسرد قصص الماضين وتزكية النفوس بمواعظ تعزق أدنى بحارها جميع وعظ الواعظين ، هـذا كله على يد نبى أمى لم يخط قط كتابا ولا حصلت له مخالطة لذوى علم ، كما يمكن بها تحصيل أدنى شىء من ذلك ، وعلم ذلك كله بالضرورة « وما كنت تتلوا من قبله من كتاب » الآية .

وحاصل ذلك أن لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم آيات ومعجزات ، لا تحصى ، والفرق بينهما ، أن الاية تدل على صحة ما جاء به ، وان لم يتحد بها ، وأن المعجزة مشروطة مع ذلك بالتحدى ، ومعجزته العظمى التى تحدى بها على الكافة القرآن ، لأن القوم الذى نشأ فيهم الغالب عليهم فى ذلك الزمان ، الفصاحة ، والبلاغة ، فكانت من جنس ما غلب عليهم ، وذلك أبلغ فى العجز ، وأقطع للعذر ، وقد أجمع المسلمون على أنه معجز ، واختلفوا فى تعيين الوجه المعجز الذى تحدى به ، فانه اشتمل على وجوه من الاعجاز ، فقال بعض المعتزلة ، اعجازه ، أسلوبه ، ونظمه

الخاص ، وقال قوم : فصاحته ، وجزالته ، وقال قوم : مجموع ذلك وهو المختـــار .

وقال قوم : بالصرفة عن معارضته ، وان كان فى مقدورهم ، وبه قال النظام كالاشعرى ، قال النظام : كانت العرب تقدر على النطق بمثله قبل بعثه عليه السلام ، فلما بعث أسلبوا — أسلموا تلك القدرة ، وقيل : بعدم مناقضته فى آياته ، وتصديق بعضها بعضـا ، وقيل : بموافقتـه لقضايا العقول ، وانما كان المختار ما تقدم ، لأنه كان عليه السلام تحدى بسورة مثله ، وهى مشتملة على الامرين ، وهمـا الجزالة والاسـلوب الخاص ، وانما يتحقق الاتيان بمثلها عند الاتيان بالمشتمل على الامرين ، فإن الشاعر البليغ اذا جرد قصيدة بليغة ودعى الى المعارضة بمثلها ، فعورض بخطبة بليغة ، أو بنثر مرسل بليغ ، لم يكن الآتى بذلك معارضا لها ، ولو أتى شاعر بمثل وزن شعره عاريا عن فصاحته وجزالته لم يكن معارضا له ، وهو نظير معارضة مسيلمة الكذاب له بمخرفته ، أى مضحكة كقوله عندما سمع بسورة الفيل ، « الفيل ما الفيل وما أدراك مـا الفيل ، له ذنب وميل وخرطوم طويل ، وان ذلك فى خلق ربنا لقليل » . وقـد سبق التنبيه على ضعف القول ، بأن اعجازه بالصرف ، بأنه لو كان لنقل لوجد فانه مما تتق من الدواعى على نقله ، وأيضا فلو كان اعجازه بـه لكان كونه فى أدنى مراتب الفصاحة أنسب لظهور اعجاز ، كيف ؟ ولا خلاف فى أنه فى أعلى مراتب البلاغة .

.. وأما من قال ، اعجازه فى جملته بعدم التناقض فيه على طوله ، وتصديق بعضه بعضا ، فلا شبهة ، فانه ما ذكره من أعظم دليل على أنه

« من لدن حكيم عليم » وقد وصفه الله تعالى بأنه « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه » ، الآية الا أن التحدى لم يقع بذلك ، وكذا من قال : بأنبائه عن المغيبات ، فلا ريب فى اشتماله على ذلك أيضا ، وأنه من أصدق الايات ، الا أنه لم يقع التحدى به ، اذ لا تحقق له فى كل سورة ، والتحدى وقع بمطلق سورة منه ، وان لم يشتمل على المغيبات ، ومن قال بموافقته القضايا العقول ، لا ينكر أن ذلك وصفه ، لكن التحدى لم يقع بذلك ، واذا تقرر أن المعجز على المختار المتحدى به البلاغة ، وأن التحدى قد استقر باتيان سورة ، علم ضعف القول ، بأن السورة : هى المشتملة على أى التعجيز ، يعنى قدر السورة المشتملة على ذلك كسورة يونس ، وسورة هود ، لأن لفظ السورة منكر فيها مطلق ، فلا يفيد بمثلها قدرا ، والحق أن يكفى فى ذلك أقصر سورة ، كالعصر ، والكوثر ، والذى ارتضاه بعضهم ، أن الاعجاز انما يتعلق بقدر ما من الكلام ، بحيث يتبين فيه تفاضل ذوى البلاغة ، ولا يتبين لك الا فيما طال من السور بعض الطول ، وقال : وهذا لا يضبط بحروف وكلام ، وانما يصار فى مثله الى المتعارف بين أهل الخبرة والدراية بالبلاغة والنظم .

وقد اعترض بعض أهل الزيغ والضلال على معجزة القرآن ، فقال : انكم زعمتم أوجه اعجازه فصاحته وجزالته ونظمه وبلاغته ، ثم اختلفتم على ما مر ، وان من يزعم أن ذلك هو النطق فقط فقد أنكر كون الفصاحة والجزالة فيه معجزة ، وبالعكس ، ومن زعم أنه الصرف ، فقد أنكر الوجهين ، ومن قال بغيره أنكر كونه معجزا وحق المعجزة أن تكون ظاهرة الكل ، بحيث لا يتراب فيها البتة .

وجوابه ، أن عجز الخلق عن معارضته بسـورة من مثله معلـوم بالضرورة ، لا ريب فيه البتة ، ولم يختلف فيه أحد ، وبهذا يعرف كونه معجزة ، والاختلاف بعد ذلك فى وجه اعجازه لا يقتضى الخلاف فى كونه معجزة ، ولا فى عدم ظهور ذلك ، وانما هو خلاف فى تحقيق الوجه الذى جاء فيه الاعجاز ، وقد بينا عجز البلغاء عن معارضته بيانا شافية ، ومعنى البلاغة والفصاحة وما يتصف بها مقرر فى محله .

« المقصد العاشر »

فى الدليل على نبوته صلى الله عليه وسلم

الدال على نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، أشياء كثيرة ، كل واحد منها يصلح لأن يكون دليلا له مستقلا ، لو انفرد ، كيف ، وقد اجتمعت كلها فيه ، ومرجعها الى طريقين : عقلى ، ونقلى ، فالعقلى وجوه ، أحدها معجزة بلاغة القرآن ، ثانيها اخباره عن المغيبات فطابقت أخباره ، فمنها ما ورد فى القرآن العظيم ، ومنها ما ورد فى الاخبار ، فمن الوارد فى القرآن قوله تعالى « وهم من بعد غلبهم سيغلبون » وكان كما أخبر أن الروم غلبوا فارسا بعد غلبهم على الروم وقوله « ان الذى فرض عليك القرآن لرادك الى معاد » أى مكة ، وقد رده الله تعالى اليها وقوله : « قل للمخلفين من الأعراب » الآية وقد وقع ذلك ، هذا المراد « بقوم أولى بأس شديد » عند بعضهم بنوا حنيفة ، وقد دعى أبو بكر رضى الله تعالى عنه الى قتالهم ، وعند آخرين فارس ، وقد عمر رضى الله تعالى عنه الى قتالهم وقوله « وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الارض » ، والمراد بهم الصحابة رضى الله عنهم ، بدليل قوله منكم وبدليل قوله : « وليبدلنهم منه بعد خوفهم أمنا » وكانوا هم الخائفين فى صدر الاسلام .

ومن الوارد فى الاخبار « قوله ، عليه السلام » الخلافة بعدى ثلاثين سنة ، وكانت خلافة الخلفاء الراشدين فى الجملة هذا القدر ، وقوله اقتدوا بالذين من بعدى ، يعنى أبا بكر وعمر ، وهذا اخبار عن بقائهما بعده فكان ذلك ، وقوله لعمار بن ياسر رضى الله عنه « تقتلك

الفئة الباغية يا عمار » فقتل يوم صفين وقوله لعمه العباس حين أسره « افد نفسك فانك ذو مال » فقال ، لا مال عندى فقال له صلى الله عليه وسلم : « أين المال الذى وضعته عنه أم الفضل » وليس معكما أحد فقلت لها ان أصبت فى سفرى فلعبد الله كذا وللفضل كذا فقال له العباس « والذى بعثك بالحق ما علم هذا أحد غيرك وانك لرسول الله عليك السلام » وأسلم ومنها اخباره عن موت النجاشى حين موته ، ونحو ذلك مما هو كثير مشهور فى المطلولات •

وثالثها : أنه قد بلغ فى الحكمة النظرية كمعرفة الله تعالى وأحكامه العلمية ، وهى علم الاخلاق وسياسة البدن ، وتدبير أمر الخلق المبلغ العظيم الذى لا يمكن للعقلاء الوصول اليه فى مئات من السنين ، ووصل هو اليه بغتة من غير تعلم ولا مخالطة ، لمعروف بالعلم ، ورابعها : أنه قد نقل عنه آيات ومعجزات كانشقاق القمر ، وتسليم الحجر ، وانقياد الشجر ، وتسبيح الحصى ، واحياء الموتى ، وتكثير الطعام القليل ، ونبوع الماء من بين أصابعه ، وحنين الجذع ، وشكاية الناقة ، وشهادة الشاة المسموعة ، الى غير ذلك مما لا ينحصر مشهورا فى كتب الحديث ، وقد حصل بعضه بالتواتر •

وخامسها : بالاستدلال بسيرته وأوصافه التى تواتر الينا وهى كثيرة ، أحدها ملازمة الصدق من أول عمره الى آخره ، اذا لم يسمع منه أحد كذبة فقط ، وقد اعترف له أعداؤه بذلك ، وأيضا لو صدر منه كذب ما ولو مرة فى عمره لنبذه به أعداؤه •

ثانيها ترك الدنيا والاعراض عنها وعن زخاريفها ، حتى أن قريشا

عرضوا عليه المال والنسب والرئاسة ويترك ما يدعوهم اليه فلم يلتفت الى ذلك .

وثالثها كان فى أعظم الدرجات فى السخاوة ، حتى أنه سبحانه عاتبه بقوله « ولا تبسطها كل البسط » ، والشجاعة حتى أنه لم يفر قط ولا تزحزح للفرار فى معركة قط .

ورابعها كان فى غاية البلاغة والفصاحة ، حتى أعيا البلغاء والفصحاء من الشعراء والخطباء من العرب ولذا قال : « أوتيت جوامع الكلم » .

خامسها أنه تحمل فى أداء الرسالة أنواعا من المشاق والمتاعب ، لا يثبت معها الا من هو على الحق من الله تعالى ، وهو مع ذلك مصر على دعوى الرسالة ، ولم يظهر فى عزمه فتور ، ولا فى اصراره قصور .

وسادسها أنه كان مع أهل الدنيا فى غاية الترفع ومع الفقراء والمساكين فى غاية التواضع .

وسابعها ما كان عليه من حسن الخلق ، حتى أنه لا يزيد مع الغضب الا حلما .

وثامنها حسن ذاته الكريمة وما اشتمل عليه من المحاسن التى خرقت العادة فيه ولم توجد لبشر سواه ، وما أحسن قول عبد الله بن رواحة الانصارى فى ذلك يشير الى محاسنه خلقا وخلقا :

لو لم تكن فيه آيات مبينة
لكان منظره ينبئك بالخبر

ولذا أسلم أبو ذر رضى الله عنه عند رؤيته اياه ، وقال : لما رأيت وجهه عرفت أنه ليس وجه كذاب ، لاخفاء أن فى مجموع هذه الاوصاف بل بعضها لا يكون لغير الانبياء عليهم السلام •

وأما النقلى فهو ، نصه تعالى على نبوته فى الكتب الماضية ، وذكر الأنبياء له ، وايصائهم على اتباعه ، وهـذا الدليل وحده كـاف بدون المعجزة ، فان شهادة من يثبت نبوته لاحد بالنبوة دليل قاطع على ثبوت نبوته ، وان لم تظهر معجزة على يديه ، وقد تواتر عن الاخبار الاخبار عن كتبهم وأتباعهم بنبوته قبل بعثته معينين اسمه وبلده وصفته ، وأيضا لم يزل ولا يزال نص نبوته والحمد لله موجودا فى التوراة والانجيل والزبور الى الآن ، مع مبالغتهم فى تبديلها ، وذلك يدل على الإعتناء بأمره وكثرة ترديد ذكره فيها على وجه لا يزيل جميعه التبديل ، وقد اطلع علماؤنا على كثير من تلك النصوص فيما بأيدى اليهود والنصارى لعنهم الله من الكتب اللف ، فمنها أن فى السفر الخامس من التوراة التى بأيديهم الى الآن « قال الله لموسى عليه السلام انى أقيم لبنى اسرائيل من بنى اخوتهم نبيا مثلك ، أجعل كلامى على فيه فمن عصاه انتقمت منه » فقوله تعالى ، من بنى اخوتهم ، يدل على أن هذا النبى ليس من بنى اسرائيل فلا محالة أنه من العرب ، أو من الروم فأما الروم فلا يكن منهم نبى ، سوى أيوب عليه السلام كان قبل موسى بزمان ، فتعين أن يكون المراد بالاخوة العرب ، فالذى بشرت به التوراة اذا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وقال بعض علماء قرطبة ناظرنى يوما واحدا من أحبار اليهود وأهل الذكاء منهم فى هذا ، فقال : هذا كله صحيح ، لا أحد فيه اعتراضا عليه غير أنه قال تعالى « سأقيم لبنى اسرائيل نبيا » ولم يكن محمد

صلى الله عليه وسلم رسولا ، الا الى العرب ، فقلت له ما على وجه الارض من يجهل أمر محمد عليه السلام ، وأنه قال : بعثت الى الاحمر والاسود/والحر والعبد والذكر والانثى ، وهذا كتابه ينطق بأنه مبعوث الى الخلق كافة ، قلت ليس فى قوله « سأقيم لبنى اسرائيل » ، مـا يقتضى انحصار بعثته لهم فقط ، اذ ليس فيه شىء من أدوات الحصر ، وانما عينوا بالذكر ، ليدفع مـا يتوهمون أنـه لا يبعث اليهم من ليس منهم •

ثم قال القرطبى ، فقال : ذلك الخبر ما يمكننى ولا غيرى دفع ذلك ، وبذاك أخبرنا أسلافنا اليهود عنه انه قال ، « بعثت الى الخلق كافة الا فرق من اليهود يقال لها العيسوية » تقول بنبوته ومعجزاته كما مر ، وتنكر أنه بعث الى غير العرب ، ولسنا على شىء مما هم عليه ، ثم عطف على يهودى الى جنبه وقال له نحن قد جرأ نشأتنا على اليهودية ، وتالله ما أدرى كيف يكون الخلاص من أمر هذا العربى •

وفى التوراة أيضا « جاء الله من سيناء وأشرف من ساغير واستعلن من جبال فاران » ، مجيه سبحانه وتعالى من سيناء عبارة عن مجىء أمره وشرعه لموسى عليه السلام ، وانزاله التوراة عليه فيه ، وعليه كلم الله موسى ، فهو على حد قوله فى القرآن « وجاء ربك » الآية « واشراقه من ساغير » عبارة عن انزاله الانجيل على عيسى ، واظهار دينه ، لأن ساغير من جبال الروم ، واستعلانه من جبال فاران عبارة عن انزاله القرآن ، وبعثه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين منها ، اذ لا خلاف أن فاران هى مكة ، وقد قال الله تعالى فى التوراة « أن الله أسكن هاجر وابنها اسماعيل فاران » وانظر الى تعبيره فى التوراة عن ظهور شرع

نبينا محمد صلى الله عليه وسلم باستعلان المؤذن بكمال الظهور ، فهو نظير قوله فى القرآن « ليظهره على الدين كله » وقال : فى التوراة أيضا « !ها جرجين دعته سمعت خشوعك فى اسماعيل وستكون يده فوق يـد الجميع » ومعلوم أن اسماعيل وأولاده لم تكن أيديهم الا تحت يـد اسحاق ، لأن فى أولاد اسحاق كانت النبوة ، فلما بعث الله نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم ، جعل يد بنى اسماعيل فوق يـد الجميع ، ورد النبوة فيهم فأغناهم وعظمهم وبارك عليهم جدا •

كما قال : فى التوراة وفى الزبور الذى فى أيديهم الى الآن ، ذاكر صفة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقال فيه : وتجوز من البحر الى البحر ومن منقطع الانهار الى منقطع الانهار ، وأن يحز أهل الجزائر بين يديه على ركبهم ، ويجلس أعدائه بالتراب ، وتأتيه ملوكهم بالقرابين ، وتسجد له وتدين له الامم بالطاعة والانقياد ، لانه يخلص المضطر البائس ممن هو أقوى منه ، وينقذ الضعيف الذى لا ناصر له ، ويرأف بالصغار والمساكين ، وأنه يعطى من ذهب بلا ذهب ، ويصلى عليه كل وقت ويدوم أمره الى آخر الدهر وفى الزبور أيضا أن الله أظهر من صـهيون اكليل محمود ، فصهيون أولاد اسماعيل ، والاكليل كناية عن الرئاسة بالسريانية ومحمود : هو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وفى الزبور أيضا : ليفرح اسرائيل بخلافة ولد صهيون من أجل أن الله اصطفى لهم أمة ، وأعطاهم النصر وسدد الصالحين منهم بالكرامة ، يسبحون الله عـلى مضاجعهم ويكبرونه بأصوات مرتفعة ، بأيديهم سيوف ذوات شفرين لينتقم بهم من الامم الذين لا يعبدونه ، موثقون الامم بالقيود وأشرافهم بالاغلال ، فانظر من هذه الامة التى سيوفها ذوات شفرين ينتقم الله بها ممن لا يعبـده من الامم ، ومن المبعوث بالسيف عـلى العموم من

الانبياء ومن الذين يكبرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم بأصـوات مرتفعة بالأذان •

وفى الزبور أيضا : تقلدا أيها الجبار السيف فأر ناموسك وشرايعك مقرونة بيمينك ، وسهامك مسنونة ، والامة يخرون تحتك ، وفيه أيضا يقول الله سبحانه لداود عليه السلام ، سيولد لك ولدا دعى له أبا ويدعى لى ابنا ، فقال داود عليه السلام ، اللهم ابعث جاعل السنة كى يعلم الناس أنه بشر مولود داود ، الذى دعى ابنا لله تعالى ، هو ، عيسى ابن مريم عليه السلام ، لانه من أحفاد داود عليه السلام ، فاعتبر كيف دعا داود الله تعالى ، حين أفزعه ما أخبره الله من شأنه ولده عيسى ، أن يبعث الله جاعل السنة وكاشف الغمة ، وهو ، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، ليعلم الناس أن عيسى بشر عبد الله سبحانه ، وليس بابن الله تعالى عن ذلك •

وكذا قال المسيح فى الانجيل الذى بأيدى الكفار اليوم ، اللهم ابعث البارقايط ليعلم الناس أن ابن الانسان بشر ، وقال أيضا فى الانجيل الذى فى أيديهم عن يوحنا البارقليط لا يجيئكم ما لم أذهب فاذا جـاء وبخ العالم على الخطيئة ، ولا يقول من تلقاء نفسه شيئا ، ولكنه ممـا يسمع يكلمهم ويسوسكم ويخبركم بالحوادث والغيوب ، الى أن قال عنه : وسيعظمنى ، ثم تمادى على وصفه بكلام بين وقال هو : يشهد لى كما شهدت له وأنا أجيئكم بالامثال ، وهو يأتيكم بالتأويل ، وفى الانجيل أيضا ، أن المسيح قال للحواريين ، من أبغضنى فقد أبغض الرب سبحانه وتعالى ، ثم تمادى الى أن قال فلا بد أن تتم الكلمة التى فيها النـاموس ، أى يختم النبوة لانهم أبغضونى مجانا ، أى من غير ذنب فلو قد جاء المنحمنا

وهو الذى يرسله الله اليكم ، فهو شهيد على وأنتم أيضا ، لكنكم قديما كنتم معى ، هذا قولى لكم لكى لا تشكوا اذا جاءكم والمنحمنا بلسان السريانية ، وهو بالرومية البارقليط ، وبالعربية محمد عليه السلام •

وفى الانجيل أيضا عن المسيح ، أن ضرب مثلا للدنيا فقال ، « الدنيا كمثل رجل اغترس كرما ومضى عـلى ذلك » ، ثم ضرب مثـلا للانبياء ولنفسه فى كلا مكثير ، ثم لمحمد صلى الله عليه وسلم ، وعليهم ، وجعله الموكل آخرا بالكلام وأفصح عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، فقال ، أقول انه سيزاح عندكم ملك الله سبحانه وتعطاه الامة المطيعة العاملة ، ثم ضرب مثلا بصخرة وقال : « من سخط على هذه الصخرة سينكر ومن سقطت عليه ينشهم » يريد بذلك محمدا صلى الله عليه وسلم ، ومن ناوأه وحاربه أظهره الله عليه •

وقال أشـعياء النبى عن الله سبحانه : « عبدى الذى سرت بـه نفسى ، أنزل عليه وحى فيظهر فى الامم عدلى ، ويوصى الامم بالوصايا لا يضحك ولا يصخب ولا يسمع صوته فى الاسواق ، ويفتح العيون العور ، ويسمع الآذان الصم ويحيى القلوب الغلف ، وما أعطيه لا أعطيه أحدا غيره ، أحمد يحمد الله حمدا ، ثم أشار الى بلده مكة وقال ، لتفوح البرية وسكنها يهللون الله على كل شرف ، ويكبرونه على كل راية ، ولا يضعف ولا يغلب ولا يميل الى الهوى ولا يذل الصالحين الذين هم كالقصبة الضعيفة ، بل يقوى الصديقين وهو ركن للمتواضعين وهو نور الله الذى لا يطفىء ، ولا يخصم ، أى يغلب بالحجة حتى يثبت فى الارض حجتى ، وينقطع به العذر والى توراته ينقاد الحق » فانظر الى هذا التصريح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من غير ما وجد •

وفى نسخة : « لا يؤذى الصالحين » بدل قوله « لا يذل » والمعنى واحد وفى الانجيل : أن المسيح قال : « انى لم أبعث الى جميع الاجناس ، وأنا بعثت الى الغنم الرابضة من بنى اسرائيل » .

وفى صحف حيقوق النبى جاء الله من التين ، وتقدس من جبال فاران ، وامتلأت الارض من تحميد أحمد وتقديسه ، وملك الارض بهيبة الى أن قال فى آخره ، وترتوى السهام بأمرك يا محمد ارتواء .

وفى صحف أشعياء : « لتفرج أرض البادية العظمى ، ولتبتهج البرارى والفلوات ، لانها ستعطى لاحمد محاسن البيان ، وكمثل هذا حسن الدساكن والرياض » ، وفى صحف أشعيا أيضا « أتت أيام الافتقاد ، أى الاحسان ، وأتت أيام الكمال ، ثم قال لتعلموا يا بنى اسرائيل الجاهلين أو تسمونه ضالا وهو صاحب النبوة ، وتفترون ذلك على كثرة ذنوبكم وعظيم فجوركم ، وفى نسخة ، أن تسمونه بدلا والظاهر الاولى لافادتها التوبيخ » ، وفى صحف أشعيا أيضا « يقول قيل لى قم فانظر فما ترى تخبر به ، قلت أرى راكبين مقبلين أحدهما على حمار والآخر على جمل ، يقول أحدهما لصاحبه ، سقطت بابل وأصنامها النخرة ، فصاحب الجمل هو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، كما أن صاحب الحمار هو عيسى عليه السلام مشهورين بذلك ، وانما سقطت عبادة الاصنام من دون الله ببابل ، وهدت أوثانها بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم وأمته ، لا بعيسى عليه السلام ولا بغيره ، فمازالت ملوك بابل يعبدون الاصنام ، من لدن ابراهيم عليه السلام ، الى مبعث سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأمته .

وفى صحف خرقيائيل النبى عليه السلام ، يقول الله عز وجل بعد ما ذكر معاصى بنى اسرائيل وشبههم بكرمة وقال : « لم تلبث تلك الكرمة أن قلعت بالسخطة ، ورمى بها على الارض ، وأحرقت السمائم ثمارها عنده ، فعند ذلك غرس فى البدو غرسا وفى الأرض المهملة العطشى ، وخرجت من أغصانها الناضلة نارا أكلت الكرمة ، حتى لم يوجد فيها غصن قوى ولا قضيت » ، ما عتبر هذا التصريح به وبصفاته بلده كلها ، بقوله : « الارض المهملة البدو العطشى » ، تلك صفات مكة ، لانها صحراء ولانها كانت مهملة من النبوة ، من عهد اسماعيل •

وفى صحف ذانيال عليه السلام : وقد نعت الكذابين وقال : « لا تمتد دعوتهم ولا يتم قربانهم واقسم الرب بساعده لا يظهر الباطل ، ولا تقوم لمدع كذاب دعوة أكثر من ثلاثين سنة » فاعتبر من هذا الكلام عدم طول دعوة كذاب ، وهذه دعوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قائمة ظاهرة الى يوم القيامة ، وقال أيضا أعنى ذانيال عليه السلام ، « وقد سأله بخت نصر عن منامة رأها وطابه أن يخبره ، ثم بتفسيرها فقال : « يا أيها الملك رأيت صنما بارعا فى الجمال أعلاه من مذهب ووسطه من فضة ، وأسفله من نحاس ، وساقه من حديد ، ورجلاه من فخاز ، فبينما أنت تنظر اليه وقد أعجبك ، اذ نزل عليه حجر من السماء فضرب رأسه فطحنه حتى أخلط ذهبه وفضته ونحاسه وحديده وفخاره ، ثم أن الحجر ربى وعظم حتى ملأ الارض ، كلها ، فقال له : بخت نصر صدقت فاخبرنى بتأويلها ، فقال ذانيال عليه السلام : أما الصنم فأمم مختلفة فى أول الزمان ، وفى وسطه وآخره ، فالرأس من ذهب : أنت أيها

الملك ، والفضة : ابنك من بعدك ، والنحاس : الروم ، والحديد : الفرس ، والفخار : أمتان ضعيفتان تملكها امرأتان باليمن والشام ، والحجر النازل من السماء دين نبى ، وملك أبدى ، يكون فى آخر الزمان يغلب الامم كلها ، ثم يعظم حتى يملأ الارض كلها ، كما يملاها ذلك الحجر ، فانظر هل كان نبى غير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بعث الى جميع الامم ، وجعل جميع أجناسها على اختلاف أديانها واختلاف لغاتها جنسا واحدا ، وعلى لغة واحدة ، اذ كلهم يقرأون القرآن بلغة العرب ، ويدينون بدين واحـــــد •

ومما أكد به ربنا عز وجل بفضله ، زوال اللبس نبوته ، أن منع العرب قبله من التسمى باسمه الخاص به ، الا أناسا قليلا ، تســموا قريبا من مولده باسمه ، رجاء حصول النبوة لهم ، لما سمعوا من الاخبار ، وهم سبعة : محمد بن عبد مسلمة الانصارى ومحمد بن أجيحة ابن الجلاح بضم الهمزة ، وحائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة والجلاح بضم الجيم واللام ، مخففة وآخرة حاء مهملة ، ومحمد بن براء البكرى بتخفيف الراء ، ومحمد بن ســفيان بن مجاشــع ، ومحمد بن حمران الجعلى ، ومحمد بن خزاعة السلمى ، ومحمد بن اليحمدى بفتح الياء وضم الميم وفتحها ، ثم من عظيم فضل الله سبحانه فى ازالة اللبس انه لم ينطلق لسان أحد من أولئك الذين تسموا باسمه بدعوى النبــوة ، وبالجملة فنصوص الكتب الماضية فى اثبات رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبشارات الانبياء عليهم السلام ، والاخبارية ، لا تكاد تنحصر ، ويكفى هذا الذى أشرنا اليه منها فى هذا المختصر •

تنبيه : اختلف فى أنه هل كان متعبدا ؟ قبل نبوته بشرع من قبلـه أولا ؟ فأثبته بعض ، ونفاه بعض ، ووقفت آخرون ، وعلى الاثبات فقيل : متعبد بشريعة نوح لقوله تعالى « انا أوحينا اليك كما أوحينا الى نوح » وقيل : بشريعة ابراهيم لقوله تعالى « واتبع ملة ابراهيم حنيفا » وقيل بشريعة موسى لقوله « انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بهـا النبيون » الآية وقيل : بشريعة عيسى لقوله عليه السلام « انا أحق بعيسى بن مريم لان لابنى بيتى وبينه » وقيل : بشريعة أولى العـزم لقوله تعالى « فاصبر كما صبروا أو لو العـزم من الرسول » وبعـد النبوة ، فالصحيح أنه غير متعبد بشريعة أحد .

المرصد الثانى

فيما جاء به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وفيه مقا صد •

المقصد الاول : اذا وقفته لعلم ما ذكرناه حصل لك العلم ضرورة بصدق رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، فوجب على كل مكلف الايمان به فى كل ما جاء به عن الله سبحانه جملة وتفصيلا ، والعلم بأنه حق ، فمن الواجبات معرفة ، « أن الدين عند الله الاسلام » وأنه هـو جميع ما أمر الله به عباده أن يطيعوه به من كل قول وعمل واعتقاد ، وهى العبادات المعتبرة •

والايمان لغة : التصديق وشرعا : أن تشهد لله بالوحدانية ، ولمحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة ، وأن جميع ما جاء به حق من المأمورات ووضايف الدين كلف الله بها عباده •

والاسلام لغة : الخضوع والانتقياد ، وشرعا : اعمال الجوارح والقلب بجميع المأمورات •

والتوحيد : لغة اثبات الوحدانية لله تعالى ، وشرعا : عاما استعمله من الخصال ، ومعنى قولهم للدين عيون وأصول أن كل واحد من القول والاعتقاد والعمل عين واصل •

فاذا علمت ذلك فاعلم : أن الدين والاسلام والايمان تصدق ، تطلق هذه الامور على شىء واحد ، وهو جميع ما أمر الله به وان اختلف

مفهوماته وهى العبادات المعتبرة ، لقوله تعالى « وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين لـــه الدين » الى قولـــه « وذلك دين القيمـــة » وقولـــه « ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه » والدين المعتبر يقبل اجماعا فهو الاسلام وقوله « ورضيت لكم الاسلام دينا » وقوله : « فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين » الى المسلمين ، فلولا اتحاد الايمان والاسلام لم يتم الاستثناء .

والتأويل مع كثرة الادلة تعسف ، وهذا مراد من قال : هى أسماء مختصة لخصال ثلاث متآلفة ، أى مختلفة المفهوم ، متحدة المصدوق ، وسيأتى لهذا مزيد ان شاء الله ، فان قلت اذا قيل باتحاد مصدوقها شرعا ، فما معنى قوله تعالى « قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا » ، قلت هو محمول على المفهوم اللغوى ، والصحيح أن الايمان : هو مجموع المعرفة والاقرار والعمل وأن المؤمن هو الموفى بدين الله سبحانه ، وأن غيره يقال له ، « آمن » وما ورد مما ظاهره أن يؤمن وليس بموف ، فهو مؤول بالمقر ، وكذا لا يكون مسلما حتى يقر بالتوحيد ويعمل الفرائض ، لأن الاسلام لا يتم الا بقول وعمل وأما القول ، بأن يقر لله سبحانه بالوحدانية كما مر ، ويثبت له ما يجب له اثباته وما يجوز ، وينفى عنه سبحانه ما يستحيل فى حقه تعالى كما مر ، وأن يقر لمحمد صلى اللـه عليه وسلم بالرسالة والصدق والتبليغ كما مر ، وبأن ما جاء به حق من عند الله ، وأما العمل فهو امتثال جمع الفرائض ، مثل الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والضوء والاغتسال ، والكف عن جميع المحرمات .

تنبيه : من فارق النبى صلى الله عليـــه وسلم على بعض الاحكـــام وحدثت بعده أحكام ، فالصحيح أنها لا تلزمه حتى تقوم عليه الحجة بها .

« المقصد الثانى »

قد علمت أن أول الواجبات معرفة الله سبحانه ، ومعرفة محمد صلى الله عليه وسلم ، ومعرفة أنه عبد الله سبحانه ، لا كما قالت اليهود فى عزير الانصارى فى المسيح وأنه نبيه ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق أحوج أوقات الناس اليه حين انطمست آثار الهدى وامتلات بالضلالة الدنيا ، وأظهرت اليهود التشبيه ، وقالت النصارى بالتثليث ، وادعت المجوس التثنية ، والعرب التسوية ، وانهمك سائر الخلق فى ظلمة الضلالة ، فبان ما كان من الحق خافيا وأضاء ما استبهم من الامور كافيا ، فانقلب به الكفر ايمانا والاظلام ضياء وانطلقت الالسن بتوحيد ربنا ورسخت معرفته فى صدورنا صلى الله عليه وسلم حتى يرضى ٠

وقال الشيخ أبو الربيع سليمان بن يخلف رحمه الله ، أول الواجبات ما لا يسع جهله ، وقد اختلف أصحابنا فيه ، فأكثر المشارقة كما قال البدر الشماخى ، وعمروس بن فتح ، وأبو حزر والامام عبد الرحمن ، وابن زرقون ، أنه الجملة التى يدعوا اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال المتأخرون ، انه الجملة ، وأن الله خالق لجميع الاشياء ، وأن له الملائكة والنبيين والمرسلين والكتب التى أنزلت عليهم كما سيأتى ، وأن يقصد الى جبرائيل من الملائكة باسمه ويتولاه ويعلم أنه رسول رب العالمين الى محمد صلى الله عليه وسلم بالدين والقرآن ، وأن يقصد الى محمد صلى الله عليه وسلم من بين المرسلين ، أيضا بأنه أول المرسلين الى نبيه ، والى القرآن أيضا ، ويعلم أنه كلام رب العالمين ، على نعت ما تقدم فى ابحاثه اجمالا ، ومما لا يسع جهله أيضا معرفة الموت والبعث والحساب والجنة والنار ، وأن الجنة ثواب

الله للمطيعين له ، والنار عقابه للعاصين له ، وأن ثوابه لا يشبه ثوابا ، وعقابه لا يشبه عقابا ، ومعرفة الخلق ، وأن الله أخرجه من العدم الى الوجود ، ومعرفة تحريم دماء المسلمين بتوحيدهم لربهم ، وتحليل المشركين كشركم كما سيأتى •

وولاية المسلمين جملة ، وولاية من لا يسع جهلة ، والبراءة من الكافرين جملة ، ومعرفة الأنبياء أنهم من نسل آدم ، ومعرفة الله سبحانه أنه أمر بطاعته ، ونهى عن معصيته ، وأنه يثيب ويعاقب على ذلك ، وأن التوحيد افراد ومعرفة فرز ما بين كبائر الشرك وكبائر النفاق ، ومعرفة أن الله موال لاوليائه ومعادلا لاعدائه ، وزاد الشيخ أبو الربيع ، أنه لا يسع جهل الملل وموت محمد ومعرفة الاسلام والمسلمين والكفر والكافرين •

قال الشماخى : وفى الضياء ما ملخصه يجب على بعد عن الادراك من قبل العقل أن يعرف خالقه ، وعبودية نفسه ، وأنه لا يشبه خلقه ، كما أن فعله لا يشبه أفعاله وأنه واحد وأن له عليهم طاعته ، لوجوب طاعة العبد لسيده ، والا استوى المالك والمملوك ، وأنه مثيب ومعاقب لئلا يفوت نفع الطاعة ، وأن الجزاء فى دار أخرى ، ولا يفنى لاستحقاقه بالعمل ، وليست بدار عمل والا لجاز زوال ما استحقه من قبل ، فيستوى الاولى والاخرى ، وقوله : لاستحقاقه بالعمل ، أى تفضلا لا وجوبا كما مر ، وتجيب ولاية المطيعين وبراءة العاصيين ، لأنه لس بمطيع لله من لا يوالى وليه ويعادى عدوه ، وأن يعلم أن لله رسولا يبين ما يأتى وما يتبقى ، وهو محمد صلى الله عليه وسلم ، بالسمع وهو التواتر ، وأن يقبل كل ما جاء به ، ويجب عليه أن يلحق الاطفال بالاباء فى الاسم والحكم ، ويجب عليه أيضا بعد الخطور بالبال لابتدأ أن يسمى أهل كل دار ظهر فيها حكم بما استحقوا من الاسماء فى الظاهر ، اما أهل عدل واسلام ،

أو أهل جور وكفران ، ويتولدهم أو يبرأ منهم ، وأن يقف فيما ورد عليه مما لا يعلم حتى يتبين له من صفة الله أو من حلال أو من حرام ، وينفى عن الله ما ليس له بصفة ، وأن يصفه بصفته ، ومالم يخطر بباله أو لم تسأل عنه فأنت فيه معذور •

والحاصل : أن الصفة اذا وردت عليه أو خطرت بباله أو سئل عنها ، فلا بد أن يعرف الحق فيها لقيام الحجة عليه ، ويجب عليه أيضا من قبل التواتر ، معرفة محمد صلى الله عليه وسلم ، والقبلة وقبول الوقائع ، وكذا سائر الفروض والاحكام ، يجب على الناس الاقرار بها جملة ، والعبد معذور بجهالتها مفسرة ، مالم يترك فريضة أو يقترف محرما هذا حاصل ما ذكره •

وأعلم أنه لا يسعك جهل ما أخذت من تفسير التوحيد ، وفى أعذار الناشىء خلاف فى المذهب كما سيأتى ، والحاصل فما ذكره صاحب العقيدة أن الاسلام وهو الايمان لا يتم الا بقول وعمل ، أما القول فبشهادة أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله ، وأن ما جاء به حق من ربه ، وأما العمل فالاتيـان بجميع الفرائض ، (فهذه ثلاثـة أقاويل ، من جاء بهن تامة لم ينقص منهن شيئا ، كمل توحيده فيما بينه وبين الخلائق ، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فحتى يأتى بعشرة أقاويل ، الايمان بجميع الملائكة والانبياء والرسل ، وجميع الكتب التى أنزلت على جميعهم ، والموت والبعث ويوم القيامة والحساب والعقاب ، الجنة والنار ، وجميع ما كان وما يكون ، وما هو كائن فالله هو المكـون له ، فهذه عشرة أقاويل ، من جاء بهن تامة كمل توحيده مطلقا ،) ومن ترك واحدة منهن أشرك ، وكذا الشاك فى شركه الى هلم جرا ، والتارك أعم من الجاهل ، والناسى والمنكر والشاك كما سيأتى •

« المقصد الثالث »

اعلم أن أحكـام المنكر والمسـتحيل والناسى والجاهل والشـاك والسامع مختلفـة ، فالمنكر لجميع ما ذكر ، بـل وتفسـير التوحيـد مشرك ، وأما المستحيل لما حرم من الكبائر فهو مشرك ، ولا يشرك الفاعل لما دون المشرك ، واستحلال الصغير كبير ، وهذا معنى قولهم يشرك المستحيل ولا يشرك الفاعل ، ولهم فى المستحيل تفسيرا آخر ، وهو ، أن يقول راكب المحرم من المعاصى مسلم ، يقول الزنا مثلا حرام ومرتكبه مسلم ، وأما الناسى فشدوا فيه لقوة الوعيد فيه قال تعالى « نسـوا الله فنسيهم » « كذلك أتتك آياتنا فنسيتها » الآية « فلما نسوا مـا ذكروا به الى العالمين » فلما نسوا ما ذكروا به الى « يفسقون » ونسوا حظا مما ذكروا به » ، وغير ذلك من الايات وقوله عليه السلام « نظرت فى ذنوب أمتى فلم أر ذنبا أعظم من ناسى القرآن » ولكثير منهم شركوا من نسى ملكا أو نبيا أو رسولا أو فريضة منصوصة أو قضية من كتاب الله مخصوصة ، وكذا مما ذكرنا لا يسع جهله أصالة أو بعد قيام الحجة .

وقال المحسى : الظاهر أن المراد به الترك عن عمد ، وشدوا فيمن نسى وليا أو عدوا أو ما يتراء به منه عليه عند بعض أو تابعة من الاموال والانفس ، ولم يعذروه ، وقالوا : انه راجع عن علمه لان من قواعدهم رحمهم الله ، أن الحجة اذا قامت فيما يسع صار بمنزلة ما لا يسع ، وذلك بأن يفهم من الكتاب أو من السنة أو من الاجماع ، قال ذلك الفاضل فى نسيان التباعة من الأموال ان تاب توبة نصوحا ، وأدى ما عليه من

التباعات ، ونسى بعضها ، فان ذلك يخرج من حسناته ان كانت له ، والا فالمودات على مولاه كما فى القواعد .

وقال الشيخ مصالة بن يحيى : انه ليس علينا أن يكون حفظة لا ننسى ، وتبعه الامام أبو يعقوب على ذلك ، فى قوله تعالى ، فى قوله تعالى « لا تؤاخذنا ان نسينا » الآية ولقوله عليه السلام « رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، وقسم النسيان الى جهل وذهل ، أما الذهل فلا بأس فيه ولا حرج ، وأما الجهل الى الجحود أقرب ، وجعل من وسع له الجهل أولا كعمروس فتح وعراز بن السفر ، وأبى حرز وابن زرقون ، والامام عبد الرحمن فى أمثالهم ، النسيان أوسع ، فالجهل أصل ، والنسيان فرع ، والفرع أضعف ، وحكى الخلاف فيمن نسى ما يسع جهله ، أولا اذا قامت عليه الحجة به ، فالكثير المذكور قالوا : هالك وراجع عن علمه ، وبعض وسع عليه ولم يره رجوعا عنه الا تباعات الناس تخرج من حسناته ، وأما الجاهل ، والشاك ، فقد تقدم حكمهما فى الاختلاف فيما لا يسع جهله ، وأما السامع فقال أصحابنا : ان كل ما لايتم الايمان الا به فلا يسع الشك فى تشريك دافعه ، وجاهله أو الشاك فيه ، والا كان مشركا مثلهم ، وكذا الشاك فى الشاك الى هلم جرا .

وقال المعتزلة الى ثلاثة ، وأما ما يتم الايمان مع جهله فيسع السامع عدم تشريك الدافع ، والجاهل والشاك ، وذلك كصفه ، أو نبى غير آدم ومحمد عليه السلام ، فانه لا شك انه يتم ايمان الشخص مع جهل ذلك ، ما لم تقم عليه الحجة فيهما ، وتخطر بباله الصفة ، أو بيان عنها ، والحاصل كما قيل : أن الدافع مشرك فيهما ، والجاهل يصح ايمانه

فيهما ، والشاك مشرك فى الصفة دون النبى ، وانما يسع السامع عـدم تشريك الدافع ، اذا لم يأخذان ذلك من خصال الشرك ، وأما اذا أخذ فانه لا يعذر .

وقال الشيخ أبو الربيع ، بعد أن ذكر ما قدمنا مما لا يسع فـان شك فى شىء مما ذكرناه فهـو كافر ، والشـاك فى كفره كافر ، وكـذا الشاك فى الشاك الى هلم جرا ، وقيل : ان الشاك فى شىء من ذلك مشرك ، والشـاك فى الشاك كافر ، وليس بمشرك مالم يؤاخذ ان جـاهل ذلك مشرك ، ما خلا القول بآلهين اثنين ، فانه لا يعذر فى عدم الحكم عليه بالشرك ولو لم يأخذ وفيما لا يسع تفصيل ، أما الجملة فلكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو اليها ، وشرعها للوفود وكتب بها الى ملوك الارض ، مثل المقوقس ملك مصر ، كسرى ملك فارس ، وقيصر ملك الروم ، وهودة بن على الحنيفى ، وبنى الجلندا بعمان ، ومن شاكلهم .

وأما الايمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الاخر فلقوله تعالى « آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه الى المصـير » وقوله « ومن كفر بالله وملائكته وكتبه » الآية ، وعليه المعتزلة ، وبعضهم الكمات العشر لقوله عليه السلام « اللهم أنت الحق ، وقولك الحق ، ولقاك حق ، ووعدك حق ، والجنة حق ، والنار حق ، والموت حق ، والبعث حق » الحديث وفى الآخر ، ونؤمن بالقدر خيره وشره ، انه من الله عز وجل ، وأمـا تفسير الجملة ، وجميع ما ذكرنا قبل ، ففيه تفصيل ، فأما ما قـامت به الحجة من تفسير التوحيد ، فلا يسع جهله ، وأما ما قامت به الحجة على السامع بتكفير المنكر أو الجاهل أو غيرهما أو بتشريكهم ، فلا يسعه الوقوف والا كان مثلهم ، وهذا معنى قولهم اذا أخذ .

قال الشيخ أبو خزر ، يسع جهل جميع الحرام ما خلا الشرك ، والاستحلال لما حرم الله ، والاصرار على ما حرم الله يعنى ما لم تقم عليه الحجة أو يفارق ، قال الامام أبو يعقوب : أراد بالشرك تسوية البارى تعالى بغيره خاصة ، فمن شك فيمن أنكر الله فهو مشرك ، وأما غير الله فحتى تقوم عليه الحجة بتشريكه أو بتفكيره ، يعنى وان لم يأخذ •

قال أبو عمر : من أنكر نبيا فقد أشرك ، وليس على السامع شىء إن لم يعرف ، والا فعليه أن يكفره ، وان لم يفعل كان مثله ، وان أخذ بتشريكه ، وان لم يفعل أشرك •

قال البدر الشماخى : وكذا الحكم فى الحرف والملك ، قال : وعن ابن سجميعان ، ان أنكر نبيا أو ملكا بهذا اللفظ فلا عذر للسامع ، قال الشماخى : وفى توحيد نفوسه ، الا أن دفع دينيا لم يسع السامع جهالته كأبينا آدم ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وجملة الانبياء ، فعلى السامع أن يشركه علم ذلك أو جهله ، والا كان مشركا ، قال : وكذلك الحكم عنده فيما لا يسع جهله مطلقا ، كما تقدم ، وعن أبى حزر ، اذا أشرك ، فكفرته أجزاك ، قال أبو نوح : الا أن أنكر الله سبحانه أو أثبت العدد ، قال أبو عمران : قال : هذا ربى فعليك تشريكه والا كنت مثله ولم تأخذ ، قال البدر الشماخى ، هذا تقوية لتفسير أبى يعقوب ، كلام أبى خزر ، وأما السامع ان أنكر ما فيه تأويل ، فقامت عليه الحجة بتضليله ، فلم يضلله فهو منافق ، والحجة فى تشريك الشاك فى الشاك قوله تعالى : « أكفرت بالذى خلقك من تراب » الى قوله « ولا أشرك بربى أحدا » وفى تشريك مستحل الميتة قوله تعالى : « وان أطعتموهم انكم لمشركون » ، ووجه الاحتجاج

فى تشريك الشاك ، أن هذا المسلم لو شك فى شرك هذا الشاك لا شرك ، فلذلك قال : « ولا أشرك بربى أحدا » •

تنبيه : قال البدر الشماخى : الشك تردد النفس بين أمرين متقابلين ، طالبة للامارة المرئية ترددها بينهما ، لا لطالبها ، والريبة توهم النفس أمرا ، ثم ينكشف والارادة توهمها أمرا ، ثم ينكشف على خلاف ما توهم ، والتخمين توهم لا عن امارة ، والحدس إسراع الحكم بما يخطر من غير توقف ، والوهم ما يتصور فى النفس مطلقا ، أى سواء كان له وجود أولا ، والحسبان ترجيح الحكم ، والظن أعم منه ، وبعضهم يجعل التخمين والحدس والحسبان والظن ، بمعنى والباقى شك وسوى الوهم •

« المقصد الرابع »

قال أبو عمر : أن جاء مشرك بالجملة التى يدعو اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجبت عليك ولايته ، واثبات التوحيد له والشهادة عليه بالتوحيد ، وتحريم دمه سواء رتبها أو نكسها ويخرج المستجيب لها من الشرك الى الايمان ، ويتولى على ذلك ما لم يحدث حدثا ، ويجب له ما ذكر كله علينا بالوفاء الذى أتى به ، وهو ترك الذنوب لقوله تعالى « قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » وقوله « وقولوا حطة » الآية ، فان قلت انما ذلك فيما بينه وبين خالقه ، قلت لا تجوز ولاية من ظن فيه عدم كمال ايمانه •

قال الشماخى : بعد تقرير ما ذكر ، ويقويه نصوص المشارقة ، كابن جعفر وغيره ، قال أبو عمر : وعلينا أن نعلم أن قول لا اله الا الله توحيد وفرض وطاعة ، وعلى فعله ثواب ، وعلى تركه عقاب ، وأن نعلم أن خصال التوحيد التى هى غير لا اله الا الله كمعرفة البعث والجنة والنار والرسل وغير ذلك فرض وطاعة ، وعلى فعله ثواب وعلى تركه عقاب ، ليس علينا أن نعلم انها توحيد ما لم نأخذ ، ثم قال وعلينا أن نعلم أن الصلاة والزكاة ونحوهما مما هو دون التوحيد فرض وطاعة ، وعلى فعله ثواب ، وليس علينا أن نعلم أن على تركه عقابا ، ما لم نأخذ أيضا ، ولا يجزى فى اعتقاد التوحيد من لم ينطق بالجملة أو نطق ببعضها فقط ، وقال الامام أفلح يجزيه اعتقاده فيما بينه وبين الله ، ومن جاء بما ذكرنام من الوجوه التى ذكرناها على الرأيين ، حرم دمه وماله وسبى ذريته للتوحيد الذى أتى به ، وعلمه لقوله عليه السلام « أمرت

أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فاذا قالوها فقد حقنوا منى دمائهم وأموالهم ، وسبى ذراريهم الا بحقها ، قيل : وما حقها يا رسول الله ، قال : كفر بعد ايمـان وزنى بعد احصـان ، وقتل النفس ظلمـا وعدوانا » ولقوله تعالى « ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلم مؤمنا » ولقوله فى حقه الوداع » دماؤكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا فى بلدكم هذا ، فى شهركم هذا » .

« المقصد الخامس »

قواعد الاسلام أربعة ، العلم ، والعمل ، والنية ، والورع ، أما العلم : فعلم ما لا يسع جهله من التوحيد ، وعلم ما لا يسع تركه من جميع الفرائض ، أى علم المكلف كيفية امتثال الفعل وعلم الامر به والالتزام ، وعلم وجوب الثواب كما مر ، وقال النكار : انما علينا عمل الفرائض لا علمها ، وقال أصحابنا يكفر من جهل ما فرض الله سبحانه عليه حين يكفر بتركه ، بمعنى أنه حين يكفر بالترك ، يكفر بالجهل وهو ما اذا لم يبق من الوقت ما يسع الفرض ، بشروطه ، ويقفون فى الموسع ما لم يتخذه ديانته ويقطع عليه عذر من خالفه أو يتجاوز القول الى الفعل ، وأما العمل فيجب عليه أن يفعله كما أمر راجيا فيه الثواب خائفا من تركه العقاب ، وذلك فى جميع الفرائض عند حضور السبب ووجود الشرط وانتفاء المانع ، وكفران من ضيع ولم يبق من الوقت ما يسع الفرض بشروطه ، ، وأما النية فبأن يقصد بالعمل رضى الآمر سبحانه وامتثال أمره ، لقوله عليه السلام « انما الاعمال بالنيات ولكل امرىء ما نوى » ومن عمل وأهمل ، صار بمنزلة من لم يعمل ، وأما الورع فهو الكف عما لا يحل ، وترك جميع الشبهات والمناهى ، فاذا عدم حبطت الاعمال ولم ينتفع بشىء منها •

قال الشماخى : وفى الضياء كل مصر كافر ، وأن المقام على الكبائر والاصرار على الصغائر يصيران الاعمال هباء ، وبهما تحبط ويغضب الله على أهلها ويسخط ، ودلائل ذلك فى الكتاب والسنة كثيرة ، وبعض أصحابنا يعبر عن هذه الاربعة المذكورة بقوائم الدين ، لأن الدين لا يقوم

ولا ينهض مع عدم واحدة منها ، وبقواعده عن الاستسلام لامر الله ، والرضى بقضاء الله ، والتوكل على الله ، والتفويض الى الله ، وعبر عنها صاحب العقيدة بأركان الاسلام ، والمناسبة فى الكل ظاهرة ، فالاستسلام هو الخضوع والانقياد الى ما أمر الله به بسرور القلب ، والرضى بقضاء الله هو : العزم على الامتثال ما حكم الله به ، والتوكل على الله هو : الاستيثاق بما عنده ، والاعتماد عليه ، واظهار العجز •

ومنع بعض أشياخنا أن يقال لمخلوق ، توكلت عليك ، أو فوضت أمرى اليك ، وأجازوا اتكلت عليك ، والتفويض الى الله هو رد مفاتيح الامور كلها اليه تعالى ، وبيان كونها أركانا شديدة ، أن الخضوع غاية جميع الطاعات ، ومرجع العبادات ، وبه يحصل الاخلاص ، وأن الرضا بالقضاء أصل الطاعة ، فانه القبول والعزم على امتثال ما أمر الله به ، وسكون النفس الى قضائه وقدره ، وترك السخط له نظرا الى أن فى قضائه حكمة عظيمة ومصلحة جليلة ، لكنها خفية علينا ، وقد حث الله سبحانه العباد على الرضى به ، وفى تركه آفة عظيمة وهى اكتساب سخط الرب عز وعلا وفوات الرشد ومصلحة أمره سبحانه ، وعدم استراحة نفس العبد ومن رضى استراح هذا وحكم الله ماض ، رضى أو سخط ، « ان الله يحكم ما يريد » ، وفى الحديث « من لم يرض بقضائى ولم يصبر على بلائى ولم شكر نعمائى فليخرج من فوق أرضى ومن تحت سمائى وليطلب ربا سوائى » أنظر الى ما رجع اليه أمر ابليس ، اذ لم يرض بقضاء ربه سبحانه ، وترك الرضى كفر ، كما سيأتى ، وان المتوكل أن يثق بما عند الله سبحانه وتوطن نفسك ، لان قوام بيتك وسد

خلتك إنما هو من الله لا من أحد ، وان لا يفوتك ما قسم لك ، وفى تركه عوارض شاغلة عن العبادة ، وعلائق ظاهرة وباطنة ، وان التفويض ردك الامر الى من بيده التدبير ومفاتيح الامور العالم بالمصالح ، فيختار لك ما هو خير لك وأصلح ، وفى تركه آفة واقتحامك فساد ، ربما أن لا اقالة منه ، وأن يوقعك اختيارك فيما الأصلاح لك فيه ، لعدم علمك بغـــاية الامور وبتركك التدبير لمن علمه أصلح لك •

تنبيه : فرق بعضهم بين القضاء والقدر من وجوه أربعة ، حاصل المشهور منها أن القضاء ، عبارة عن وجود الاشياء فى اللوح المحفوظ اجمالا ، والقدر ، عن ايجادها فى المواد الخارجة تفصيلا ، ولم تحضر فى الوجوه الباقية عند كتابة هــذا الكتـــاب •

« المقصد السادس »

قواعد الكفر أربعة : الجهل ، والكبر ، والحمية ، والحسد ، فالجهل هو : تصوير المعلوم على خلاف هيئته ، وقيل : هو : انتفاء العلم المقصود ، وهذا أعم من الأول لشموله المركب والبسيط والاول خاص بالمركب ، وهو ضد العلم ، ولا شيء أقبح منه ، ودليل قبحه ، ان كل أحد يتبرأ منه ، ودليل حسن العلم وشرفه : ان كلا يدعيه ، والمراد من الجهل هنا ما لا يسع ، وهو ما أسلفناه فى العلوم ، أنه يجب ؛ والكبر هو أن يسفه الحق ويغمط الناس ، وبه استوجب ابليس اللعنة والبعد عن رحمة الله ، فمكان المتكبر أسفل وان استعلا ، والمتواضع العلو وان استفل ، والحمية هى الانفة ، تحمل صاحبها عند الغضب والغيرة على غير أحكام الشرع ، بل على غراء الجاهلية ، وعن النبى صلى الله عليه وسلم « هلاك أمتى فى العصبية » وعنه أيضا « يهلك من هذه الامة ستة بست خصال ، الامراء بالجور ، والاغنياء بالكبر ، والعلماء بالتحاسد ، والتجار بالخيانة ، والعرب بالعصبية ، وأهل الرساتيق بالجهل » وعنه أيضا « من تعزا بعزاء الجاهلية أعضه بهن أبين ولا تنكوا » أو ورد فيه قوارع ومناه ، وهى من أعظم جند الشيطان وأكبر آفة على الانسان ، والحسد هو تمنى زوال نعمة الله على الغير ، وهو ظلم وبغى لانه طلب العبد ما ليس من حقه ، فكيف يجوز له أن يتمنى زوال نعمة ، علم الله موضعها وموقعها ، وأن يطلب ازالة ما اقتضت الحكمة ثبوته واستقراره ، فطلب ذلك وتمنيه ظلم ولا ظالم فى صورة مظلوم مقهور سوى الحسود ، وأين داء أدوا منه وقد حمل ابليس اللعين على أن وسوس لآدم وحواء ، فأكلا من الشجرة ، فأخرجا من الجنة ، وحمل قابيل على أن قتل أخاه هابيل ، وحمل أكثر المشركين على عدم الايمان ، وعرف بعضهم النعمة بأنها أمر ملائم تحمد عاقبته ، ومن ثم

لا نعمة لله على الكافر ، ويرد عليه « واذا أنعمنا على الانسان اعرض » الآيــة .

وأركان الكفر أربعة ، الرهبة ، والرغبــة ، والشهوة والغضــب ، فالرغبة المرادة هنا ، انما هى فيمـا لا يحل من وجوه الشر ، وأمـا فى الخير فمندوبة ، ومأمور بها ، ومن الرغبة فيما لا يحل منع الواجب فى المال من الحقوق ، وأخذ الرشاء ابتغاء الجاه وارضاء الناس والاستكثار من الدنيا والمراهنة والمصانعة والعلانية ، لئلا تفسد عليك دنياك ، وأما ابتغاء فضل الله من الوجوه الجائزة ، وتناول مـلاذ المأكول والملبوس والمنكوح والمركوب ، فليس من الرغبة فى الشر ، بل فى الخير ، قـال تعالى « قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق » الآية « وكلوا مما رزقكم الله » الاية « ليس عـلى الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح وحرموا ما رزقهم الله افتراء على الله وآخرون يضربون فى الارض » والرهبة أن تصانع السلطان بما يسخط الرحمن بتركك العدل فى الحكم ، أو غيره ، خشية أن يؤذيك ولو فى مالك أو قريبك أو صديقك ، ومنها خوف الرزق ، فيمنع حقوق الله والشهوة والغضب أصلان للرغبة والرهبــة .

وبيان ذلك : أن ثوران دم القلب وانتشاره اما لارادة الانتقام مما هو دونك فهو غضب ، وأما الطلب الملاذ فهو شهوة وانقباضه على الاول جبن ورهبة وحزن ، وعلى الثانى قناعة وعفــة ، وعن محمد بن بصير احتفظوا : بهذه الاربعة من الشيطان ، تتركوه كالخابية بلا عدو ، وازدياد الشهوة رغبة ، فمن منع الاربعة ، استراح ، فراقه ، وأجر عظيم ، وها هنا مسائل ذكرناها فى الكتاب الاخير من النيل فى الفقه .

« المقصد السابع »

قال صاحب العقيدة أسهم الاسلام ثمانية ، الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، والعمرة ، والجهاد ، والامر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، وأراد بها أجزاءه التى تركب منها بعد التوحيد الذى هو أشرفها ، وانما جعلها ثمانية ، مع أنه ورد أيضا « أن الاسلام نيف وستون جزءا ، أعلاها كلمة التوحيد وأدناها اماطة الاذى من طريق » للمبالغة والشرف ، لان الاتيان بها على الوجه المأمور به يستلزم الوفاء بجميع الدين ، ولان الجهاد منها شامل لجهاد النفس ، ولان من وجدت فيه شهد له بالاسلام ، ما لم يظهر منه غيره ، فمن ترك الصلاة كفر ، ولا صلاة لمانع زكاتها « ولله على الناس حج البيت » الى « ومن كفر » الآية ونحوه العمرة ، والصوم ، مثلها اجماعا « فرح المخلفون » الاية « لعن الذين كفروا » الايـة والامر مثل النهى .

والادلة : كثيرة : فى كل واحد من الكتاب والسنة والاجماع ، وانما ترك التوحيد لتنزيله من الذين منزلة الذات ، وهذه الانصباء بمنزلة صفاتها ، وكمال الدين ، ثلاثة : التنزيل ، والسنة ، والرأى ، فأخرجوا من التنزيل وجوها ، واختاروا منها أربعة ، الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، ومن السنة وجوها واختاروا منها أربعة ، الاستنجاء والاختتان ، والوتر ، والرحم ، ومن الرأى : وجوها واختاروا منها أربعة ، الفقد والامامة ، والحد فى الخمر ، وميراث الاجداد والجدات السدس .

وبيان ذلك : أن حكم جميع النوازل ، انما تؤخذ من الاصول الثلاثة ، فالمصرح بها فى التنزيل سوى مسائل التوحيد « أقيموا الصلاة

وأتوا الزكاة » « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » « ولله على الناس حج البيت » « فول وجهك » الآيــات « فاغسـلوا وجوهكم » الآيــة « وجاهدوا فى سبيل الله » « واصبروا وصابروا ورابطوا » « والسارق والسارقة » « والزانية الزانى فاجلدوا » « أوفوا بالعقود » « ولا تحلوا شعائر الله » « ولا تقتلوا الصيد وأنتم حـرم » « وتوبوا الى اللـه جميعا » « واطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم » « فاصدع بمـا تؤمر » « تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » « أن أشــكر اى ولوالديك » « كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت الى المتقين » « وللرجال نصيب » الآية « وآت ذا القربى حقه » الى « من الحكمة حرمت عليكم أمهاتكم » الآية « وحرمت عليكم الميتة » الآيــة « قل انمـا حرم ربى الفواحش » الآية « لا تأكلوا الربو لا تقربوا الزنا » « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » الآية « ولا يغتب بعضا بعضا » « لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم » « ولا تقف ما ليس لك به علم » مما يكثر فى التنزيل ، فالايمان بهذا واجب ، بعد قيام الحجة تفصيلا ، وقيل قيامها جملة ما لم يقع التفصيل ، والشاك والمنكر مشركان ، وفى سامع الشاك فى شركهما أعنى الشاك فى الجملة أو التفصيل ان قامت عليه الحجة به تفصيلا ، خلاف تقدم .

قال البدر الشماخى : والتحقيق أنه اذا علم ، وقامت عليه الحجة وأخذ فهو مثلها ، وأما المصرح بها فى السنة فكفل النفاس والميت ، وكفنه ودفنه والصلاة عليه ، وكالاسـتنجاء ، وركعتين فى السفر ، وزكـاة الفطر ، وقتل المرتد ، وككفارة الواطىء فى نهار رمضان ، والاختتان ، وصلاة الوتر ، والمضمضة والاستنشاق ، والأذان والاقـامة ، وتوريث بنت الابن السدس ، مع بنت الصلب ، والجد والجدة السدس ، وكعدد

ركعات الصلاة ، ومقادير الزكاة ، وأحكام تفاصيل ذلك ولا وصية لوارث ، ولا يرث القاتل المقتول ، ولا يتوارث أهل ملتين ، وميراث البنتين الثلثان ، والوصية من الثلث ، والدين مائة من الابل ، عزل النساء حال النفاس ، وجواز ملاصقتهن وقت الحيض ، وكمواقيت الحج والعمرة ، وقصر الصلاة على فرسخين ، وجميع تفاصيل الحج وغيره من الفرائض ، وتفاصيل مسائل النكاح ، واستبراء الاماء ، وأن لا يقتل والد بولده ، وخيار المعتقة ، والولاء لمن أعتق ، ومثل ذلك كثير ، والعمل به واجب ، وتركه كفر الا فيما اختلف فى فرضه ، وكذا المنكر له بعد قيام الحجة كافر منافق أيضا .

قال المحقق الشماخى : وهذا مع قولهم من رد قول النبى مواجهة ، أى من غير تأويل ولا تحريف مشرك فيه اشكال ، وهذا فى السنة المتواترة ولو معنى ، وأما السامع الشاك فى كفره بعد أخذه فهو راجع عن دينه ، وأما المصرح به فى الرأى فكالامامة والفقد والجد فى الخمر ، وميراث الجدة وأخوة الأب مع عدم الأشقاء ، وعدم ارث المملوك مطلقا وعدم توريث الجدة مع الام ، وأخوة الاب مع الاشقاء ، والاخوة مطلقا مع الاب والابن وأن سفل ، وعدم اعادة الحائض والنفساء الصلاة ، وانما جعلنا أخوة الاب محجوبين بالاشقاء من الرأى مع ورود السنة بذلك لأنهم قالوا : راويها الحارث للاعور وقد رماه الشعبى بالكذب ، فالمنكر لما أجمعوا عليه كالمنكر للسنة ، والسامع كالسامع والجد كالاب عندنا فى كونه يحجب الاخوة مطلقا .

المقصـــد الثـــامن

فرز الدين معرفة ثلاثة منازل : معرفة منزل المسلم الموف لما أقر به ، والمنافق ، والمقر الخائن بما أقر به ، والمشرك الجاحد ، ومن ها هنا عرفت بطلان مذهب من نفى المنزلة بين المنزلتين ، وزعم أنه ليس الا المشرك ، والمؤمن ، وذهل عن قوله تعالى « أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا » وعن قوله « ففسق عن أمر ربه » وعن قوله « وقوم نوح من قبل انهم كانوا قوما فاسقين » لأن الفاسق عند المرجئة مؤمن ، وعند الصفرية مشرك ، ولا حجة لهم فى « وان أطعتموهم انكم لمشركون » لما مر من التأويل باستحلال الميتة ، والمعتزلة يثبتون المنزلة : وهى الفسق ، ويتمسكون بالاجماع ، لأن الموف مؤمن والمشرك كافر والعاصى فاسق ، ولا كـافرا ولا مشركـا ولا يسمونه مؤمنا للخــلاف فى تسميته بذلك ، ولا كـافرا ولا مشركـا ولا منافقا ، الخــلاف فى الكل ، وذهلوا عن قوله تعالى « ليعذب اللــه المنافقين والمنافقــات والمشركين والمشركات ويتــوب الله على المؤمنين والمؤمنات » وقوله « ومن يكفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون » ، واطلاق الكافر على العاصى كثير ، لكن الخلاف بيننا وبينهم انما هو لفظى لا معنوى .

المقصـــد التاســـع

حرز الدين وحفظه فعل أربعة ولاية : من علم منه خير وبراءة ، من علم منه شر ، والوقوف فيمن جهل حاله حتى يعلم وترك المعاصى ، وهو عند التحقيق : كاف عمـا قبله ، فالولاية المودة والمصـافاة ، والبراءة العداوة والطرح ، لأن من والى على الدين وعادى أو توقف عليه فقد حرزه وحفظه ، وكذا من ترك المعاصى بمعنى أن من عرف حيث يتولى فتـولى ، وحيث يتبرأ فتبرأ ، وحيث يتوقف فتـوقف ، وحيث يترك المعاصى فتركها ، فقد أحرز دينه ، والوقوف : هو عدم الحكم وان أسقطه صاحب العقيدة عن الاعتبار ، فقال : حرز الدين ثلاثة .

المقصد العاشر

تحديد الدين ، وتمييزه : معرفة ما لا يسع جهله طرفة عين ، وهو التوحيد والشرك ، وما فى معناهما مما مر ، وفعل ما لا يسع تركه ، وهو جميع الفرائض المضيفة كدخول رمضان على المكلف الحاضر ، وآخر الوقت للصلاة على المكلف ، وهو مما لا يسع جهله أيضا كما مر ، وترك ما لا يسع فعله ، وهو جميع المعاصى ، ويدخل فيه أيضا ما لا يسع جهله كمعرفة عين الشرك ، وما يسع جهله الى الافتراق أو قيام الحجة ، وهو بقية المعاصى ، وهذه الثلاثة ، تميز الدين وتجمعه من جميع جهاته •

المقصـد الحـادى عشر

مسالك الدين وطرقه أربعة : الظهور ، والدفاع ، والشراء ، والكتمان ، فالظهور : وهو الاصل ، والمأمورية اذا استجمعت شروطه ، وعليه توفى « سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم » وسلكه الخليفتان من بعده ، أبو بكر ، وعليه ما تا ، وكذلك عبد الله بن يحيى الكندى ، والجلند ابن مسعود ، الامام وارث بن كعب غرق فى سيل — هو وجماعة من المسلمين نحو سبعين ، وغسان بن عبد الله ، وعبد الملك بن حميد ، والمهنا بن جيفر ، والصلت بن مالك ، واختلف فى امامة عزان بن تميم ! وكذا غيره من أئمة أهل المشرق ، كالملك بن شاذان وابنه ، وأئمة أهل المغرب كأبى الخطاب المتعافرى بفتح الميم ، والامام عبد الرحمن ومن بعده من أولاده رضى الله عن الجميع ، وخصوا فى العقائد ذكر أبى بكر وعمر ، لان ولايتهما عامة على جميع بلاد المسلمين ، ولا طاعة عليهما سوى من لا يعتد بخلاف ، كالرافضة من عدل بعدهما فهو ناظر لطريقتهما ، كعمر بن عبد العزيز فانه قد أعطى الخلافة حقها عدلا وزهدا ، غير أنه يتوقف فى عثمان ، وتولى الامارة من غير مشورة المسلمين فتوقف فيه ، وانما قلنا الظهور هو الاصل ، لان الحدود لا تتم الا معه من القطع والجلد وقسم : ذاك ، وغير ذلك من الاحكام كما هو مبين فى الفقه .

والدفاع كعبد الله بن وهب الراسبى : امام أهل التحكيم الدين ، الفرقة المحقة بايعوه ، اذ غشيهم العدو ، كما بين فى السير فاستشهد بالنهر ، وأن هو ومن معه من المسلمين ولم يفلت منهم غير قليل ، فرحمة الله عليهم ، فلولا ما رفعوا من منار الحق ولواء الصدق حتى قتلوا

علانية اختيارا لاحياء دين الله عن حياة أنفسهم لا نطمس الاثر وانغمس الدين الى يوم القيامة ، فرحمة الله عليهم أجمعين ، وكأبى حاتم الملزورى ومن مثلهما رحمهم الله ، قال البدر الشماخى : والاقرب عنـــدى أن يا حاتم من الاولين ، لانه رحمه الله ما استكان للشيطان منذ بويع ، ولا طاب الراحة للبقاء بل جرد سيفه وأقام دين الله طاقته ، فقاتل جنود الظلمة ميمنة وميسرة ، قلت : كذلك ويكفيك ما فى السير موافقا ومخالفا ، حتى قال بعضهم فى حقه ، أعطى لابى حاتم الخارجى مالم يعطه لخارجى قبله ولا بعده ، والكلام على امامة الدفاع وشروطه وأحكامه مبســوطة فى محله ، كالنيل ، وغيره ، والشراء كأبى بــلال مرادس بن حدير بالحـــاء المهملة كما فى المنهاج ، وقد غفل عن ذلك البدر الثلاثى فضبطه بالجيم ، وكذا أخوه عروة بن حدير ، وهو أول من قال : لا حكم الا لله ، وكأبى حمزة المختار ابن عوف ، وكقريب والزحاف ، ومثلهم ، وأول من شق عصا الحكمة ، نافع بن الازرق واتبعه الازارقة ، والكتمان كحـــال أبى الشعثاء جابر بن زيد ، الاصح أنه أحول لا أعور ، ومن طبقته حاجب وأبو عبيدة مسلم ، بن أبى كريمة وقد أخذ عن جابر وعن غيره ، وهو مولى النبى تميم ، وكان قبل أعور وكان أفضل أصحاب جابر .

المقصـــد الثـــانى عشر

يجب على المكلف مع بلوغه أن يعلم ، أن الله آمر بطاعته ، وناه عن معصيته ، وان لـم يعلم ذلك أشرك ، وان عـلم بالتوحيد ونهى عن الشرك أو أمر بالتوحيد وما دونه من الفرائض ، ونهى عن الشرك وما دونه من الفرائض ، ونهى عن الشرك وما دونه من الكبائر ، فلا يجوز الا أن يعلم أنه يأمر بالطاعة ، وينهى عن المعصية ، وقيل ، يجزيه اذا عطف على التوحيد ما دونه من الفرائض ، وعلى الشرك وما دونه من الكبائر ، وأمر الله ونهيه معناهما : ايجابه ، وخطابه ، وكلاهما فعل له كما مر ، وأن يعرف الخالق الرازق المستحق لغاية الخضوع ، وأن يخلص العبادة له ، وأن يعرف رسوله وحبيبه محمد صلى الله عليه وسلم ، والا أشرك كما مر وأن الله من علينا بالنعم ، وهى عبارة عن المنفعة التى أوصلها الله الينا على جملة الاحسان والتفضل منــه ، ونعمه علينـــا لا تحصى ، كخلق البدن وقواه ، واشراقه بالروح ، والعقل ، والفهم ، والفكر ، والايمان ، والعلم ، والهدى والتوفيق ، والعون ، وجميع الملاذ كما تقـــدم •

والنعمة العظمى الجنة : خاصة بالمسلمين ، وأن يعرف ما نصبه من الدلائل على وجوده ووحدانيته ، كالكتب والرسل ، والسموات وما فيها ، والارض وما فيها وما عليها ، وسائر الحيوان وما فيه من العجائب ونحو ذلك من الايات الواضحة على معرفته ، وقد نبه على ذلك فى أكثر القرآن كقوله ، « الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون » فتضمنت هذه الاية دلالة الآفاق

من الاجرام والاعراض ، فذكر أعظمها جرما ليدخل فيه سائر الاجسام ، من الكبر والصغر ، وأشملها وأغمضها متنـاولا الاعراض ، ليدخل فى الدلالة بها الدلالة سائر الاعراض الظاهرة والخفية ، ثم قال ، « هو الذى خلقكم من طين » الآية •

فنبه فيها على دلالة الانفس ، فذكر المبتدأ أو المنتهى تصريحا ، ولوح بغيرهما ، مما صرح به فى غير هذه الاية كقوله : « هو الذى خلقكم من تراب » ، الآية ، وما شاكلها ، وكذا سائر الاشياء التى ذكرها فى غيرها تفصيلا ، الدلالة على باهر قدرته وكمال علمه وعموم ارادته ، ألا ترى كيف استبعد الكفر والشك مع ظهور هذه الآيات البينات وقـال : « ثم الذين كفروا » الآية بلفظ ، ثم المشعرة بل صدور الكفر معه مجرد عتو وحماقة ، الى غير ذلك من الآيات كما سبق ، وأن يخاف من عذاب الله ويشفق منه بحيث لا يخرجه الافراط فى الخوف الى الكفر ، وهو الأياس من رحمة الله ، وأن يرجوها ويطمع فيها بحيث لا يخرجه الافراط فى طمعه الى الخسران ، وهو الامن من مكر الله ، أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة ، ويرجون رحمته ويخافون عذابه ، بـل الواجب عليه الخوف الخالى من القنوط ، والرجاء الخالى من الغرور فهما سوطان زاجران ، الخوف زاجر رادع عن المعاصى والمناهى ، والرجاء رادع باعث الى فعل الطاعات والمأمورات ، وضدها الامن والأياس ، ولا يصح الخوف خاليا من الرجاء ، والا كان اياسا ولا الرجاء خاليا من الخوف ، والا كان آمنا ، وأن يتولى أهل الولاية ويتبرأ من أهل البراءة ، وهذا مراد صاحب العقيدة بقوله : ستة تجب على ابن آدم بسـتة ،

الكلفة مع البلوغ ، والامر ، والنهى ، ومعرفة الله ، ومعرفة الرسول ، والمن ، والدلائل ، والخوف ، والرجاء ، والولاية ، والبراءة •

وحاصل معناه ، أن التكليف هو الزام الله العبد ما فيه كلفة : أى العلم بأنه مكلف يجب عليه مع حصول بلوغه ، وأن يجب عليه أن يعرف الله سبحانه ، بأنه يجب له الألوهية والربوبية والوحدانية ، وبأن يجوز له ، الخلق ، والافناء ، والاعادة ، وبأنه يستحيل عليه الشريك ، والصاحبة ، والولد ، مع معرفة رسوله بما يجب له من الصدق ، والتبليغ والرسالة ، وبما لا يجوز له من النوم ، والغلط ، والنسيان ، وسائر المباح ، وبما يستحيل عليه من ، الغش ، والخيانة ، والكذب وما فى معناها ، ومعرفة أن الله أمر بطاعته مع معرفة أنه ناه عن معصيته ، ومعرفة نعمه مع معرفة كونها دلائل وجوده ووحدانيته ، ومعرفة وجوب الخلق عليه من عقاب الله ، واثباته فى قلبه مع معرفة وجوب رجائه لرحمته عليه ، واثباته فى قلبه أيضا ومع معرفة وجوب الولاية عليه لأهل طاعة الله ، مع معرفة وجوب البراءة عليه لأهل معصيته ، فمعنى معية الكل اجتماعه فى وجوب العلم والامتثال على المكلف •

المقصد الثالث عشر

ندين لله تعالى ونطيعه ونتقرب اليه بعشرين صلاة ، ثمانى منها فرض ، واثنتى عشرة سنة ، فالفرض : هى الصلوات الخمس ، والوتر : على رأى جماعة من أصحابنا ، منهم محمد بن محبوب ، وأكثرهم لا يرونه واجبا ، وهو مذهب الربيع بن حبيب رحمهم الله ، والجمعة : والحج على المستطيع ، والسنة : هى ركعتان قبل صلاة الفجر ، ركعتان بعد صلاة المغرب ، وصلاة العيدين ، وصلاة الميت ، وقيام رمضان ، وصلاة الخسوف ، والكسوف ، وصلاة الزلزلة ، وركعتان خلف المقام ، وسجود التلاوة ، والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم : وهى الترحم ، فى الصلوات الخمس فرض على الأعيان ، وشهرتها وعدد ركوعها وما فيها ، مقرر كل ذلك محله ، ولا ينقص من عددها الا المسافر فى الرباعية والخائف فى الجميع ، والمصلى مع الامام الجمعة ، ويرى ابن حجوب : الكفارة على ترك الوتر الى خروج وقته ، ومن أنكره أو أنكر الاختتان قتل ولا يصلى عليه .

قال الشماخى : ويحتمل أن يكون الكفر عنده شركا ، ومن أنكر السنة المتواترة ولو كانت فضيلة أو رد على النبى مواجهة أشرك ، وقيل ، نافق ، ومن أنكر فريضة من المنصوصة انكارا من غير تأويل فهو مثل ، من أنكر الله ، ورسوله ، وملائكته وغيرهم فى الشرك ، خلافا لجهم بن صفوان ، ومن وافقه فى ذلك ، كابن الحسين ، وابن عمير فانهما يقولان : التوحيد محصور فى قوله لا اله الا الله ، فان ذلك تكذيب لله عز وجل ، بدليل «لا أشرك بربى أحدا بعد قوله : « وما أظن الساعة قائمة » ،

« ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله » ، والايمان هو ما ذكر قبل ، ومعنى الرد فى قولهم الرد على الله وعلى الرسول ، مواجهة مشرك للنقض ، فان من رد شيئا فقد نقضه وبالعكس •

ويجب علينا أن نعلم : أن على امتثال جميع الطاعات ثوابا ، وأن على ترك التوحيد وفعل الشرك عقابا ، وأما ترك سائر الطاعات ، وفعل سائر الكبائر فقيل لا يجب علينا ، بل يسع جهل العقاب فيها ، وقيل : يجب فى ترك الصلاة خاصة ، وقيل : غير الصلاة لا حق بالصلاة ، وهى مسألة أبى زكريا مع المشايخ ، فتحصل فى المسألة ثلاثة أقوال •

المرصـد الثـالث

فى الولاية والبراءة وفيه مقاصد

الأول : الناس ثلاثة ، مسلم ومنافق ، ومشرك ، والمراد بالمسلم : الموفى ودليله قوله تعالى « واشهد بأنا ملسمون » أى مخلصون « وأمرت أن أكون من المسلمين » « وعليه توكلوا ان كنتم مسلمين » ، « وأنا أول المسلمين » وكل ذلك بمعنى الاخلاص ، وهو فى القرآن كثير — قـال الشماخى : فان قلت كيف يحمل عـلى الاخلاص ؟ مع قولهم « هـل يستطيع ربك أن ينزل علينا » الآية بعد « واشهد بأننا مسلمون » وهذا غير الشك — قلت لما ادعوا الاخلاص اتبعه تعالى بذكر سؤالهم ، تنبيها على بطلان دعواهم ، أو يكون سؤالهم لازدياد اليقين ، والتثبيت ، كقول الخليل عليه السلام « أرنى كيف تحيى الموتى » ومعنى « هل يستطيع ربك » هل يتألف ، عبروا عن المسبب بالسبب ، لكونه أولى ، ويؤيد مـا مكنا من أن المسلم هـو الموفى قولـه تعـالى « يحكم بهـا النبيـون والذين أسلموا » لا يقال : هذا انقضى لدعواكم ، فانكم تقولون فى حق الموحدين ، أسلم فلان ، وان كان غير موف ، فيلزم اتحاد الموفى وغيره — لأنا نقول : الامر كذلك ، لكن الاستدلال باسم هذا لأجل وقوعه فى صلة الدين ، والموصول انما سيق وصله لوصف المعارف بالجمل ، فكأنه اسم فاعل مع ال ، أى المسلمون ، ويؤيد صحة ذلك أن الله سبحانه سـاق الآية مدحا للأنبياء ، واظهارا لشرف الاسلام ، ليرغب فيه بخلاف ، أسلم اذا لم يكن هكذا لأن الافعال لا تقتضى الاسماء ، حتى يرشح ذلك ، والمراد من المشترك من معه خصلة من الشرك ، وكذا المنافق .

المقصـــد الثـــانى

الولاية ، وحقيقتها ، الحب بالجنـــان ، والذكر باللســـان ، والميل بالقلب والجوارح ، الى مطيع لطاعة أربعة أوجه : وقيل سبعة : أحدها ولاية الجملة ، وهى فرض عين مع البلوغ كما مر ، وتاركها مشرك ، والشاك فيه يسعه عدم تشريكه حتى تقـــوم عليه الحجة به ، لا عـــدم تكفيره ، وهى : أن توالى جميع أولياء الله تعالى من المسلمين الاولين والآخرين ، من الجن ، والانس ، والاحرار ، والعبيـــــد ، والذكران ، والاناث ، والصغار والكبار عرفهم أو لم يعرفهم •

الثانى : ولاية المعصومين وهى : ولاية الجملة ، غير ان المعصومين أخص من المســـلمين ، فيجب ولاية جملة الانبياء ، والرســـل ، ويشرك تاركها ، والقسيسين ، أى الرؤساء فى العلم والذين من المؤمنين والرهبان أى الخائفين من الله المؤمنين ، وهم أى الرهبان سبعون رجلا أرسلهم النجاش ذووا فقه وسنة ، فقرأ عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم « يس » فبكوا ، وقيل : هم اثنى عشر رجلا سبعة قسيسون ، وخمسة رهبان وجه بهم ، فلما لقوه عليه الســـلام ، قرأ عليهم ما أنزل عليـــه فبكوا ، وآمنوا ، وقيل : هذا النجاشى نفسه ، أى المراد قوله تعالى « واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول » الآية ومثله فى القرآن كثير ، وقيل : اثنان وثلاثون من الحبشة ، وثمانية من رهبان الشام ، أسلموا حين هاجر اليهم المؤمنون وأصحاب الكهف ، أى الغار الواسع فى الجبل ، وقصتهم مشهورة ، وقد اختلف فيهم الآن فرجح قوم أنهم أمـــوات ، وآخرون أنهم أحياء ، وسترهم الله عن الاعين ، وهو الارجح عندى ،

كما يدل عليه ظاهر التنزيل وأصحاب الاخدود ، وهو حفير فى الارض صنعه بعض ملوك اليمن لمن أسلم من رعيته ، فأوقده لعنه الله نارا أو ألقـاهم فيهـا .

وقوم يونس ابن متى ، بوزن حتى قيل متى أمـه ، وهـو من الاسباط ، وكان فى زمان أشعياء ، أرسله الله الى أهل نينوى من أرض الموصـل فكذبوه ، فذهب عنهم مغاضبا فخـافوا نزول العـذاب عليهم حين فقدوه ، قيل : أضرهم بنزوله لأربعين ليلة ، فنزل غيم من السماء ، اسودت به مدينتهم لخمس وثلاثين فبزوا الى الصـعيد ، ففرقوا بين الانعام واولادها ، والنساء وبنيها ، واظهروا الايمان فعلت الاصوات بالضجيج ، وقيل : عجوا أربعين ليلة ، فكشف عنهم وكان يوم جمعة فوافقت عاشوراء ، والخلف فى كونهم أحيـاء الى الآن وسـتروا عن لأعين ، أو أمواتا كما مر .

وسحرة فرعون ، وقصتهم مشهورة ، وكانوا عما قيل مائتى ألفا ومائتين واثنين وخمسين، وقيل : غير ذلك ، وحبيب النجـار المراد بقوله تعالى « انى آمنت بربكم فاسمعون » فان حبيبا اسمه والنجار نعت له ، وصف بذلك لانه كان قبل اسلامه ينحت الصلبان ، ومؤمن آل فرعون المشار اليه بقوله تعالى « وقال رجل مؤمن من آل فرعـون » الآية ، فهـؤلاء المعصومون عشرة من الرجـال .

وأما النساء فأمنا حواء بالفتح والتشديد والمد ، أم البشر زوج آدم عليه السلام ، وسميت بذلك لأنها خلقت من حى ، وهو : ضلع من أضلاعه ، وهو القصير من الجانب الايسر منه ، قيل : أنه لما دخل الجنة

واستوحش ، خلقت من ضلعه المذكور ، فلما انتبه رآها ، فقال : من أنت ، فقالت : له امرأة ، خلقت من ضلعك الايسر لتسكن اليها • قال البدر الثلاثى : لم تسم فى القرآن ، لأن آدم لا زوج له غيرها ، فقد عاشت تسعمائة سنة ، وسبعين سنة منها بعد آدم ، سبع وستون وسبعة أشهر ، وعاش آدم ألف سنة ، وقيل : تسعمائة سنة ، وستين سنة ، وسارة بنت هارون بنت حوى بنت عم ابراهيم عليه السلام ، وهى زوجته المشار اليها بقوله تعالى « فضحكت » الآية •

قال العلامة الشماخى : والصواب ، أن هارون أخو ابراهيم أبو لوط عليهم السلام ، ورحمة امرأة أيوب من ولد ردم بن عيص ابن اسحاق ابن ابراهيم ، وأم من أولاد لوط ، ورحمة قيل : بنت يوسف ، وأمها زليخا ، وقد أشير اليها بقوله تعالى « وآتيناه أهله » ، وآسية بنت مزاحم ، امرأة فرعون ، المشار اليها بقوله تعالى « ضرب الله مثلا للذين آمنوا » الآية ، وحنة أم مريم ، هى زوج زكريا ، أم يحيى المشار اليها بقوله تعالى « ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجة » ، وامنة امرأة عمران ، المشار اليها بقوله تعالى « اذ قالت امرأة عمران » وهى أم مريم ، وزليخا امرأة يوسف ، المشار اليها بقوله تعالى » الآن حصحص الحق » الآية ، ومريم بنت عمران ، أم عيسى قيل : حملت به على ثلاثة عشر عاما ، وعاشت بعد ما رفع ستة وستين سنة ، وماتت على مائة واثنى عشرة سنة ، والخلاف كثير ، وقد صرح باسمها فى القرآن ، وأما قنة وهى الماشطة لابنة فرعون ، المصلحة لرأسها ، وهى امرأة حزقيل ، وهو مؤمن آل فرعون ، فقال الثلاثى ، تبعا للشماخى ، لم أطلع على التصريح بها فى القرآن ولا على الاشارة اليها ، وعائشة بنت أبى بكر : عبد الله

سيق الصديق ابن أبى قحافة ، وهو : عثمان بن عامر بن سعيد بن تميم بن مرة كعب بن لوى ، وهو قرشى وكـذا عمر بن الخطـاب بن نفيل بن عبد العربى رياح بن عبد الله بن قرط بن رازح بن عــدى بن كعب بن لؤى ، وفى بعض النسخ بدل بن رزاح رواح وعائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم ، وامها ام رومان بنت عامر ، كانت مسماة على جبير بن مطعم ، فخطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجها بمكة عام عشرة من النبوة فى شوال بنت ستت سنين ، واعرس بها فى المدينة فى شوال على راس ثمانية عشر شهرا ، وقيل سبعة عشر ، وقيل بنت تسع سنين ، وبقيت معه مثلها ، وماتت ليلة سبع عشرة من رمضان ، عــام ســبعة وخمسين ، وقيل ثمانية فى أيــام معــاوية ، ودفنت ايــلا بالبقيع بايصاء منهــا بذلك ، وصــاى عليها أبــو هريرة ، ولــم يتزوج سيدنا بكر سواها ، وكانت فقيهة عالمة ، فصيحة ، كثيرة الرواية عنه ، عارفة بايام العرب ، اى حروبها الواقعة بينهم ، واشعارهم روى عنها جماعة ، وهى احب الناس الى سيدنا ، وقد ابتليت بقضية الجمل وتابت ، وقد اثنى الله عليها بقوله « اولئك مبرؤن » الاية وما قبلها ، وقال صلى الله عليه وسلم « كل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء الا اربع ، مريم بنت عمران وآسية بنت مزاحم ، وخديجة بنت خويلد ، وان فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » .

قال الشماخى فى النســاء فى الاول ، يعنى قوله ولــم يكمل من النساء ، والثانى : يعنى قوله ، وان فضل عائشة على النساء ، ما عدى الثلاث ، وهن مريم ، وخديجة ، فهذه المعصومات عشرة ، وزاد الشماخى ام موسى واسمها على ما قيد يوخابذ بضم التحية ثم واوساكنة ، ثم خاء

معجمة مفتوحة ، ثم الف مقصورة ، ثم باء موحدة مفتوحة ، ثم ذال معجمة ، وهو غير منصرف للعملية والتانيث ، وهو اسم عجمى ، واخت موسى واسمها مريم ، وام ابراهيم ، بدليل استغفاره لها ، ولم يبرأ منها ، كما تبرأ من ابيه ، وكذا سائر نساء نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، التى مات عنهن ، وخديجة وبناته ، وقد اثنى الله على ازواجه « ان اخترن الله ورسوله وقد بلغن ووعدهن على الاحسان » وقد احسن ، صاحبة سليمان والخضر واسمه قيل أبو العباس وقيل موسى وهى بلقيس المشار اليها بقوله واسلمت مع سليمان الاية ، وبنات لوط ، المشار اليهن بقوله « فانجيناه واهله الا امرأته » الاية وبقوله « فاخرجنا من كان فيها » الاية وام اسماعيل ، واسمها هاجر ، فولاية من صرح باسمه توحيد والبراءة منه شرك ، قال ولكن مما يوسع فيه قبل قيام الحجة به علينا ، ولايتهم جملة ، والمصرح باسمه كالانبياء المسمين ، ومريم وفى عطف ام موسى عليها سهو ، بل هى من المصرح به لا باسمه ، كامرأة فرعون ، وامرأة عمران وامرأة ابراهيم ، ونحوهن ، وفتى موسى ومؤمن آل فرعون ، وأبو بكر ، وابن ام مكتوم ، ومن دخل فى العموم كأضماره حيث قال: تعالى « ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله » الآية والنجاشى ، ووفده لقوله تعالى « ذلك بان منهم قسيسين ورهبانا » لنقل الثقات انهما فيهم نزلت .

المقصد الثالث

اذا عرفت معنى الولاية وترتيبها .

فاعلم ان سبب وجوبهما ، الاعمال الصالحة ، بان يكون الشخص المستحق لها موافقا فى المذهب ، موفيا بدين الله عز وعلا ، بمعنى أن تكون اخباره ومذاهبه مقبولة ، فمن استوفى ما افترض الله عليه من علم ما لا يسع جهله، وفعل ما لا يسع تركه ، وترك ما لا يسع فعله ، فقد حسنت هيئته وحالته ، والمعنى انها لا تجب على المكلف ، الا لمن علم منه خيرا ، وهو فعل المامورات وترك المنهيات ، ويثاب لاجلها المتولى ، المائل بقلبه وجوارحه ، الى المتولى المستحق للولاية ، وقيل يثابان عليها معا .

اما الاول فلادائه الفرض الواجب عليه .

واما الثانى فلطاعته واظهاره الحالة الحسنة ، التى تكون سببا للاقتداء به ، فالساعى فى الخير كفاعله ، ومن ضيع ولاية من وجبت ولايته ، فقد كفر ، فان كان من المنصوص عليهما ، أو نزل فيهم النص بعد التضييع ، فهو مشرك ، وقيل من ضيع ولاية من نزل فيه النص بعد التضيع ، انه منافق ، ومن تولى من لا تجب ولايته ، بان كان معه كبيرة وتولاه عليها فقد نافق ، ان لم يكن منصوصا عليه بالشر ، واشرك إن كان منصوصا عليه به ، وكذا من اخرها بعد وجوبها فقد نافق ايضا ، ان كان غير منصوص عليه بالخير ، واشرك ان كان منصوصا عليه ، نيرة وضد .

الولاية : البراءة ، فلا يجوز الانتقال من أحدها الى الوقوف فيمن

كانت ولايته أو براءته لذاته ، لا بالتبع لغيره ، كأطفال المسلمين الذاهبة ولايتهم ببلوغهم ، فانهم ينتقل فيهم من الولاية الى الوقوف ، فقول مشايخنا : : لا انتقال من الولايـة ، الا الى البراءة ، محمـول عليهم الولاية الذاتية ، وعليه فلا يرد اعتراض البدر الشماخى ، وتجب على الشخص ولاية نفسه ، وهى ، توبته عما صدر منه ، وانكفافه عن الذنوب فالباء فى قول لصـاحب العقيـدة ، وذلك بالتوبة الى آخره تصييرية لا سببية ، خلافا للثلاثى ، وكذا ولاية أطفاله ، وعبيده الاطفال ومواليه الصغار ، ومعنى ولاية الله لعباده : علمه بهم ورجوعهم الى دار الثواب ، وبمنازلهم فيها ، أى ثبوتهم واقرارهم ، قال البدر الثلاثى : الظـاهر أن ولاية الله لهم ، توفيقه لهم وهدايته اياهم لامتثال المأمورات ، وترك المنهيات ، قلت : وهو حسن ، غير ان تفسيره منازلهم بمراتبهم بعيد ، وأدلة أن الله موال لاوليائه قوله : « يحبهم ويحبونه » وقوله « الله ولى الذين آمنوا » الى غير ذلك من الآيات ، وكذا اجماع الامة ، أن الولاية من الصفات يوصف بها فى الازل ، فلا تنقلب على الصحيح ، فان أبا بكر لم يزل بعين الرضى ، ومعنى ما نقل عنه رضى الله عنه أن الله عادى ، فلم يوالى ، ووالى فلم يعادى ، الاشارة الى ذلك ، وليس المراد منها اثبات الافعال فى الازل ، لانه يستلزم من اثباتها فيـه اثبات المـوالى والمعادى فيه ، وهو محال ، بخلاف الاسماء ، فانها لا تقتضى أزمنة كما مر ، ومعنى ولاية العباد لله عز وعلا قبول جميع ما أمرهم به ، امتثالا ، وجميع ما نهاهم عنه ، تركا .

المقصد الرابع

في ولاية الاشخاص ، وهى الرابعة من وجوه الولاية ، وأدلة وجوبها كثيرة ، وغرضنا الاقتصاد ، قال الشماخى : ويستدل على وجوبها أيضا ، أدلة براءة الاشخاص ، فان الدليل اذا قام على براءة الاشخاص التى هى ضد ولاية الاشخاص ، قام على وجوب ولاية الاشخاص ، ولها فى غير المنصوص عليه شروط ، وأما المنصوص عليه ، فولاية توحيد ، وتركها شرك ، اذا تعين باسمه على لسان الرسول عليه السلام له ، كأسماء الانبياء ، وتلك الشروط : أن تظهر جلية ، ترضاها العين ، وأن ينقل عنه الوفاء ، فلا تسمع عنه الاذن الا ما يرضيها ، وأن يسكن القلب الى ما تؤدى اليه الحواس من حسن المذاهب ، بامتثال ما أمر به ، وترك ما نهى عنه ، وأن يوافقك فى مذهبك الخاص بك ، ومن أخرها بعد استكمال الشروط نافق فى غير المنصوص عليه من عند الله ، وفيه أشرك ، سواء كان الترك بالتصنيع ، أو بالجهل ، ومثله من تولى قبل العلم بالوفاء ، ومن ولاية الاشخاص ، ولاية البيضة ، وهى : الجماعة ، وهى : ولاية السلطان العادل ، وولاية كاتبه ووزيره وخازنه وجميع من كان تحت لولايته ، وولاية كل مشهور بالخير ، بل وجميع أئمة المسلمين وقادة الدين .

قال الشماخى : ومن ولاية الجملة عندى ، ولاية من كان تحت الولاية ، وقال الفاضل المحشى : ما حاصله ، أن ولاية الجملة لا قصد فيها الى حصة فى الخارج ، ولا يدخل فيها الا المؤمن عند الله ، بخلاف المتولى بولاية البيضة ، فانها ممن توالى ولا تزكى ، فالاحسن أن تكون قسما برأسه ، فعلى كلام الشماخى ، ترجع الولاية الى قسمين ، وهما

ولاية الجملة وولاية الاشخاص ، فان المعصومين اما جمل واما أشخاص ، والمراد بكاتبه ضبط ما يدخل اليه ، ويخرج منه فى الاموال ، وأمره ، ونهيه بالكفاية ، وبوزيره خادمه الحامل لثقله المعين له برأيه ، وبخازنه حافظ ماله ومحرزه بمن كان تحت لولاية من كان تحت أمره ونهيه ٠

قال الثلاثى : وفى التعبير به عنهما مجاز مرسل ، علاقته اللزوم من قبيل التعبير باسم الملزوم عن اللازم ، لاستلزام لواز السلطان أمره ونهيه ٠

قال الشماخى : وجهات الولاية أربع العلم بالوفاء ، والشهرة التى لا تدفع ، وشهادة العدلين ، وشهادة العدل الواحد ، ولو امرأة ، قال ابن جعفر ، أو عبد حكاه عن أبى المؤثر ، ويثبت العبد العدالة عنده ولا يشهد ، قال وفيه الخلاف ، الصحيح أن الولاية والعدالة تجبان بالعبد حملا على وجوب العمل بخبر العدل ، وهى : قضية أبى ميمون الخطابى ، مع ابن عباد المصرى ، من أصحاب أبى عبيدة رضى الله عنهم ، كما هو معلوم فى السير ، والمشهور فى الخبر ، لتمكن ولايته ورسوخها فى النفس ، لا يبرأ منه الا بشهادة ، كالامام العدل ، وأئمة المسلمين وقاداتهم فى الدين ، ومن تبرأ من متولى برىء منه ، واو كان متولى ، وهى قضية : ضمام ابن السائب رضى الله عنه ، ومن تبرأ منه متوليان برىء منه ، وهى قضية : جابر بن زيد فى قوله : لعن الله من لعنتما ، ومن ولاية الاشخاص ولاية من رجع من الشرك الى الاسلام ، لقوله تعالى : « قل الذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » ولقوله عليه السلام « الاسلام جب لما قبله » ٠

وقيل : لا يتولى فى هذا الزمان حتى يدين بالبراءة من الجبابرة ، ومنها أيضا : ولاية من رجع من دين الخلاف الى دين الوفاق ، اذا لم يمنعه من الولاية الا الخلاف الذى كان عليه ، وقد رجع عن جميع ما يدين به •

وقال الشماخى أيضا ، ومن ولاية الجملة عندى ، ولاية أطفال المسلمين ، ان لم يقصد الى معين ، وان قصد ، فمن ولاية الاشخاص لقوله تعالى : « والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم بايمان » الآية ، ولقوله عليه السلام ، « تمام رضاعتك يا بنى فى الجنة » ، وفى ولاية الاطفال من مماليكهم خلاف ، يعنى قال : بعضهم تجب وقال : بعضهم بالوقوف فيهم ، الى ظهور حالهم عند البلوغ ، وأما أطفال المشركين والمنافقين فقال : أئمتنا بالوقوف فيهم لقوله عليه السلام « الله أعلم بما كانوا عاملين ان لو كانوا عاملين » وقالت الصفرية وأصحاب الحديث : أن الاطفال بمنزلة الاباء ، فأطفال المسلمين مسلمون ، وأطفال المشركين مشركون ، وأطفال المنافقين منافقون ، وقيل : بولاية الجميع ، وهو قول معاذ بن جبل رضى الله عنه لقوله عليه السلام « كل مولود يولد على الفطرة » ، الحديث ، وقال ، النكار ، بالوقوف فى الكل •

المقصـــد الخامس

فى البراءة : وهى : البغض بالجنان ، والشـــتم باللسان ، والميل بالقلب والجوارح عن عارض لعصيانه ، وهى أربعة أوجه : وقيل سنة •

أعلم أن البراءة : من الفروض الواجبة على المكلف ، عند بلوغه ، كالولايه ، كما مر ودليل وجوبها قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء » الآية « ولا تتخذوا اليهود والنصارى » الآية ، « ولا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا » الآية فى أمثالها •

قال الشماخى أيضا : قـــد بين الله تعالى موضـــع الولاية بقولـــه « انما وليكم الله ورسوله » الآية ، الى « الغالبون » ، أى فقد تولى من توله الولاية ، وجعلها فى موضعها ، وتولى حزب الله ، واعتقد بمن لا يغالب ، وهو الله تعالى ألا تـــراه كيف حصر الولايـــة فيمن ذكر ، وأخلصها بالذين يقيمون الصلاة وأخلاها من المنافقين والكفار ، وقال تعالى « يـــا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا أباؤكم » الآيـــة الى « الفاســـقين » « ولا تتخذوا بطانة من دونكم » الآية « ولا تتولوا قومـــا غضب الله عليهم » ، وأدلة البراءة ، أكثر من أن تحصى ، وكذلك ما سمعت فى الحديث : [ليس منا فهو براءة] على اختيـــار ابن بركة ، وغـــيره من الائمـــة ، فبراءة الجملـــة توحيـــد وهى : البراءة من جميع المشركين والفاسقين ، ولو اناثا أو عبيدا أو أمواتا أو أحياء ، وكذا من أهل الوعيد ، وهم كل من ذكره الله تعالى على لسان رسوله ، وذمه باساءته وعصيانه ، وأوجب له النار والهلاك وهى من براءة الجملة •

قال الشماخى : هذا اذا أخذتها جملة ، وأما اذا تتبعتها تفصيلا فهى الى براءة الاشخاص أقرب ، وأهل الوعيد هم : هامان ، من جند فرعون وهو وزيره من أقارب موسى عليه السلام ، والنمرود وهو كنعان الجبار الآمر بحرق ابراهيم عليه السلام ، وامرأة نوح وامرأة لوط المشار اليها بقوله تعالى « كانتا تحت عبدين من عبادنا الصالحين » الى قوله تعالى الداخلين ، الآية ، وكذا سائر الامم المكذبة لرسلها ، وأخبر الله تعالى باهلاكها ، كعاد ، وقوم نوح ، وقوم لوط ، وأصحاب الأيكة ، وقوم تبع ، وأصحاب الرس ، والمعذبين لأصحاب الاخدود ، والذين اعتدوا فى السبت والذين كفروا من أهل المائدة ، وكل من مات على غير الاسلام .

وبراءة الاشخاص ، وهى : كل من رأينا منه شرا ، أو سمعناه عنه ، على ما ستقف عليه ، فتجب علينا البراءة منه ، والقصد اليه بها ، وبراءة السلطان الجائر ، وكاتبه ، ووزيره ، وخازنه ، وجميع من يعينه على ظلمه ، لا من كان تحت لوائه ، لانه ربما كان فيه مسلم فازمه تقية على نفسه أو ماله وبراءة كل من رجع من الاسلام الى الشرك ، أو من أهل الوفاق الى أهل الخلاف .

وأدلة وجوب براءة الاشخاص : قوله تعالى : « فلما تبين له أنه عدوا لله تبرأ منه » « وما كان للنبى والذين آمنوا » الى « الجحيم » « انا برآء منكم » الآية ، « واشهدوا أنى برىء مما تشركون » لانه كما قال الشماخى ، اذا تبرأ من شركهم ، فقد تبرأ منهم ، وقوله : لنوح عليه السلام « أنه ليس من أهلك » الى « الجاهلين » ، « ولا تصل على أحد منهم مات أبدا » ، وهى كثيرة ،وتجب البراءة من الشخص بأحد

أمور أربعة : أن يخبر الله عنه باسمه ، كفرعون ، وأبى لهب ، فالبراءة من هذا توحيد ، أو يقر بأنه مصر على صغيرة ، أو مقترف للكبيرة ، ولم يتب منها ، أو أن تشاهده بفعلها ، أو يخبرك عدلان فما فوق أنه فعلها ، أو أنهما تبرأ منه ، ولا يتبرأ من المشهور فى الخبر بالشهرة ، ولا بالشهادة ، أو أن يشهر فى الشر كأئمة الجورة •

تنبيه : المتولى اذا قارف كبيرة ، فعلينا استتابته ، فان أصر تبرأنا منه ، وقيل : يبرأ منه ، ثم يستتاب ، وان تكرر منه الفعل ، والتوبة ، فكذلك الحكم ، الى ثلاث ، ثم لا عليك منه ، قال أبو عبيدة : دائما حتى يكون الشيطان هو الخاسر ، ولا يتبرأ من الفاعل حتى الفعل كبيرة ، وان أخذت عن عالم واحد ، أن الفعل كبيرة فتبرأ ولا عليك ، ان سبق الأخذ ، والا فلا بد من اثنين : وهو على ما كان عليه ، حتى تسأل ان جهلت ، وأن تبرأ من متولاك تبرأت منه ، وهى قضية ضمام السابقة ، ولو كان المتبرىء متولى لك أيضا •

وقال أبو عبيدة ، من رأى متولى على فعل معصيته ، شبه الزنى ، وهو لا يعلم ما الحكم فيه ، فله أن يكفه عنه ، حتى يسأل ولا يتولى على ذلك الفعل ولا يبرأ ممن تبرأ منه ، وعليه أن يبقى من تبرأ منـه عـلى ولايته ، ان سبقت ، وليس عليه أن يكف عنه ، وان قال المتولى تبرأ منى فلان ، وفلان ، وهما متوليان برىء منه ، ومرتاب من جميع ذنوبه ، فلا يجزيه حتى يقصـد الى ذلك الذنب بعينه ، فيما بيننا وبينـه ، وقيل : يجزيه ، ومن قال برىء منى فلان ، على غير استحقاق فقيل : يبرأ منه ، لأنه رمى المتولى بكبيرة ، اذا نسب اليه ، أنه أوقع البراءة فى غير موضعها ومن قال : هذا الفعل كبيرة ، أو كفر ، ففعله ، فهو كما قال الشماخى :

الى البراءة أقرب ، ومن تبرأ من واحد من جماعة المسلمين فهو هالك ، قال : وبقى فى حفظى من آثار أهل فزان ، أن لا تتولى أحدا ولو أعجبك حاله ، الا أن أخبرك المسلمون بولايته ، قال : ونصوص المشارقة والمغاربة ، على أن الولاية بالظواهر ، وحكم السرائر الى الله تعالى ، وكذلك البراءة ، ومن لم يستتب متولى رآه ارتكب كبيرة فهو مثله ، واذا تبرأ أحد المتولين من الآخر على فعل ، وتبرأ منه الاخر لبراءته منه ، فليس على السامع منهما شىء ، حتى يتبين الامر ، وكذا الشاك فى المحرم ، مسلم ، والمستحيل هو الذى يرى راكب الزنا مسلما مثلا ، والمحرم الذى يراه غير مسلم ، وانما حكمنا على المصر على ذنب ولو صغير ، بالكفر ، والبراءة منه لكثرة الادلة وقوتها .

ومختصرنا لا يفى بالاستيعاب .

المرصـــد الرابع

فى الملل وهى الشرائع وأحكامها وما يتعلق بذلك وفيه مقاصد

الأول : يجب علينا مع البلوغ معرفة الملل وأحكامها ، وأصل الملة : من أملت الكتاب ، أما ملة الاسلام ، فهو اسم لما شرع الله على لسان أنبيائه ، ليتوصلوا به الى جواره ، وهو : قريبة المعنى من الدين ، والفرق بينهما ، على ما قيل : أن الملة تضاف الى النبى صلى الله عليه وسلم ، والدين الى الله تعالى — وأما سائر الملل : فهو اسم ما شرعه الشيطان ، والملل ست : واحدة فى الاســلام ، وخمس فى الشرك ، وقد أشـــار الى جميعها بقوله تعالى « ان الذين آمنوا والذين هادوا » الاية فمن لم يعلم الملل فهو مشرك ، ومن علمها ، فلم يعلم حكم الله فى أهلها ، فهــو كمن لا يعلمها ، فى أنه مشرك أيضا ، ومعنى علم ملة الاسلام : العلم بأنها ملة الاسلام ، وشريعته ، وبأن أهلها مسلمون ، ومعنى علم ما عداهـــا العلم ، بأنها ملل الشرك ، وشرائعه ، وبأن أهلها مشركون .

ومعنى علم حكم أهل الملل : العلم بأحكامهم الجارية فيهم ، ومعنى شرك بأهلها وجاهل حكم أهلها اتيانه بخصلة من خصال الشرك ، وقـــد ابتدأ الله عز وجل بملة الاسلام ، وقدمها اظهارا اشرفها والاهتمام بها ، اذ هى رأس الامر ، وعماده ، وعرفها بالموصول ، والجملة الفعلية ، قدحا لهم ، بتحديد كل خير فى كل زمان ، وأتبعهم بالذين هادوا ، لكونهم أهل كتاب ، ترجع اليه أحكام سائر الانبياء ، حتى نسخ بالقرآن بعد نسخ بعضه بالانجيل ، وعرفهم بالامرين ذما لهم بكثرة تلويهم ، ونقضهم

لما عاهدوا عليه ، ويتجدد لهم فى كل زمان أمر ، ولما ثبت الصابئون على واحدة ، وكذا النصارى ، عرفهما بالالف واللام وقدم الصابئين ، لكونهم أقدم ، وفى بعض الآيات ، تقديم النصارى لكونهم أهل الانجيل .

والمجوس : قوم يعبدون الشمس والقمر ، وينكحون ذوات المحارم ، ويزعمون أنهم على شريعة آدم عليه السلام ، « والذين أشركوا » هم : عبدة الاوثان ولفرط قبحها أخرهم الله سبحانه وتعالى — ومن أحكام ملة الاسلام أخذ الصدقات من أغنيائهم — ووضعها فى فقرائهم — والولاية والبراءة ، وأن يدعى من ضل منهم الى الهدى ، وترك ما به ضل فان بغى قاتله الامام حتى يرجع الى أمر الله ، وحل سفك دمه ، وحرم سبى ذريته وغنيمة أمواله ، ويجاز عليه بأن يخرج ، ويتبع ان أدبر اذا كان له مأوى يأوى اليه ، والخلف فى سلاح الباغى بعد انقضاء الحرب .

قال الشماخى : فالصحيح أنه يرد اليه ، وبذلك حكم أصحاب عبد الله بن يحيى ، وقيل : يدفن كما فعل أصحاب أبى بلال فى الرجل الذى فتكوا به فى داره ، فدفنوا معه ماله وسلاحه ، وقيل : يباع ، ويتصدق بخمسه مع الفقراء الذين شهدوا ، أو حضروا القتال ، وقال بعض : أئمتنا لا بأس للمسلمين أن يستعينوا بخيل ، ان وجدوها سارحة أو فى رباطها ان كانت لعدوهم ، أو قتلوا أهلها عليها ، وكذا السلاح ان قتلوا أهله ، أو من وجوده فى منازلهم ، وقال أيضا : أيما رجل دخل فى الاسلام فوجد شيئا من خيل أو سلاح ، وتشاوروا المسلمين فى صدقاتهم ، فان اتفقوا على أن يؤثروه به على أهل الجهاد جاز لهم ذلك .

قال الشماخى : بعد حكاية ، هــذه الاقوال والاحسن ترك حكايتهــا وتحل الدماء بالابتداء بالظلم ، وباظهار النفاق ، والارجاف ، وبالطعن ، وبقتل النفس ظلما ، وبالسعى فى الفساد ، وبتبديل أحكام الله ، الى غير ذلك من الوجوه المفصلة فى كتب الفقه •

وأما أحكام الملل الباقية : فالحكم فى أهل الكتاب منهم ، أن يدعوهم الامام الى الاسلام ، وهم : اليهود ، والنصارى ، بلا خلاف ، وحكم الصابئين عندنا كحكم أهل الكتاب ، لأنهم يقرأون الزبور ، ويعبدون الملائكة ، ويصلون الى القبلة ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما « أنهم قوم بين اليهود والنصارى ، اختاروا مطايب التوراة ، ومطايب الانجيل فقالوا أصبنا » وقيل : بين اليهود والمجوس ، وقيل : هم فرقتان فرقة تقرأ الزبور وتعبد الملائكة ، وفرقة تعبد النجوم ولا تقرأ كتابا ، فهذه على هذا ليست من أهل الكتاب ، فان جاءوا بالاسلام فلهم ما للمسلمين ، وعليهم ما على المسلمين ، والا فليدعوهم ، الى الجزية بالذل والصغار ، والقهر ، والهوان ، فان استكــانوا لذلك ودفعوهــا ، حرمت دمــاؤهم وأموالهم وسن ذراريهم ، وهل للمســلمين أكل ذبائحهم ، وقيل جميع طعامهم ونكاح الحرائر من نسائهم ، وصفة الدعوى ، أن يدعوا الرؤساء والامراء من أهل القرى ، وأهل البادية ، وقيل : أن أهل البادية يدعوهم فرادى ، ان علم لغتهم ، والا فبترجمانين أمينين ، وقيل : يجزى واحد ، فهذا حكم جميع أهل الكتاب عند عامة الفقهاء •

وسئل على عن النصارى من بنى تغلب ، فقال « ليسوا على النصرانية ولم يأخذوا منها الا شرب الخمر » وبه أخذ الشافعى ، وكان ابن عمر لا يرى نكاح الكتابيات ، واذا سئل قرأ « ولا تنكحوا المشركات حتى

يؤمن » وتأول المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم بالذين كانوا منهم وأسلموا لقوله تعالى « ومن أهل الكتاب أمة قائمة » الآية وقال : لا شرك أعظم من قولها عيسى ربها ، ولا يجوز نكاح امائهم ، خلافا لأبى حنيفة ، وان أبوا الجزية ، حلت دماؤهم وسبيهم وغنيمتهم ، وحرمت ذبائحهم ، ونكاح حرائرهم ، ومقدار الجزية ما يرى الامام •

قال الشماخى : وفى عقيدة نفوسة ، والجزية على كل بالغ عاقل منهم عشرة دراهم ، ولا يحل منهم غير الجزية ، وليس على النساء ، ولا على العبيد ، ولا على المجانين جزية ، ويزيدون على النصارى درهمين ، لعلف دواب المسلمين ، وحميرا يصطلون بها فى الشتاء ، اذا باتوا عندهم فى حال الجباية ، وقيل : فى غيرها خمسة عشرة ، وفى كتب المشارقة أربعة دراهم على الغنى ، ودرهمان على المتوسط ودرهم على الفقير ، وليس على الشيخ ، والراهب ، والطفل والعبد شىء وذلك فى كل شهر ، وقيل : كتب به عمر رضى الله عنه ، الى سهل بن حنيف حين ولاه على الكوفة ، واختلف فى الفقير المفلس ، فقيل : يعطى لأن غناه فى لسانه ، وقول أئمتنا من أهل المشرق أن لا شىء عليه ، وقول الجزيـــة منهم من أعظم النعم عليهم ، وانما سمى المأخوذ منهم جزية ، لانـــه يجزى عنهم ، دماءهم ، وغنيمة أموالهم ، وسبى صغارهم •

وحكم المجوس : كحكم أهل الكتاب ، الا فى ، الذبائح ، والنكـــاح لقوله عليه السلام « وسنوا بهم سنة أهل الكتاب » ، أى فى الجزية فقط ، وفى الكشاف وقد روى عن ابن المسيب أنه اذا كان المسلم مريضا فأمر مجوسيا أن يذكر اسم الله ويذبح فلا بأس ، وقال أبو المؤثر ان أمره بذلك فى الصحة فـــلا بأس ، وقد أساء ، والوثنية لا يقبل منهم غـــير الاسلام ، فان أبوا منه قوتلوا بعد الدعوة اليه ، ولا يقبل منهم صلح ، ولا جزية ، ويسبون ، ويغنمون ، وأما أهل مكة وهم قريش فلا يسبون ، لحرمة النبى عليه السلام وقيل العرب كلها •

المقصد الثانى

جملة ما أنزل الله سبحانه من الكتب على أنبيائه : مائة كتاب وأربعة كتب ، منها خمسون على شيث ابن آدم ، وثلاثون على ادريس ، وعشرة على ابراهيم ، وعشرة على موسى قبل التوراة ، والتوراة لموسى ، والانجيل على عيسى ، والزبور على داود ، والفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم ، وكلها أنزلت مكتوبة فى الالواح ، الا القرآن ، أعلم أن الله تعالى لما هبط آدم الى الارض فتاب عليه ، بعد أن لقنه كلمات دالة على نبوته لقوله « فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه » عقب ذلك بقوله « فاما يأتينكم من هدى » أى أبعث رسلا وأنزل كتبا بدليل قوله « والذين كفروا الى خالدون » فعمل آدم بموجب ما أمر الله به ، وانتهى عما نهى ، وأمر ببنيه ونهاهم فلما احتضر جمعهم وأوصاهم بدوام الطاعة لله سبحانه ، وأوصى عليهم ابنه شيث من بعده ، فأنزل الله عليه الخمسين كتابا ، وهو أول من تقلد بالسيف على ما قيل ، ثم أطاعه أخوته غير قابيل ، وكانوا يعملون بحكمها ، ثم لما احتضر أوصى الى ابنه أنوشى ، فلما احتضر أوصى الى ابنه نينان ، فأوص الى ابنه مهليل فأوص الى ابنه اخنخ ، وهو ادريس المشهور بهرمس الهرامسة ، وبالمثلث بالحكمة أى الملك ، والرسالة والحكمة ، والمراد من الرسائل فى قول نوح « ابلغكم رسالات ربى » رسائل جده ادريس ، ورسائل شيث ، وكان نزول التوراة على موسى بعد غرق فرعون ، وارتفع بنزولها ما وقع فى الامم قبلها من استئصال شاف من كذب نبيه ، الا ما وقع بالمعتدين فى السبت وأصحاب المائدة ، وأهل أنطاكية .

المقصد الثالث

المشهور أن جملة الانبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا ، فالمرسلون منهم ثلثمائة وثلاثة عشر ، وأهل الكافة منهم سبعة ، آدم وهو أبو البشر ، وأول الرسل الى بنيه ، ثم نوح ابن لامك بن متوشلح بن ادريس ، أرسل الى أهل الارض كافة ، بدليل الاغراق بعد التكذيب ، ثم ابراهيم بن تارح بحاء مهملة بن مجور ابن اشرع بن فالغ بن عابر بن شاتح بن ارفخشد بن نوح ، وقيل فى مكان اشرع سالوغ ، وقيل بين مولده والطوفان ألف وتسع وسبعون سنة ، وبين الطوفان وموت آدم ألف سنة وكسر ، وقيل ألف وسبعمائة وكسر ، ثم موسى بن عمران بن يعهد بن قاهث بن لوى بن يعقوب ، وقيل غير ذلك ، ثم داود بن ايشامن ذرية يهوذ ابن يعقوب ، ثم عيسى بن مريم ، ثم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين ، ودليل كل منهم من الكتاب ظاهر ، وقد نظمهم على الترتيب فى بيت وهو :

وآدم نوح والخليل كليمه
وداود عيسى والنبى محمد

والعرب منهم أربعة : أعنى من نطقت ألسنتهم بلغة العرب ، ممن ذكر فى القرآن ، وان لم تكن نسبتهم عربية ، وهم هود ، واختلف فى نسبه ، فقيل بن شالخ بن ارفخشد بن سام بن نوح ، وقيل بن الخويلد بن عاد بن سعيد بن عاد ، وقيل : بن عبد الله بن الخويلد ، وقيل : ابن عامر بن ارفخشد وهو عربى لسانا ونسبة لان عادا عرب ، ثم صالح بن عبيد بن جابر بن هود ، وقيل : ابن كانوه بن عبيد بن ثمود بن

يعقوب ، وثمود عربى وفى الكشاف ثمود بن عامر بن آدم ، ثم شعيب عربى اللسان من ذرية مدين بن ابراهيم ، وقيل : كان من أعمى وبه فسروا « انا لنراك فينا ضعيفا » ، ويرد ما ذكروه ، من أن شرط الرسول أن يكون سالما من آفة العمى ونحوه ، ويسمى خطيب الانبياء بحسن مراجعة قومه ، ثم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر ، وأربعة بعثوا بالسيف ، وهم : موسى بن عمران ، ثم يوشع بن النون بن افرائيم بن يوسف بن يعقوب •

قال الشماخى : وفى القياس أن يكون ممن أرسل الى الكافة ، لانه أمر باحكام التوراة وخليفة موسى من بعده ، ثم داود ، وفى حكمه سليمان وهو ممن يكون مرسلا الى الكافة فى القياس أيضا ، ثم نبينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين ، وأربعة منهم لم يموتوا الى الآن ، وهم عيسى بن مريم بنت عمران بن ساسان ، من ولد سليمان من سبط يهوذا بن يعقوب ، وادريس فى السماء ،والخضر وهو ابو العباس بن عامر ، وقيل : اسمه موسى وقيل فى نسبه وهو : سليمان بن ملكان بن فالغ جد ابراهيم ، وقيل : من ولد فارس ، وقيل : من ولد اسماعيل ، وقيل : عنه ذلك ، وكان قيل على مقدمة ذى القرنين ، الاكبر ، الذى كان فى زمان ابراهيم ، وبلغ الخضر مع ذى القرنين ، لهو نهر الحياة فشرب منه ولم يعلم به ذو القرنين ، وهو المشار اليه بقوله تعالى « فوجد عبدا من عبادنا » الآية ، وعيسى قيل : فى السماء الثالثة ، مكسوا بالريش كالملائكة عابدا لله فيها ، وادريس أيضا كذلك فى السماء الرابعة ، وقيل : فى السادسة ، وقيل : فى السابعة ، وقيل فى الجنة متخلقا بأخلاق الملائكة فى العرو من الشهوة والبول والغائط ، والرافع لعيسى السحاب ، ولادريس ملك موكل بالشمس ، ولم ينزل منها الى الآن ، وعيسى قيل

نزل منها ورجع اليها ، والله أعلم ، والياس بن ياسين بن الغران بن هارون بن عمران ، قيل : لما كذبه قومه ، واعتكفوا على بعل أى صنم ، وآمن به اليسع ، دعى الله أن يرفعه اليه ويؤخر عنه ملاقاة الموت ، فخرج مع اليسع فوجد فرسا من نور ، فأمر بركوبه فكساه الله الريش ، وألبسه النور ، وقطع عنه لذة المطعم والمشرب ، ويلتقى مع الخضر من بالموسم ، قيل : كل عام وهما فى الارض •

ومن له اسماء أربعة أيضا يعقوب سمى به لتعقبه بعد أخيه العيص فى بطن أمه ، واسرائيل ومعناه صفى الله ، وعيسى وهو المسيح ، ويونس وهو ذو النون ، ومحمد وهو أحمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين ، وقيل : بزيادة ادريس وهو اخنوخ ، وذى الكفل ، وهو الياس ، ثلاثة منهم سريانيون ، وشيث ، وادريس ، لما نقله أبو ذر عن الرســول عليه السلام ، والاجداد منهم ثلاثة ، آدم لانه أبو البشر ، ونوح لانه لم يبق نسل بعد الطوفان الاله ، وابراهيم لان الله تعالى سماه أبا لانه أبو العدنانيين من قريش ، وغيرهم وهو أبو رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان أبا لانه ، لان أمة الرســول فى حكم أولاده ، وأولــو العزم ، وهو القوة والصبر ، خمسة جميعها بعضهم فى بيت وهو :

أولو العــزم نــوح والخليل كلاهمــا
ومــوسى وعيسى والنبى محمـــد

وأحزم الحزمة : من جمع عزما ، وحزما ، والحزم : النهى ، وجودة الرأى ، وفى المثل ، احزم من فرخ عقاب ، واحزم من الحرباء لأن ، فرخ العقاب يعرف من صغره وقت تجربته ، أن الصواب له قلة الحركة ، اذا جاءه أبوه بطعامه ، لان وكره فى أعلى الجبل ، فلو تحرك سقط ومات والحر بالا تخلى ساق شجرة حتى تمسك بأخرى •

المقصــد الرابــع

فى معنى السنة

أعلم أن السنة : لغة : الطريقة ، والعادة ، واصطلاحها : قسمان ، أما فى العبادات فمــا ليس بفرض من المندوب اليه ، وأما فى الدليل : وهو المقصود هنا ، فهو ما صدر عن الرسول عليه السلام ، من غــير القرآن ، من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، وتحقيق ، ذلك أن يقال : الفعل اما أن يكون مجردا من القول الموافق له ، أو مقارنا له على وجه الامر ، أما الفعل المجرد ، اما ان يكون جليا ، كالأكل ، واللباس ، والقيام ، والمستحب : التأسى به ، لانه مباح ، واما أن يكون خاصا وقد ذكرناه فى النيل ، فالمستحب التأسى به أيضا فى غير ما حرم علينا منه ، لانه مندوب اليه ، واما أن يكون بيانا للنص من وجوب ، كأفعاله فى الصلاة والحج بقوله « صلوا كما رأيتمونى أصلى » « وخذوا عنى مناسككم » ، وقطع يد السارق من الكوع ، بعد قوله تعالى « فاقطعوا أيديهما » اذ اليد فى اللغة عامة الى المنكب ، واغتساله لمغيب الحشفة فيما أخبرت عائشة لقوله : « اذا التقى الختانان وجب الغســل » أو ندب كصــلاة ركعتى الفجر ، والركعتين بعــد المغرب ، لقولــه : « فسبحه وادبــار السـجود » أو اباحة ، كانتشاره بعد الجمعــة ، وهــو كثــير ، وامــا أن يكــون غير بيان للنص ، وهو معلوم الجهة والصفة من الوجوب ، كالختان لانه لو لم يجب لكان ممتنعا ، كما امتنع قطع بعض الاعضاء غــير ختــان ، والحد والصلاة بالآذان أو الندب ، كقصد مجرد القربة ، أو الاباحة كسائر أفعال الاباحة اذا فعلها ، فأمته مثله فيه مطلقا .

وقيل : فى العبادات فيه خاصة ، وقيل : هو بمنزلة مالم تعلم له جهة ، واما أن يكون غير بيان بالنص وله معلوم الجهة ، فيحمل بالنسبة الى الامة عندنا على الندب ، وقيل : على الوجوب لقوله تعالى « وما أتاكم الرسول فخذوه ، الآية وما فعله فقد أتى به وقوله « فاتبعوه » وقوله « فاتبعونى يحببكم الله » والامر للوجوب ، ولقوله تعالى « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة » ، لقولة عائشة : « اغتسلنا تعنى نفسها والنبى » حين سئلت عن مغيب الحشفة فأوجبوا الغسل أيضا ، وخلع نعله للصلاة فخلعوا فاقرهم ، وأجيب بأن ما أتاكم : معنى ما أمركم والاتباع أن تفعل مثل فعله على الوجه الذى فعله ، وكذا التاسى به والمتابعة بمثل ما أمر به ، أو نهى عنه وقول عائشة : بيان لقوله : « اذا التقى الختانان وجب الغسل » ، وخلع نعله بيان « لصلوا كما رأيتمونى أصلى » وقيل : للاباحة ، وقيل : للوقوف ، وقيل : ان فهم قرينة ، فندب ، والا فاباحة قال الشماخى : وهذا قول حسن ، ولا يعبد أن يحمل عليه قول أصحابنا ، والتقرير كأن يفعل فعلا بمحضر علمه به ، ولم ينكر انكارا واضحا كمرور كافر الى الكنيسة ، وكان قادرا على الانكار ، فاذا كان ذلك دل على الجواز من فاعله ومن غيره ، لان حكمه على الواحد كحكمه على الجماعة وان تقدم التحريم فهذا نسخ له .

تنبيه : الفعلان لا يتعارضان ، الا ان دلت قرينته على تكرار الأول ، فيكون الثانى حينئذ ناسخا له ، وان عارض القول نحو ، « من أصبح جنبا أصبح مفطرا » ، فالفعل خاص به بأنه أصبح جنبا من جنابة غير احتلام ، والقول متوجها الينا وان قامت قرينة على التأسى ودلت على تكرار الفعل ، فالمتأخر ناسخ ، فمثال الفعل الناسخ بالقول ، نهيه عن

الشرب قائما ، وورد عنه أنه شرب من زمزم قائما ، وان جهل التاريخ ، ولم يكن الجمع نفى حق الامة ثالثها المختار العمل بالقول ، لان دلالته أقوى ، لأنه وضع لذلك ولانه يعم الموجود ، والمعـدوم ، والمعقـول ، والمحسوس ، ولانه متفق عليها ، وذلك كقوله « لا تستقبلوا القبلة أو تستدبروها ببول أو غائط » مع حديث ابن عمر ، أن وجده صلى الله عليه وسلم بين لبنتين مسـتدبرا للقبلة مستقبلا لبيت المقـدس ، وهـذه المباحث محلها أصل الفقه .

المقصد الخامس

أعلم أن الكفر فى عرف الشرع ، يطلق عندنا تارة على الشرك ، وتارة على النفاق ، وهو ضد الايمان ، والكفران : جحود النعم ، والاول : نحو « ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم » الآية وهو فى القرآن ، والثانى : وهو عدم شكر النعم ، نحو « ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » الى « ومن كفر » الآية « ولا تصلى على أحد منهم » الى « كفروا » الآية « وعد الله الذين آمنوا منكم » الى « ومن كفر بعد ذلك » « ان تستغفر لهم » الى « كفروا بالله ورسوله » ، ودلائله من الكتاب والسنة كثيرة ، لا أن بعضها تحتمل الرجوع الى الاول ، وللامة فى الكفر خلاف وتشعب ، والشرك يكون بجحود ، كاعتقاد أهل الدهر ، والثنوية كما مر ، ويكون تسوية كشرك من عداهم ، والاصل فيه اعتقاد التساوى بين الله وخلقه فى صفة كالنصارى كما مر ، أو فعل كانكار الارسال أو ذات كالمجسمة •

فان قلت لاى علة جعلت بعض الكفر شركا وبعضه غير الشرك ؟

فالجواب أن تذكر علة الاخص ، فتقول : بعض المساوات ولو النفاق ، لقوله تعالى « فأعقبهم نفاقا فى قلوبهم » الآية ، وقيل أصله النفاق ، لقوله تعالى « فأعقبهم نفاقا فى قلوبهم » الآية ، وقيل أصله الخيانة ، وقد جمعها صلى الله عليه وسلم فى قوله « اذا تحدث كذب ، واذا اؤتمن خان ، واذا وعد أخلف » ، ونفاق الخيانة ، هو : تضييع الفرض وارتكاب الكبيرة بشهوة ، ومعنى نفاق التحليل والتحريم ، ما يقوله أهل الخلاف من غير الحق ، وما ارتكبوه بتأويل وديانة ، فحاصله : أن النفاق قسمان ، نفاق خيانة ، ونفاق تحليل وتحريم •

تنبيه : يجب فى العلة أن تكون غير زائدة على حد المعلول ، ولا ناقصة عنه ؛ فاذا كانت زائدة عليه وضمنت المعلول وغيره ، كان الجواب بالاثبات ، وكان فاسدا ، بمعنى أن يكون المجيب حينئذ مثبتا لكل فرد من أفراد الاعم ، معنى الاخص ، وحاملا للاخص على الاعم ، كقوله : انما صار الشرك شركا لأنه كفر ، فيعلل الاخص بالاعم ، فيكون مثبتا أن كل كفر شرك واذا كانت ناقصة عن حد المعلول قاصرة عنه ، كان الجواب : بالابطال ، وكان فاسدا أيضا بمعنى أن يكون المجيب حينئذ مبطلا عن غير الاخص ، أن يكون محمولا عليه الاعم ، كقوله : « انما صار الكفر كفرا لانه شرك » ، فيعلل الاعم بالاخص ، فيكون مبطلا عن غير الشرك من المعاصى ، أن يكون كفرا — وانما الصواب فى التعليل : أن يقال : انما صار الشرك شركا لعلة الجحود والمساواة ، وصار الكفر كفرا : لعلة الافساد الشامل لما ذكر ، وللخيانة ، والخلف ، وكذا الجواب فى الكفر ، والمعصية ، صوابا ، وخطأ ، لان كل كفر معصية من غير عكس ، كما ان كل شرك كفر من غير عكس ، فيعلل الكفر بما مر ، والمعصية ، بالنهى .

وكذا يقال : فى التوحيد والايمان ، فاذا قال : انما صار التوحيد توحيداً لانه لما كان مثبتا لكل فرد من أفراد الامم ، وهو : الايمان معنى الاخص ، وهو التوحيد ، وحاملا له عليه ، فيكون مثبتا أن كل ايمان توحيد ، ولو عكس . وقال : إنما صار الايمان ايمانا ، لانه توحيد لكان مبطلا من غير التوحيد ، من سائر الطاعات ، أن يكون ايمانا — فالصواب أن يقال : انما صار التوحيد توحيداً لعلة الافراد ، وصار الايمان ايمانا لعلة الأمر .

وكذا الجواب فى التوحيد ، والطاعة ، وهذا حكم باب العموم ، والخصوص ، وأما باب التضاد : مثل التوحيد والشرك ، فيعلل كـل منهما بصفته الخاصة بـه ، كالافراد ، والمساواة ، كمـا أن الفرق بين الطاعة والمعصية ، هو : الامر ، والنهى ، وبين الاستطاعة والزمانة ، هو : وجود الفعل وعدمه ، وبين القديم والمحدث هو : سلب الحدوث ، وسلب القدم ، أو يقال فيهما هو سلب العدم السابق : والوجود بعد العدم ، وكذا ما هو من هذا الباب ، وأما باب الاختلاف فانه يعلل كل من المختلفين بعلته الخاصة به ، مثل التوحيد والكفر ، فيقول : الفرق بينهما الثواب والعقاب ، ويقول : الفرق بين التوحيد والمعصية ، هو الامر والنهى ، لما أن التوحيد مفارق للمعصية من جهة ما كان طاعة ، كما أنه مخالف للكفر من جهة ما كان ايمانا ، وكذا الفرق بين الشرك والايمان ، هو : وجوب الثواب ، والعقاب ، وبين النفاق والطاعة ، هو : الامر والنهى وكذا ما هو بمعنى ذلك ، فيجب على المتكلم أن يحسن التعليل ، والفرق فى الابواب ، والا كان خاطبا وغرضنا الاختصار •

المقصد السادس

فى اطلاق الايمان على التوحيد والعمل

الايمان لغة : التصديق ، وشرعا : وجهان : توحيد كمعرفة الله ، ومعرفة الرسول ، ومعرفة ما جاء به ، وغير ذلك مما لايسع جهله ، وغير توحيد وهو : جميع ما أمر الله به ، ولو اماطه الاذى من الطريق ، واذا حصلت الطاعة حصل وجوب الثواب ولايمان ، واذا حصل الكفر حصل الكبير ، ووجوب العقاب ، فهذه الاسماء الثلاثة متلازمة .

فالتوحيد : قول ، ومعرفة ، فلا يسع جهل التوحيد ولا تركه ، ولا جهل الشرك ولا فعله ، وحاصل ذلك أن التوحيد : معرفة الله ، ومعرفة الرسول ، ومعرفة ما جاء به ، أنه حق ، والشرك : جهل ذلك وهو مصدر وحدة الله ، أى وصفته بالوحدانية ، والموحد بالفتح ، هو الله الذى وحد نفسه ووحده المؤمنون ، وهو من أفعال القلب واللسان بنية وتسامح صاحب العقيدة ، فى قوله : وهو قول وعمل ، فان قلت كيف يكون التوحيد عملا ، والمعرفة : انما هى بالقلب والاقرار : بيان له — قلت : لا خلاف أن التوحيد فى الحقيقة لا يكون عملا بالجوارح ، وانما أطلقه على العمل تبعا لغيره ، لما كان فى العمل من التقرب ، والتقرب توحيد — كما أطلق الشرك على عبادة غير الله ، لما فيه من التقرب اليه ، ومرجعه فى الحقيقة الى القلب ، وأيضا انما يدل على توحيد الاخرس ، بأفعاله ، وكذا غيره ممن : يجهل توحيده ، وعلى المكلف أن يصف الله سبحانه بجميع كمالاته ، ويخلص له العبادات ، ولا تغنيه المعرفة عن ذلك ، « فلما جاءتهم آياتنا مبصرة » الآية فلا يسع جهل الشرك ، لان جاهله لم يعلم التوحيد ، ومن لم يعلم فهو مشرك ، فجاهل الشرك مشرك وفاعله أن يعبد غير الله ، أو يتقرب الى الله بمعصيته ، أو بلسانه فقط .

المقصد السابع
فى معنى الالزام

الالزام : وهو : التكليف ، اما مضيق : وهو : ما وقته غير زائد على الفعل ، كالتوحيد وآخر أوقات الفرائض ، ورمضان ، كما مر ، واما موسع : وهو ما وقته زائد على الفعل ، كتفسير التوحيد ، وأول أوقات الفرائض ومن قال : أن الالزام قد يكون قبل الوقت فمن الموسع عنده ، لانه لم يجىء وقته ، واعلم ، أن وقت الموسع عندنا كله وقت للاداء ، ففى آى جزء أوقعه المكلف فيه ، فقد أوقعه فى وقتــه ، وقيل : يجب فى كل جزء العمل أو العزم ، وهو : مذهب الشافعى ، وقيل : آخره ، فان قدم ، فهو : نفل سقط به الغرض ، وهو مذهب الحنفية ، وقيل : أوله ، فان أخر فهو : قضاء .

والامر هو : طلب الفعل ممن دونك ، فينقسم الى الوجوب ، ان طلب بحث ، ومنع تركه كالامر بالتوحيد ، والفرائض ، وكل ما كان الامر به توحيد ، فالنهى عنه شرك — ، والى النــدب ان طلب ولم يمنع — والى التحدى وان قصد به التعجيز ، والى الوعيد ، ان قصد به السخط بالمأمورية — والى التهديد ، والى الدماء ، والى الالتماس لمن يساويك — والى الاباحة والى الاطلاق بعد الخطر ، والى الاذن ، والى الارشاد ، والى التأديب ، والى الامتنان والى الاكرام ، والى الاهانة والتسخير والى التهكم ، والى التكــوين ، والى التســـوية والى التمنى ، والى الاختصار ، والى الخير ، والى الانعام ، والى التعجب ، والى التكذيب ، والى التعجيز ، والى التفويض وارادة الامتثال ، والى الانذار ، والى المشاورة ، والى الاعتبار ، كذا قرروه ، ولا يخفى أن بعضها داخل فى

بعض ومحلها أصول الفقه — واعلم أن الامر من الله ، والالزام والتكليف : عبارة عن فعل الله سبحانه ، ويطلق عندنا على الايجاب والخطاب •

تنبيهات : الاول : الامر الالزام ، وغير الالزام ، والالزام اما توحيد أو فرض ، والفرض : اما فرض عين ، أو تخيير ، أو كفاية ، وغير الالزام توحيد ، وغير توحيد — فالتوحيد : كالتقرب بالنوافل ، وغير التوحيد : كالندب والمباح الثانى •

قال أصحابنا : الامر مع الفعل ، قال البدر الشماخى : وهو مشكل ، والاحسن : ان يعبر عن ذلك ، بأن تعلق الامر مع امكان الفعل لاحالة ملابسة الفعل ، فيتحدد وجود الامر والفعل لانتفاء فائدة التكليف ، وهو الابتداء ، فاذا لا يتصور الا مع التردد بين الفعل والترك ، فلا بد اذا أن يتقدم عليه خلافا — للاشعرى فى الاتحاد ، وأن التقدم اعلام ، لا أمر ، وأقل أوقات التقدم ، وقت السماع والفهم ، وأعنى به الخطاب ، وليس هذا محل بسطه •

الثالث : الامر : ان تجرد من القرائن فهو للوجوب عندنا مطلقا ، وقيل : شرعا ، وقيل : لغة ، وقيل : عقلا ، وقيل : للندب ، وقيل : للقدر المشترك بينهما ، وهو الطلب وقيل : مشترك بينهما ، أى حقيقة فى كل منهما ، وقيل : الوقف ، أى لا تدرى لايهما وضع ، وقيل : للاذن ، وهو القدر المشترك بينهما ، والاباحة ، وقيل : مشترك بينهما ، والتهديد وقيل : لارادة الامتثال ، وقيل : مشترك بين الاربعة ، والارشاد ، وقيل : للاحكام الخمسة ، وقيل : أمر الله للوجوب وأمر الرسول للندب ، واعلم : أن الامر قيل : وقته لارادة الامتثال ، وأن المندوب مأمور به ، وليس

بتكليف على الاصح فيهما ، لان التكليف الزام ما فيه كلفة ، أى مشقة والمباح : حكمه شرعى ، وفى كونه مأمورا به خلاف •

الرابع : اتفق الموحدون ، على أن الله موال ومعاد لم يزل ، وأنه لم يزل عالما بما كان وبما يكون وبأسماء أهل الجنة وعشائرهم وقبائلهم وعددهم ، وأنه وآلى المسلمين ، بمعنى أنه فقههم لدينه ووالوه ، بمعنى أنهم امتثلوا أوامره واجتنبوا نواهيه ، وعادى الكافرين وعادوه على الضد من ذلك ، ولا يقال والى الله نفسه ، ولا لم يزاليها لعدم ورود الشرع بذلك •

المقصد الثامن

تقدم ، أنه يجب علينا أن نعلم : أن لله جملة الملائكة وهى الاجسام النورانية اللطيفة القادرة على التشكل بالاشكال الحسنة المختلفة : وعلى الافعال الشاقة ، ونقصد الى جبريل منهم ، وهو عبد الله سبحانه . أنه الملك النازل بالوحى على الانبياء ، ونتولاه ونعلم أنه رسول رب العالمين ، الى الرسل عليهم السلام ، ومن جهل كونه من الملائكة أشرك ، وقيل : لا اذ لا دليل عليه من الكتاب ولا من السنة ، وأن نعلم أن جملتهم غير جملة الانس ، وغير جملة الجن ، وأن كل واحدة غير الاخرى ، ومن جهل ذلك أشرك ومن وصفهم بالذوات ، قيل : أشرك ، لانه وصفهم بالشهوة والخطأ فى صفة الملائكة شرك وفى صفة الله تعالى نفاق ، وفى الحديث أن الملائكة تتأذى بالروائح الكريهة ، وكذا من وصفهم بالاكل والشرب ، ونقل عن الماوردى ، أن الملائكة تأكل من شجرة الخلد ، ومن وصفهم بالتناسل وبالانوثية أشرك سماعا ، لانه راد على الله سبحانه ولا يوصفون بلحم ، ولا بدم ، ولا ببول ، ولا بغائط ، ولا بنوم ، ولا بذكورية ، ولا يتفاوت موتهم ، ومن قال : لا يفنون ، أشرك ، وقيل : خلقتهم متفاوتة ، ويوصفون بالأيدى والارجل والعواتق ، والاجنحة ، والافواه ، والاذان ، وبأنهم ملزومون ، مكتسبون ، مأمورون ، مكلفون عقلا ، ويدل على أنهم مكلفون ، خوفهم ، واشفاقهم ، ورغبتهم ، ومعنى قول الامام عمروس بن فتح : أن — الملائكة تكتسب ، وليس عليها تكاليف ، المعنى اللغوى : وهو المشقة ، لا الاصطلاحى ففى الحقيقة ما خالف ، ومن قال : يعصون الله تعالى أشرك ، وفيمن وصفهم بالاجتهاد ، خلاف .

ويجب علينا ولاية جملتهم بالترحم ، لان الرحمة وسعت كل شىء ، دون الاستغفار لانهم ليسوا بمذنبين ، ويوصفون بأنهم لا يفترون عن

العبادة ، وأنهم يصلون ويصومون ويحجون ، ويسبحون ، ويستغفرون ، ويهللون ، ويكبرون ، الى غير ذلك من العبـادات وأنواع الطاعـات ، وعلمهم الالهام عليهم ، وليس عليهم من شرائع بنى آدم ، وعليهم مـا كلفوا من ما كلفوا به من الولاية ، والبراءة ، والتوحيد ، والكف عـن الذنوب ، لانهم طبعوا طبع من لا يعصى ، والاستغفار للمؤمنين ، ولا يقال : فيهم طبعوا على الطاعة ، لاستلزامه الجد وسقوط الثواب ، وفى تسميتهم بالانبياء ، خلاف •

وهل يقال : بلغ أو رجال ، قيل : ذلك ثقيل ، ونحب لهم ما يوافق طبائعهم •

قال الشماخى : والاصح أنهم أفضل من بنى آدم ، وفى المسـألة خلاف مشهور ، وقيل : أن الذى يوافق طبائعهم هو : وصول الهدايا الى المسلمين ، والعقاب للكافرين ، وقيل : من دعى الملائكة بالجنة أو قال : ثوابهم الجنة ، أو استغفر لهم من العصيان ، فقد كفر ، وقال أبو عمرو : فى قوله تعالى « وعلى الاعراف رجال » قيل هم الملائكة ، وقيل : قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم ، هذا القول خطأ ، وخلفه ، لان من مات على الكبيرة فالوعيد له لازم ، لان سيد الاعمـال خاتمته ، وأعماله كلهـا محبولة ، قال الشماخى : هـذه غفلة من أبى عمر : لأن من مات عـلى التوبة استحق الجنة ، وليس لهم منزلة السابقين ، فيحبسون لقصور أعمالهم ، الى أن يأذن الله لهم ، قلت : حاصله : أنه يحتمل أن يكـون هؤلاء ماتوا على التوبة ، والحال : أنهم لا أعمال لهم حتى يدخلوا الجنة ، فيحبسون على الاعراف ، الى الاذن بدخولها ، بسبب توبتهم •

قال صاحب الحواشى : وفى قوله غفلة تنكيت على أبى عمر ، بأنه لم من مات على التوبة من أصحاب السيئات ، فجعل الشماخى هذا هـو قول المراد ، بمن استوت حسناتهم وسيئاتهم ، لكن قد يقال : لا غفلة ،

ولا يصح الاستواء ، لأن صاحب الكبيرة حبطت حسناته ، وصاحب التوبة محيت سيئاته ، فأين الاستواء ، فالقول به خطأ كما قال أبو عمر .

وروى عن الحسن : لما قيل له قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم ، أنه ضرب على فخذه وقال لهم : قوم جعلهم الله على عرف أهل الجنة ، وأهل النار ، يميزون البعض عن البعض ، والله لا أدرى ، لعل بعضهم الآن معنا ، قال الشماخى : ومما يقوى هذا القول ، أن الله تعالى ذكر أصحاب الجنة ومقالتهم ، وأصحاب النار ومقالتهم ، ومناظراتهم ، وما جرى بينهم ، فوسط بين المقالتين ذكر قوم توسط حالهم بين حاليهما ، فى المكان ، والمنزلة ، أما المكان : فقوله : « وبينهما حجاب وعلى الاعراف رجال » ، وأما المنزلة : والمقــام ، فالخوف والرجاء فى قولــه « وهم يطعمون » « لا تجعلنا مع القوم الظالمين » ، ان الجزاء على قدر العمل ، وكذا التقدم والتأخر على حسبه أيضا ، وقيل : قوم فيهم عجب ، وفيه نظر ، فانه من أعظم الذنوب ، وقيل : قوم عليهم ديون من غير اسراف ،

قال الشماخى : هذا أحسن ، لانــه من القرآئن ، وفيــه خبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقال ابن محبوب : يقر بما عليه وليس شيء ، ويعنى المدين بغير مسرف ، اذا لم يجد الوفاء .

قال الشماخى : والله أعلم بصحة ذلك عنه ، وقيل : قوم خرجوا الى الجهــاد بغــير اذن أبائهم ، وحســنه أيضــا ، وقيل أنهم ذرارى المشركين ، والمنافقين الصبيان ، وقيل : هــم الاشراف من الملائكــة ، والانبياء ، والشهداء ، وفيه نظر أيضا ، وفيه اثنا عشر قولا .

وقال القرطبى : واختلف العلماء فى تعيين أهل الاعراف على اثنى عشر قولا .

الأول : أنهم من تساوت حسناتهم وسيئاتهم ، قاله : ابن مسعود ، وكعب ، وابن عباس .

الثانى : أنهم قوم صالحون فقهاء علماء ، قاله : مجاهد .

الثالث : هم شهداء ، قاله المهدوى .

الرابع : هم فضلاء المؤمنين والشهداء ، وفزعوا من شغل أنفسهم ، وتفرغوا لمطالعة أحوال الناس ، من ذكره القشيرى .

الخامس : المستشهدون فى سبيل الله ، الذين خرجوا عصاة لوالديهم ، قاله : شرحبيل بن سعيد .

السادس : هم العباس ، وعلى ابن أبى طالب ، وجعفر ذو الجناحين ، ذكره الثعلبى عن ابن عباس .

السابع : يشهدون يوم القيامة على الناس بأعمالهم ، ذكره الزهراوى ، واختاره النحاس .

الثامن : هم قوم أحياء ، قاله : الزجاج .

التاسع : هم قوم كانت لهم صغائر ، حكاه ابن عطية .

العاشر : هم أصحاب الذنوب العظام من أهل القبلة ، ذكره ابن وهب ، عن ابن عباس .

الحادى عشر : هم أولاد الزنا ، روى ذلك عن ابن عباس .

الثانى عشر : أنهم الملائكة المكلفون بهذا السور ، يميزون المؤمنين من الكافرين ، قبل ادخالهم الجنة ، وانما نقلتها برمتها مع ما فيه من التكرار لبعض ما تقدم ، لاشتمال غالبها على النسبة ، والقائلين بها ، وفى بعضها ضعف ، ولا يخفى ، والاعراف هو أعراف الحجاب ، والسور المضروب بين الجنة والنار ، وهو أعاليه جمع عرف استعير من عرف الفرس ، وعرف الديك ، والله أعلم .

المقصـد التاسع

اعلم أنه يجب علينا أن نعلم ، أن جملة المسلمين من بنى آدم غير الانبياء والرسل ، وجاهل ذلك مشرك ، وولايتهم توحيد ، والامر بها والتقرب والاستحلال توحيد ، والانكار لها والتحريم والجهل والتخطئة شرك ، وأن نعلم أن الانبياء كلهم من نسل آدم ، وأما الرسل فلا يجب علينا ، والا لوجب علينا تكفير المخالف فى أنه قد يكون من غير بنى آدم .

واختلف فى الجن هل يبعث اليهم رسول ؟ أم لا ؟ فتعلق القائلون به بظاهر قوله تعالى « ألم يأتكم رسل منكم » والخطاب للجن والانس ، ولا فرق بينهم ، لانهم كلهم مكلفون ، ولانهم يرسل منهم انس ، وبـه ألف ، والجمهور على أن الرسل من الانس خاصة ، وانما قال « رسل منكم » لانه لما جمع بين الثقلين فى الخطاب صح ذلك ، كقوله « يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان » قال الشماخى : والاحسن أن المراد أنه أرسل الرسل من الجن اليهم ، لقوله تعالى « ولو الى قومهم منذرين » ونقل عن الكعبى : أن الرسل ، قبل أن يبعث محمد صلى الله عليه وسلم ، يبعثون الى الانس ورسول الله الى الانس والجن .

قال أبو عمر عن بعض الكتب عن النظام ، ما من رسول الا وقد بعث الى الناس كافة والى الجن كافة ، وليس علينا أن نعلم أن شرائعهم متفقة أو مختلفة ، قال الله تعالى « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » وقال عليه السلام « نحن معاشر الانبياء أخوة لعلات أبونا واحد وامهاتنا شتى » أى أبوهم دين الاسلام ، وأمهاتهم شرائعهم ، وعلينا كما مر ، أن نعلم أن آدم رسول الله الى أولاده ، وجاهل آدم مشرك ، ومن قال : لا تجب على

لأبى ذر ، حين سأله عن أول الانبياء ، قال : « آدم » قلت : « يا رسول
لأبى ذكر ، حين سأله عن أول الانبياء ، وقال : « آدم » قلت : « يا رسول
الله أكان نبيا مرسلا » قال : « نعم » وبعضهم قـال : ليس علينا من معرفة اسمه ، ولا نبوته ، ولا رسالته شىء ، اذ ليس فى القرآن ، ولا فى السنة نص ، ولا أثر فى ايجابه ، حكاه الجيطالى عن أبى يعقوب ٠

ومن قال : لا أعرف محمدا ، فقد أشرك ، ومن قال : ليس على من معرفته شىء ، فقد نافق ، ، وهو قول : ابن الحسـين وشيخه ، وهـو عيسى بن عمير ، وروى فى الحديث أن أبا البشر ، انما سمى آدم لانه خلق من أديم الارض كلها فخرج ذريته ، بين أبيض ، وأسود ، وأحمر ، وأسمر ، وأشهب وصلب ، وطيب ، وخبيث ، وخلقت حواء ، من ضلعه القصير اليسرى ، وقيل : اليمنى ليسكن اليها ، لانه اذا كانت منه ، كالبضعة من جسده ، كان أبلغ فى المحبة والسكون ، وهذا باق بين الرجال والنساء ، وفى الحديث « أن المرأة خلقت من ضلع عوجاء ، فـان ذهبت تقيمهـا كسرتها وكسرها طلاقها » ٠

المقصد العاشر

فى من يستحب معرفته من الملائكة

يستحب لنا أن نعلم : من الملائكة احدى وعشرين ملكا ، منهم أربعة يختلفون على ابن آدم ، بين الليل ، والنهار ، وهم : الحفظة ، واثنان مزكيان لعمله ، وثمانية حملة العرش ، ورضوان خازن الجنة ، ومالك خازن النار ، وجبريل وميكائيل ، واسرافيل ، وعزرائيل ، واللوح المحفوظ ، وملك الالهام .

قال الشماخى : أعلم أنهم اختلفوا فى عدد الحفظة ، فقيل : اثنان ، لقوله تعالى « عن اليمين عن والشمال قعيد » والمشهور : انهم أربعة بين الليل والنهار كما مر ، وقيل : ستة بالليل ، وستة بالنهار ، وقيل : لا حصر فى ذلك ، بل تكثر وتقل لقوله عليه السلام « رأيت بضعا وثلاثين ملكا يبتدرون أيهم يكتبها » ، أو لا يعنى فى قول الاعرابى خلفه فى الصلاة ، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، وذلك مشهور نقل عن الغزالى انه روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، « أن لكل مسلم مائة وستين ملكا يحفظونه من الشيطان ، ويكتبون ما عليه يؤجر ويوزر » ، قال مجاهد : يكتبون كل شىء ، وبعد موتهم يقفون على قبورهم ، يكبرون الله ويهللونه الى يوم القيامة ، وثواب ذلك للمؤمنين الصالحين ، أو يلعنوهم ، كذلك ان كانوا طالحين ، قال تعالى « ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد » « له معقبات » الآية ، أى جماعة من الملائكة ، تعقب فى حفظه وكلاءته ، والاصل متعقبات ، أى يعقب بعضهم بعضا ، أو يعقبون ما يتكلم به ، يكتبونه ويحفظونه ، من أجل أن الله أمرهم بحفظه ، وقرىء بأمر الله ، أو يحفظونه من بأس الله ، ونقمه ، وقيل : يجتنبون

الآدمى عند غائطه ، وجماعه ، وقيل : اثنان يحفظانه ، واثنان يكتبان عمله ، وأربعة يتخلفون بين الليل والنهار ، يشهدون عليه •

واختلف فى اللوح المحفوظ ، فقيل جبهة ملك ، وقيل لوح من درة بيضاء طوله مسيرة خمسمائة عام ، وعرضه كذلك ، فيما كتب به يزيد بن مسلم ، الى جابر ، ما أول ما خلق الله ؟ فأجابه بالقلم ، والعرش ، والماء قال الشماخى : ولا أدرى أيهما تقدم •

تبيهات : الأول : اختلاف العلماء فى الافضل من السماء والارض ، فقال بعضهم : الارض أفضل لانها مسكن الانبياء عليهم السلام ومدفنهم ، ولوقوع الصلاة والحج ونحوهما فيها ، مالا فى السماء ، وقيل : السماء أفضل ، لانها لم تقع فيها معصية أصلا ، ولانها مسكن الملائكة عليهم السلام ومحل الشمس ، والقمر ، والكواكب ، ونزول الوحى ، وغير ذلك •

قال الثلاثى : ومحل الخلاف ، فى غير قبور الانبياء ، لانها أفضل منها باتفاق ، خصوصا قبر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، فانه أفضل مما ذكر ، ومن العرش والكعبة وسائر بقاع الدنيا العلوية والسفلية •

الثانى : قال الثلاثى : لعل المراد من تزكية الاعمال مدحها عند الله ، عند عرضها عليه ، الثابت بقوله صلى الله عليه وسلم « تعرض أعمال العباد على الله عز وجل كل يوم اثنين ويوم خميس » •

الثالث : قال أيضا : المراد بحملة العرش : وهو الجسم النورانى العلوى المحيط بجميع الاجسام ، أنهم فى الدنيا أربعة ، وفى الآخرة ثمانية ، لقوله تعالى « ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية » ، أى فوق رؤوسهم يوم القيامة ، ثمانية ملائكة ، تلك الاربعة الحاملة له فى الدنيا ، وأربعة أخرى تعينها ، من شدة طول ذلك اليوم ، وبين أكتافها وركبها مسيرة خمسمائة عام ، وبين شحمة أذنها وعوائقها مسيرة سبعمائة عام ، وبين أكعابها وأسفل أقدامها مسيرة خمسمائة عام ، ولما خلقهم الله تعالى قال لهم : احملوا عرشى فلم يقدروا على حمله ، فخلق اكل واحد منهم أعواننا مثل جنود السموات السبع والارض السبع ، وما فى الارض من الحصى والثرى ، وقال لهم : « احملوا عرشى » فلم يقدروا ، فقال لهم « فقولوا لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم » ، فقالوها فحملوه ، ونفذت أقدامهم فى الارض السابعة على متن الريح ، ولم تستقر فكتب فى كل منها اسما من أسماء الله تعالى فاستقرت .

وقيل : الحامل له ثمانية آلاف ملك ، وقيل ثمانية ، صفوف من الملائكة ، والمراد بجبريل ، أى عبد الله النازل على الانبياء والرسل بالوحى كما مرر ، وبميكائيل أى عبد الله الموكل بالنفخ فى الصور .

ويقال : أن الله تعالى يظهر الاقضية التى قضاها فى الازل ليلة النصف من شعبان ، ويأمر السفرة الكرام بنسخها من اللوح المحفوظ ، فى صحائف ، وأعطى منها صحيفة الارزاق المكتوبة فيها رزق كل واحد ، من الخلق ، فى تلك السنة من تلك الليلة ، الى مثلها من العام القابل ، لميكائيل وصحيفة الحروب ، والزلازل ، والخسوف ، المكتوب فيها جميع ما يقع من تلك المذكورات ، فى تلك السنة ، من تلك الليلة الى مثلها من

العام المقبل ، لجبرائيل ، وصحيفة الاعمال المكتوب فيها جميع ما يقع من العباد من الاعمال ، فى تلك السنة من تلك الليلة ، الى مثلها من العام القابل لاسرافيل ، صاحب السماء الدنيا ، وصحيفة المصائب : والموت ، المكتوب فيها جميع ما يقع منها فى تلك السنة ، من الليلة الى مثلها من العام القابل ، لعزرائيل أى عبد الجبار ، قلت : الذى رأيته فى غير واحد من كتب أسرار الحروف ، أن الموكل بالحروف ، والخسوف والزلازل ، والصواعق ، انما اسرافيل عليه السلام •

الرابع : المراد باللوح المحفوظ ، أى المصون فى علم ما أبرزه الله تعالى لخلقه ، من نحو الامر والنهى والوعد ، والوعيد ، والايجـــاد ، والاعدام — قال البدر الثلاثى : فهو على هذا ملك وقيل : جبهة ملك ، وقيل درة بيضاء ، وقيل : انه جسم نورانى ، كتب فيه القلم باذن الله سبحانه ما كان ، وما سيكون ، وما هو كائن ، وفى بعض الاثار : أن الله تعالى لوحا ، أحد وجهيه ياقوتة حمراء ، والاخرى زمردة خضراء ، النور فيه يخلق وفيه يرزق ، وفيه يحى ويميت ، وفيه يفعل ما يشاء فى كل يـــــوم •

الخامس : المشهور أن القلم جسم نورانى ، خلقه الله سبحانه ، وأمره فكتب كل ما كان وما يكون الى يوم القيـــامة ، وأن المراد بملك الالهام الملك الموكل بايقاع ما شاء الله باذنه من الامور فى قلب من شاء من عباده ، والله أعلم •

المقصد الحادى عشر

فى الاشهر الحرم

الاشهر الحرام : أى العظيمة ، أربعة ، وسميت تلك الازمنة أشهر ، لشهرتها ، ولان الناس ينظرون الى الهلال فى أولها ، ويشهرونه ويسمى القمر هلالا من تلك الليلة الى الثالثة ، ثم يسمى قمرا واحد منها فرد ، أى متفرد عن الثلاثة لبعده ، والثلاثـة سرد ، أى مسرورة متواليـة فى الوجود ، فالمنفرد رجب ، وسمى بذلك : لترجبهم أى لتعظيمهم لـه ، والمسرودة ذو القعدة بالفتح ، وهو أشهر من الكسر ، والضم غريب وان حكى ، وسمى بذلك : لقعودهم فيه عن القتال ، وذو الحجة بالكسر ، هو أفصح من الفتح وسمى بذلك : لوقوع الحج فيه فى الاسلام ، وفى الجاهلية ، تارة ، يكون فيه وتارة يكون فيما بعـده ، على التـوالى ، والمحرم بالضم وسمى بذلك : لتحريم القتال فيه ، وقيل : لتحريمه الجنة فيه على ابليس .

قال الثلاثى : ودخوله الا لمعرفة ، دون بقية الشهور ، لانه أولها ، ولانه قيل هذا الشهر الذى يكون أول السنة العربية ، قال : كذا قيل ، والصحيح أنهما فيه للمح الوصف ، وانما كان هذا الاسم فيه علما عليه ، دون باقى الاشهر الحرم ، لان التحريم فيه أشد منه فيها ، لانه أفضل منها ، وكأن اكتسب أمرا زائدا بسبب تلك الفضيلة ، وسميت الاشـهر حرما : لان الله تعالى حرم فيها القتال على العرب ، فى ذلك الزمان ، فاذا دخلت تلك الاشهر نصلوا الاسنة ، وغمدوا السيوف ، ولا تسمع فيها مقعقعة السلاح ، وانما حرم فيها القتال : ليأمن الحج ، فى طريق مكة ذاهبا ، وراجعا ، بالنظر الى السرد ، والى الفرد ، لان الناس ، كانوا يحجون فيه النافلة .

وقال بعض المحققين : معنى كونها حرما : أن المعصية فيها أشد قوبة منها فى غيرها ، وان الطاعة أشد فيها من غيرها ، وكانت العرب تعظمها جدا ، حتى لو لقى الرجل منهم فيها قاتل أبيه ، لم يتعرض له بشىء تعظيما لها ، وقد شدد أصحابنا فيمن لم يعرفها ، واختلف فى أولها ، فقيل : ذو القعدة ، فذو الحجة ، فالمحرم ، فرجب ، فهى من سنتين . وقيل : المحرم ، فرجب ، فذو القعدة ، فذو الحجة فهى من سنة واحدة ، على هذا قال ، والراجح الأول ، لقوله عليه السلام فى خطبة حجة الوداع « الا ان الزمان قد استدار كهيئته ، يوم خلق الله السموات والارض » أى أن الاشهر قد رجعت الى ما كانت عليه ، وعاد الحج فى ذى الحجة ، وبطل الامر الذى كان فى الجاهلية ، وأن حجة الوداع وافقت — ذو الحجة ، وكانت حجة أبى بكر رضى الله عنه قبلها فى ذى القعدة .

قال : وتظهر فائدة الخلاف فى كونها من عامين ، أو من عام واحد ، فيمن نذر صومها مرتبة ، فعلى الاول يبدأه من ذى القعدة ، وعلى الثانى : من المحرم ، ولما كان الاشهر محرم مزيد فضل على شهور العام ، ناسب أن يبدأ بأحدها ، فجعل أولها المحرم ، لان الاشياء تبتدىء غالبا بأشرفها ، وليتوسط أحدها ، وهو : رجب لنعم بركته ، طرفى العام ، وليختم بالبقية وهى : ذو القعدة ، وذو الحجة ، لتتسم بركة الطرف الثانى ، لان الطرف الاول له بركتان : ابتداءه بالمحرم ، وأخذه جزءا من رجب ، ولهذا رتبت الاشهر الحرم ذلك الترتيب ، وانما كان الابتداء بشهر منها ، والتوسط بآخر منها ، والختم بشهرين منها ، ليوقع فى الآخرين الحج ، الذى هو ختام الاركان الاربعة ، المشتملة على مال محض ، وهو الزكاة وعمل بدن محض ، اما بالجوارح ، وهو الصلاة وما بالقلب ، وهو الصوم ، لانه الكف عن المحرمات ، وعمل مركب من مال وبدن ، وهو الحج ، فلما جمع المال والبدن ناسبت أن يكون له شهرا من الأربعة .

المقصد الثانى عشر

أشهر المدة التى وقع فيها صلح للنبى صلى الله عليه وسلم مع المشركين : أربعة أشهر : مشار اليها بقوله تعالى « براءة من الله ورسوله » الاية ، المحرم ، وصفر ، وربيع ، الاول ، وعشرة أيام من ربيع الاخر ، وسماها شهرا تغليبا لها ، لشرفها على باقيه ، قال الثلاثى : ففيه مجاز التغليب لعلاقة الصحبة ، والمجاورة ، أو دونه لعلاقة الكلية ، والبعضية ، أو هما معا ، حيث عبر باسم الكل عن البعض تعبيرا لها مجازيا ، ارساليا علاقته ، ما ذكر ، كما فى قولنا : رأيتك سنة كذا ، وفعلت كذا فى شهر كذا ، وأنت انما رأيته فى بعض السنة ، وفعلته فى بعض الشهر ، واطلاق الجمع على ما فوق الواحد ، وقيل : هى عشرون يوما من ذى الحجة ، والمحرم ، وصفر ، وربيع الأول ، وعشرة أيام من ربيع الآخر ، وقيل : هى عشرون يوما من ذى القعدة ، الى عشرة أيام من ربيع الاول وقيل : هى الاشهر الحرم المتقدمة لصيانتها عن القتال ، والقتال فيها ، والى ذلك الصلح أشار تعالى بقوله : « وان جنحوا للسلم فاجنح لها » وصفر بفتح الصاد والفاء مأخوذ من صفر ، والخلو ، وسمى بذلك : لخلو مكة فيه من أهلها ، لخروجهم فيه الى الحرب ، وقيل : لان وضع هذا الاسم وافق زمان خروجهم ، وتركهم ديار القوم صفرا لا ديارهم ، واستظهر وسمى ذلك : الشهران ربيعين لارتباع الناس فيهما ، أى اقامتهم فيهما بلا غزو ، وقيل لأن وضعهما وافق ارتفاع الارض واستظهر أيضا .

المقصـد الثالث عشر

الاشهر التى يوقع فيها الحج : شوال ، وذلك لشيل الابل أذنابها للطروق ، حين الوضع له ، وقيل لشول أرباب اللقاح فيه ، أى لقلـة اللبن عنهم ، وذو القعدة : وعشرة أيام من ذى الحجة ، واليـه ذهب أصحابنا ، وأبو حنيفة ، وقال الشافعى : هى الشهران ، وتسعة أيام من ذى الحجة ، وليلة النحر الى طلوع الفجر ، وقال مالك : الأشهر الثلاثة بتمامها ، وقال بعضهم : الأولان منهما ، وعشرون يوما من الاخير .

قال الثلاثى : وتظهر فائدة الخلاف ، فى طواف الافاضة ، فانه يجوز تأخيره الى آخر ذى الحجة ، عنـد القائل : أنها ثلاثـة ، والى آخر العشرين من ذى الحجة ، عند القائل : بأنها الشهران ، والعشرون يوما منه ، والى أى وقت أريد عند القائل : بأنها الشهران ، والعشرة أيـام منه ، ويأتى به الحاج متى شاء ، ما لم يصيب النساء ، لانه لا حد لـه معين على هـذا القول .

والأيام المعلومات : عشرة أيام قبل يوم النحر ، الذى ينحر فيـه الهدى ، وتذبح فيه الاضحية المشار اليها بقوله تعالى « ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله » الآية ، وسميت عشرة وان كانت تسعة تغليبا ، للاكثر لشرفه كما مر نظيره .

والأيام المعدودات : أى المحصـيات ، المأخوذة من العـد وهى : الاحصاء ، وقيل : المحصورة ، لان العد يستلزم الحصر ثلاثة أيام بعد يوم النحر المذكورة ، بقوله تعالى « واذكروا اسم الله فى أيام معدودات » وهى أيام التشريق وبهذا يقول أصحابنا ، والشافعى ، وقال أبو حنيفة : هى يوم النحر ، ويومان بعده ، واختلف فى يـوم النحر ، فقيل : من المعدودات ، وقيل : هو معلوم بالنظر لما قبله ، ومعدود بالنظر لما بعده .

المقصد الرابع عشر
فى معرفة الكبائر

يجب علينا معرفة الكبائر ، وقد اختلف فيها ، فقيل : هى ما توعد الله عليه بخصوصه ، وقيل : ما أوجب الله فيه الحـد ، وقيل : ما نص الكتاب على تحريمه وأوجب فى جنسه حدا ، وقيل : كل ذنب ولو صغيرة وقيل : كل جريمة تؤذن بقلة اكترات مرتكبها بالدين ، ورقـة الديانـة كسرقة لقمة ، وتطفيف تمرة ، والصغائر عندنا غير معلومة لنا ، الا فى الوصف ، لا على التعيين ، خلافا للنكار ، وهى اللمم ، إذ ليس من الحكمة أن تكون معلومة فى ذاتها ، والانكار فيها اغراء بفعلها ، والكبائر منها معلوم ، وغير معلوم ، كما مر ، ويجب علينا أيضا فرز كبائر الشرك ، من كبائر النفاق ، ويشرك من لم يفرز بينهما ، أو يوصله عدم فرزه الى الشرك ، لان أكثر ضلالة الناس من عدم التفرقة بينهما •

قالت الأزارقة : الذنوب كلها شرك ، وكفر ، وكبير لقوله تعـالى : « ومن يعص الله ورسوله » الآية « وان أطعتموهم » الآية ، فى أمثالها وقالت النجدات : منها كبير مشرك ، وصغير غير شرك ، وقالت المعتزلة : منها كبير شرك ، وكبير فسق ، لا كفر وصغير ، وقال أصحابنا : الكبير كفر وضلال وفسق فمنه شرك ، وهو ما كان فيه تكذيب لله عز وجل ، وانكار لشىء مما أمر به سبحانه وتعالى نصا ، كالتشـبيه والتسـوية والانكار ، ولو وحد الله تعالى ، أو لتوحيده ، والجهل بمعرفته أو انكار حرف أو ملك ، أو رسول ، أو نبى ، أو جهل البعث ، أو المعاد ، كمـا سيأتى ، أو شك فى وجه من وجوه التوحيد ، أو وصف الله تعالى بصفات النقص ، أو تقرب اليه بمعصية منصـوص عليهـا ، أو بتـرك بعض

انطاعات ، زاعما أن الله أمره ، أو تقرب الى الخلق بالطاعات ، أو دعى الى عبادة غير الله سبحانه ، الى غير ذلك من الوجوه •

ومنه نفاق وهو جميع ما حرم الله تعالى ، ان اقترفه غير محل له ، أو ترك واجبا عليه ، لا بتحريم له ككسب الحرام وأكله من الأموال ، أو من الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، والخمر والمسكر مطلقا ، والأخبثين من الانسان ، وأقذار أهل الشرك ، والفواحش كالزنا ، ومقدماته ، والربا أو الغش ، والتطفيف ، والبغى ، والسرقة ، والخيانة ، وقول الزور مطلقا من الكذب ، والقذف والشهادة به ، والحكم بالجور ، والرشوة عليه ، والقتل ظلما ، والميسر ، وحقوق الوالدين ، وقطيعة الرحم ، ومنع الحق ولو نفقة عبد أو زوجة ، والسحر ، والتنابز ، والغيبة والنميمة ، والايمان الفاجرة ، وكشف العورة ، والنظر اليها ، والجور فى قسم الارث ، وكتمان الشهادة ، وترك المفروضة ، والكبر ، والحسد ، والرياء ، وسوء الظن بالله والاياس ، والامن ، والاصرار والعصبية ، والرغبة ، والرهبة ، والشهوة ، والغضب فيما لا يحل من ذلك كما مر ، والاستحلال ، والتحريم بتأويل الى غير ذلك •

فالكاذب على الله منافق ، كمن قال : ان الله بعث نبيا وهو لم يبعثه ، أو قال : قد أنزل كتابا وهو لم ينزله ، والمكذب لله مشرك كالنافى لثابت مما ذكر ، فمن أنكر واحدا من الانبياء ، أو ملكا من الملائكة ، أو حرفا من الكتاب أشرك ، والشاك فى شركه ليس بمشرك ، ما خلا آدم ومحمدا عليهما السلام ، والشاك فى شرك منكر جملة الانبياء مشرك ، وكذا الشاك فى الشاك ، الى هلم جر •

وحاصل ذلك : أنهم اختلفوا فيمن ادعى النبوة : لمن ليس بنبى ، هل يشرك ؟ أو ينافق ؟ قال تعالى « ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا » أى لا أحد أظلم ممن كذب على الله ، فزعم أنه بعثه ، أو أوصى اليه ولم يوصى اليه ، بشىء نزلت ، فى مسيلمة الكذاب ، والاسود الصنعانى . وعنه عليه السلام « رأيت فيما يرى النائم كأن فى يـدى سوارين من الذهب وكبرا على وأهمانى فأوحى الله إلى أن أنفخهما فنفخت لهمـا فطارا فأولتهما الكذابين الذين أنا بينهما كذاب اليمامة وكذاب صنعاء » ، قالوا : ان شرك مسليمة الكذاب لدفع رسالة النبى صلى الله عليه وسلم الى الكافة والله يقول : « وما أرسلناك الا كافة للناس » « ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله » نزلت فى عبد الله بن سعيد بن أبى سرح أخى عثمان لامه ، كان يكتب للرسول الوحى فتعجب من تفضيل خلق الله للانسان ، حين نزل « ولقد خلقنا الانسان من سـلالة » الاية فقـال : « فتبارك الله أحسن الخالقين فقال الرسول عليه السلام « اكتبها » كذلك نزلت فكتبها فقال : لئن كان محمد صادقا لقد أوصى الى كما أوصى إليه ولئن كان كاذبا لقد قلت كما قال ، فارتد فلحق بمكة ثم أسلم بعد ذلك .

واعلم أن من أنكر نبيا ، أو ملكا ، أو حرفا فهـو مشرك ، وان للسامع حالات ، الاولى : أن يعلم ما دفع والثانية : أن يدفع هكذا من غير تعيين واحد من الفرع والثالثة : أن تقوم عليه الحجة ، فيجب عليه أن يشركه والرابعة : أن ترفع آدم ومحمدا عليهما السلام فلا يسـع السامع الا أن يشركه ، وقد مر الخلف فى آدم ، والخامسة : أن يرفع نبيا باسمه ولم يعلم ، والحاصل أن السامع كما قـال الشـماخى فى سعة : اذا لم يعلم ما رفع ، مالم تقم عليه الحجة ، الا أن رفع نبيا لم

يسعه جهله ممن تقدم، فلا يســعه حينئذ الا تشريكه ، وأمـا اذا دفع الجملة من الانبياء والملائكة والكتب ، فعليه أن يشرك الدافع علم ذلك أو جهله ، وكذا من أنكر شيئا مما لا يسع جهله ، وقد مر واعلم : أن من أنكر نبيا ، أو ملكا ، أو حرف ، كمن أنكر الله ، والجملة لقوله تعالى « وما قدروا الله حق قدره » الاية وقوله « كذبت عاد المرسلين » وقـد كذبوا هودا قال أبو عمر : من أنكر نبيا أشرك ، وليس على سامعه شيء ان لم يعرفه ، وان عرفه فعليه تكفيره ، وان لم يفعل كان مثله ، وان أخذ تشريكه فعليه أن يشركه ، وأشرك ان لم يفعل ، وقد مر تفسير ذلك ، اذا كان مسمى معينا ، وأما ان قال : انكرت واحدا من النوع ، فلا يسعه الا أن يكفره وأن يبرأ منه ، كذا عن بعض المشايخ ، وأما ان عين وقال هذا نبى أو حرف أو ملك أنكرته ، فعلى السامع أن يبرأ منه ، أخذ أم لا .

قال الشماخى : وعنه أى على المذكور أشرك ، لانه أساغ له ذلك ، وقيل : ان كان الامر كما ذكر يبرأ منه ، وان كان على خلافه فلا يشرك ، وان رجع وقال : لا أدرى ، فانه يبرأ منه ، لان هذا رجوع عن العلم ، والرجوع عنه فيما يشرك فيه الجاهل مشرك ، وفيما ينافق فيه منافق ، وليس منا من قال : القرآن غير مخلوق ، بل هو فى البراءة ، ولا من قال : أسماء الله ، أى المعانى الدال عليها ، نحو العالم القادر ، والمريد ، والسميع ، والبصير مخلوقة ، أى موجودة ، بعد أن كـانت معدومـة ، فالالفاظ المذكورة ونحوها مما فى القرآن ، ليست أسماء الله تعالى ، وانما أسماءه معانيها ، ولا شك أنها غير مخلوقة ، لانها عين ذاته تعالى بالمعنى ، السابق وأن تلك الالفاظ ونحوها محدثة اتفاقا .

ولا من قال : أن أهل القبلة أى أصحاب التوجه الى الكعبـة فى صلاتهم ، جميعا فى الولاية ، فالمراد بهم المقرون بالجملة وان لم يتبعوها بالعمل ، ولا من قال : بصحة اجتماع امامين عادلين فى طريقة واحدة ،

خلافا للخليفة من الاباضية الزاعمة ، أن كل حوزة تستقل بامامها ، ولا يجمع امام حوزتين وهذا فرق للاجماع ، ولا من زعم أن الهجرة باقية بعد فتح مكة ، أى صيرورتها وراء الاسلام ، فانها قبل ، كانت دار حرب وشرك ، ولا من قال أن علم الديانة يدرك بغير التعلم من المشايخ المتقين ، بل لابد منه فى تعلمه ، لقوله تعالى « فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة » الاية ولا من قال : أن جميع من يحل دمه يحل ماله •

وحاصل ما ذكر : أن الخوارج يقولون : بتشريك أهل الكبائر ، وسبيهم ، وغنمهم ، وانتحلوا الهجرة ، واستدلوا على التشريك بقوله تعالى « وان أطعتموهم » الاية ، وعلى السبى ، والعتم ، بما وقع من أهل دبا من بنى ناجية ، قرية بعمان ، وعمدوا الى زلة المسلمين ، واتخذوها دينا فعموا ، وصموا وضلوا ، ونقضوا ، قاعدتهم ، بجواز توريث أهل الكبائر ، ومناكحتهم ، وقال : الصفرية أن العلوم تدرك بغير تعلم ، واذا أكثر العبد من الطاعة ، وأخلى ذهنه من شوائب الدنيا ، وعلائق الخلق بالاجتهاد والتصفية ، انطبعت فيه العلوم كالمرأة الصقيلة ، ولا يعيده الامام أبو يعقوب ، كما يعلم بالوقوف على الدليل والبرهان له •

قال الشماخى : معنى قول الخوارج باتحاد الدماء والاموال ، انه اذا حل الدم حل المال فيما أظن ، لا مطلقا لان الذى يلزمه الحد والقصاص ، لا أظن أنهم يستبيحون ماله ، وقال النكار : أن الامامة : لا تجب على الخلق ، مع استيفاء الشروط •

تنبيه : اعلم : ان كل ما كان الاقرار به توحيدا ، فالانكار له شرك ، وما كان الاقرار به طاعة ، فانكاره كفر ، وكل تقرب لله بطاعة ، ولو نفلا توحيد ، وكل تقرب اليه بمعصية وان صغيرة شرك ، وكل تقرب الى غيره بهما أو احداهما مشرك ، على ما مر وان الاستحلال اذا لم يصحبه تأويل شرك •

المقصد الخامس عشر

أعلم : أن من لم يأت بخمس ، فهو كافر حقا ، معرفة المعبود بأسمائه وصفاته ، وما يجب له ، وما يجوز ، وما يمتنع عليه ، والرضا بالموجود والمقدور له أو عليه من الصحة والانعام والسقم والالم ، ومن الواجبات علينا : امتثال المأمورات ، واجتناب المهنيات ، واقامة الحدود ، والمراد بها المأمورات والمنهيات التى حدها الله ورسوله للمكلفين ، وقول الثلاثى : ونص عليها ، وبينها من خشونة وسوء أدب ، كما يعلم بالوقوف على أصول القرافى وغيره ، وهو وان كان لا يخفى عليه ذلك غافل عنه ، أو يقال : أنه لا يرى ذلك سوء أد ب، واللائق على ما ذكروه ، ان يقول : ونص الله عليها وبينها وكذا رسوله ، والامر سهل ، أعنى من جميع الواجبات ، والمندوبات ، والمباحات ، والمحرمات ، والمكروهات ، والمراد باقامتها بامتثالها لا خصوص ، نحو الجلد ، والرجم ، والقطع ، والضرب والصيد ، على المفقود المراد به : حبس النفس عن الجزع ، والتحزن ، والتوجع ، والتلهف ، ونحوها عند الشدائد ، وقيل : هو ترك الشكوك من ألم البلوى •

قال بعض الموفقين : الصبر على ثلاثة أقسام : الصبر : على طاعة الله سبحانه ، وهو الدوام والاستمرار ، عليها ، والصبر : عن معصية الله تعالى ، وهو حبس النفس على اجتنابها وتركها ، ورد النفس عن تمنيها ، والصبر : على البلوى بالمصائب ، وهو ترك الجذع عند حصولها ، فلمن صبر على طاعة الله تعالى ثلثمائة درجة فى الجنة ، ما بين الدرجة الى الدرجة مثل ما بين عنان السماء الى الارض ، ولمن صبر عن معصيته الله ستمائة درجة كذلك ، ولمن صبر على مصيبة الله تسعمائة درجة

كذلك ، وعنان السماء ما ظهر منها ، والمراد بالمفقود ، أى المعدوم من نحو الراحة فى فعل الطاعة ، واللذة فى ترك المعصية ، وفقد الامـوال ، والاولاد والغذاء والصحة ، وسعة الرزق ، والسلامة من ألسنة الناس ، والوفاء بالعهود أى المعهودات من نحو الوصايا بانفاذها ، والامانـات بردها لأهلها ، والديون بأدائها لأصحابها ، والمأمورات بامتثالها ، والمنهيات بتركها ، ولا يذهب عليك أن المراد من قولنا : ان لم يأت بهن فهو كافر ، القدر المشترك بين النفاق والشرك ، الذى هو المعصية فانه فى بعض تلك الاشياء : كمعرفة المعبود شرك ، وفى بعضها نفاق ، وانها جامعـة لعلوم الدنيا والآخرة ، وعلوم القلب والجوارح ، وعلوم التوحيد وغيره .

« المقصد السادس عشر »

فى الاستطاعة

قد علمت مما مر ، أن الاستطاعة عندنا وعند الاشاعرة مع الفعل ، خلافا للمعتزلة ، وهى عرض يخلقه الله سبحانه فى الحيوان يفعل به الافعال الاختيارية ، بمعنى أنه تعالى يخلقها عند قصد اكتساب الفعل ، بعد سلامة الاسباب والآلات ، والحق أنها شرط لاكتساب الفعل ، وهو مذهب الجمهور ، ولا علة للفعل ، خلافا لبعضهم ، وقد يقع اسم الاستطاعة على سلامة الاسباب ، والالات ، والجوارح ، وصحة التكلف تعتمد هذه الاستطاعة ، ولا يكلف العبد بما ليس فى وسعه ، وما يوجد من الالم فى المضروب عقب ضرب انسان ، والانكسار فى الزجاج عقب كسره ، والموت عقب القتل ، فهو مخلوق لله سبحانه كما مر لا صنع للعبد فيه ، والمقتول ميت بأجله المقدر لموته ، خلافا لبعض المعتزلة فى أن الله تعالى قد قطع عنه الاجل ، قلنا : ان الله تعالى قد حكم بآجال العباد على ما علم ، من غير تردد ، وبأنه « اذا جاء أجلهم » الآية ، واحتجوا بالاحاديث الواردة فى أن بعض الطاعات تزيد فى العمر ، بأنه لو كان ميتا بأجله لما استحق القاتل دما ولا عقابا ولا دية ولا قودا ، اذ ليس موت المقتول بخلقه ، ولا بكسبه •

والجواب عن الأول : أن الله تعالى كان يعلم أنه لو لم يفعل الطاعة لكان عمره أربعين سنة مثلا ، لكنه علم أنه يفعلها فيكون سبعين ، فنثبت الزيادة الى الطاعة بناء على علم الله سبحانه ، لأنه لولاها لما كانت هذه الزيادة ، وعن الثانى : أن وجوب العقاب ، والضمان على القتل تعبد لارتكابه المنهى عنه ، ولأنه مكتسب للفعل الذى يخلق الله سبحانه عقبة الموت ، بجرى عادته فان القتل فعلا للقاتل كسبا ، والموت خلق الله

تعالى ، وهذا مبنى على أن المـوت أمر وجودى ، بدليل قوله تعـالى « خلق الموت والحياة » ، والاكثرون عـلى أنـه عدمى ، ومعنى خلق الموت أنه قدرة ، وقد مر ، والاجل واحد لا كما زعم الكعبى أن للمقتول أجلين ، القتل والموت ، وانه لو لم يقتل لعاش الى الذى هو الموت ولا كما زعم الحكماء أن للحيوان أجلا طبيعيا ، وهو وقت موته بتحلل رطوبته ، وانتفاء حرارته الغزيرتين ، وأجلا احتراميا بحسب الآفات ، والامراض ، والحرام رزق ، خلافا للمعتزلة اذ فسروه تارة بمملوك يأكله المالك ، وتارة بما لا يمنع من الانتفاع به ، وذلك لا يكون الا حلالا ، فيلزم على الاول أن لا يكون ما تأكله الدواب رزقا ، وعلى الوجهين أن من أكل الحرام طول عمره لم يرزقه الله تعالى أصلا ، وهو يقول « وما من دابة فى الارض الا على رزقها » « ان الله هو الرزاق » وكلا يستوفى رزق نفسه بعينه ، حلالا كان ، أو حراما ، لحصول التعدى بهما معا ولا شعور أن لا يأكل الانسان رزقه ، أو يأكل غيره ، ورزقه ، لأن ما قدره الله غذاء للشخص ، يجب يجب أن يأكل ويمتنع أن يأكلـه غيره ، وأمـا بمعنى الملك فـلا يمتنع والله أعلم .

المرصد الخامس

فى أحــوال الآخرة وفيه مقاصــد

الأول : فى اشراط الساعة

اعلم : أن أشراط الساعة كثيرة ، ونذكر منها العشرة التى تظافرت الاحاديث الصحاح عليها ، ورواها موافق ، ومخالف ، فيجب الايمان بها ، لما أنها أخبرها الصادق ، وهى : أمور ممكنة قال حذيفة بن أسيد الغفارى « اطلع النبى صلى الله عليه وسلم علينا ونحن نتذاكر الساعة فقال : « ما تذكرون فقلنا نذكر الساعة » قال : انها لا تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات ، فذكر : الدخان ، والدجال ، والدابة ، وطلوع الشمس من مغربها ، ونزول عيسى بن مريم ، ويأجوج ومأجوج ، وثلاثة خســوف ، خسف بالمشرق ، وخسف بالمغرب ، وخسف بجزيرة العرب ، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد النــاس الى محشرهم ، وقد روى أحـاديث وآثــار فى تفاصيلها ، وكيفياتها ، فلتطلب من كتب التفســير والتواريخ والســــير .

المقصد الثانى

فى عذاب القبر

عذاب القبر للكافرين ، والتنعم للمؤمنين ، وسؤال الملكين وهما منكر ونكير ، ثابت بالدلائل السمعية ، لانها أمور ممكنة أخبر بها الصادق على ما نطقت به النصوص ، قال تعالى : « النار يعرضون عليها غدوا وعشيا » ، الاية وقال : « اغرقوا فادخلوا نارا » وقال : صلى الله عليه وسلم « استنزهوا من البول ، فان عامة عذاب القبر منه » وفى حديث آخر ، أنه مر على قبرين يعذبان على كبيرة ، ولا يعذبان على كبيرة ، أى عندكم ، « أما أحدها فكان لا يستبرىء من البول ، وأما الآخر فكان يمشى بين الناس بالنميمة » ، وقال تعالى « يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة » ، نزلت كما قيل فى عذاب القبر ، اذا قيل للميت فيه بعبد رد الروح اليه ، « من ربك وما دينك وما نبيك ، فيقول : ربى الله ، ودينى الاسلام ، ونبى محمد صلى الله عليه وسلم ، وقال أيضا : « اذا قبر الميت أتاه ملكان أسودان أزرقا العينين ، يقال : لاحدهما المنكر ، والاخر النكير » الحديث ، وقال أيضا « القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار » وقال تعالى فى حق السعداء « ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون » ، وفى حق الاشقياء ما مر من قوله « النار يعرضون عليها غدوا وعشيا » ، ولا يصح أن يكون المراد منه عذاب الآخرة ، لعدم تقييده بغدو وعشى ، بدليل : « ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب » فميز بين العذابين — قلت : وقد يقال : لا تمييز بينهما ، والتقييد بما مر اشارة الى استغراق النهار .

وبالجملة ، فالاحاديث فى هذا المعنى فى أحوال الاخرة ، متواترة

المعنى ، ان لـم يبلغ أحادها حـد التواتر ، وقـد نقل عن ضرار وبشر المريسى والروافض وجماعة من المعتزلة انكار عذاب القبر ، ورد الارواح فيه الى الاجسام ، وسؤال الملكين وقالوا : إن الميت جماد ، لا حياة له ، ولا ادراك ، فتعذيبه محال ، قلنا : يجوز أن يخلق الله سبحانه فى جميع الاجواء ، وفى بعضها نوعا من الحياة ، قدر ما يدرك ألم العذاب ، ولذة النعيم ، وهذا لا يستلزم اعادة الروح الى بدنه ، ولا أن يتحرك ، أو يضطرب ، أو يرى ، أثر العذاب عليه ، حتى أن الغريق فى الماء ، والمأكول فى بطون الحيوانات ، والمصلوب فى الهواء ، يعذبون وان لم تطلع عليه .

وزعم أبو الهذيل : أن من خرج من الدنيا على غير سمة الايمان ، فانه يعذب بين النفختين ، وليس له ادراك ، وأثبت البلخى والجبائى وابنه عذاب القبر للكفار والفساق ، دون المؤمنين ، وأنكروا تسمية الملكين بما مر ، والشرع ورد بتسميتها بذلك وقال صالح : رقبة بكسر القاف من المعتزلة : عذاب القبر جائز ويجرى عـلى المؤمنين ، من غـير رد الارواح الى أجسادهم ، قال : ان الميت يجوز أن يحس ويألم ، وهـو كما قيل : خلاف الضرورة ، وقالت طائفة من الكرامية والمعتزلة : أن الله يعذب الموتى فى قبورهم ، ويحدث فيهم الألم ، وهم لا يشعرون ، فإذا أحيوا بعد ذلك ، وجدوا تلك الآلام قالوا : كالسـكران اذا ضرب فانه يحس ألمه بعد افاقته ، ونحن نمنع أن السكران لا يتألم ، وانما منعه من الانين والتأوه حاله .

وبالجملة ، فانه لا مانع فى العقل من رد الحياة كما مر الى ، بعض أجزائه أو كلها ، ويجعل لـه من الفعل الفهم ما يفهم ، بـه ، ويجيب ويدركه الملكان منه ، وان لم نسمع نحن كلامهم ، وكذا يجوز أن يسمع كلام من يسلم عليه ، وكل ذلك جائز ، وقد ورد السمع به فوجب اعتقاد ظاهره ، ولا حاجة الى تكلف تأويله ، والله تعالى على كل شىء قدير .

وقالوا : وليس فى احياء الاطفال خبر مقطوع به ، وظاهر الخبر على التعميم ، الا أنه لا بـــد فى ذلك من تكميل فهمهم ، ليعرفوا بذلك سعادتهم وشقاوتهم ، عـلى ترائى ، وكذلك المعصومون من الذنـــوب ، ويكون ذلك فيهم تعريفا لسعادتهم ، ومثل فى قوله تعالى « ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتن » ، ان احدى الحياة ، حياة القبر وأورد عليه ، أنه يلزم عليه أن يكون ثلاثا ، وأجيب بأن نفى الثالثة انما هو الطريق المفهوم ، وهو ضعيف ، وأسقط المعارضة القاطع له ، ويحتمل كما قيل أنه انما خص الحياتين الذكر ، لأنهما اللتان أنكروهما بعد الموت ، أما الحياة الاولى محسوسة ، فلا يحتاج الى النص عليها ، فان تمســكوا بقوله تعـــالى « لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى » قلنا : المنفى هو أن يذوقوا فى الجنة غصص الموت ، التى لم تثبت الا للاولى ، فمن ثم خصت بالذكر •

فان قالوا : نحن نرى من ندفنه على حاله ، ونعم بالضرورة كونه ميتا — قلنا : هذا يؤذن من قائله ، بعدم طمأنينيـــة الى الايمان ، وهو بمثابـة استبعاد الكفر ، حشر العظام البالية ، ومن يسلم اختصاص الرسول برؤية الملك دون القوم ، وتعاقب الملائكة فينا ، وقوله تعالى فى ابليس لعنه الله وجنوده « انه يراكم هو وقبيله » الآية ، لا يشك فى التصديق بذلك ، كيف والنائم يدرك أحوالا من السرور والغموم ، والالم ، من نفسه ، ونحن لا نشاهد ذلك منه ، والبرزخ أول منزل من منازل الاخرة ، وفيها تغيير للعادات وخرقها ، فيصح أن يكون الميت حال مشاهدتنا له ، والقبر حال نظرنا اليه ، على غير الحالة التى نشاهدها ، ولـم نشـــعر بشىء مما هنالك ، والامر بيد الله تعالى ، يظهر ما يشاء ، ويحجب مـــا يشاء ، ومن تأمل فى عجائب ملكه وملكوته ، وغرائب قدرته وجبروته ، لم يستبعد أمثال ذلك ، فضلا من الاستحالة ، نسأله سبحانه أن يجعلنا ممن آمن به وبملائكته ، وكتبه ، ورسله ، ويختم لنا بخواتم السعداء ، بمنه وكرمه •

المقصد الثالث

فى اعادة المعدوم لتوقف المعاد الجسمانى عليه

فى اعادة المعدوم ، فان المعاد الجسمانى يتوقف عليها عند من يقول ، بأعدام الاجسام ، دون من يقول : بأن فناءها عبارة عن تفرق أجزاءها ، واختلاط بعضها ببعض ، كما تدل عليه ، قصة ابراهيم عليه السلام ، فى احياء الطير ، والاعادة جائزة عندنا ، عند الاشاعرة ، والمعتزلة ، لكن عندهم : أن الموجود اذا أعدم بقيت ذاته المخصوصة ، وأمكن لذلك أن يعاد ، وعندنا وعند الاشاعرة ، ينقضى بالكلية مع امكان الاعادة ، ان كنا نقول أن المعدوم شىء ، خلافا لهم ، وخلافا للفلاسفة ، والمتناسين فى انكارهم المعاد الجسمانى ، ولفظ الكرامية وأبى الحسن البصرى ، ومحمود الخوارزمى ، من المعتزلة ، وأن هؤلاء وان كانوا معترفين بالمعاد الجسمانى ، ينكرون اعادة المعدوم ، ويقولون : اعادة الاجسام : هى جمع أجزائها المتفرقة لنا فى جواز الاعادة ، أن لا يمتنع وجود التأثير لذاته ، والالم يوجد ابتداء ، وكان من قبيل الممتنعات ، لأن مقتضى ذات الشىء ولازمه يختلف بحسب الازمنة ، واذا لم يمتنع لذاته كان ممكنا لذاته ، فان قيل العود لكونه وجود اصلاحا بعد طريان العدم ، اختص من الوجود المطلق ، ولا يلزم من امكان الاعم امكان الاخص ، ولا من امتناع الاخص امتناع الاعم ، فجاز أن يمتنع وجوده بعد عدمه ، اما لذاته ، أو لازمه ، ولا يمتنع وجوده مطلقا .

قلنا : الوجود أمر واحد ، فى حد ذاته ، لا يختلف ابتداء ، واعادة ، بحسب ذاته ، بل باضافته الى أمر خارج عن ماهيته ، وهو : الزمان ، وكذا الايجاد ، واحد أيضا لا يختلف ابتداء واعادة ، الا بحسب تلك الاضافة ، فاذا يتلازمان أى فى الوجودين المبدأ والمعاد ، وكذا الايجاد

ان امكانا وجوبا وامتناعا ، لان الاشياء المتوافقة فى الماهية يجب اشتراكها فى هذه الامور المستندة الى ذواتها ، ولــو جوزنا كون الشىء الواحــد ممكنا فى زمان كزمان الابتداء ممتنعا ، فى زمان آخر ، كزمان الاعادة ، معللا ذلك الكــون ، بأن الوجود فى الزمان الثــانى أخص من الوجود مطلقا ، ومغاير للوجود فى الزمان الاول بحسب الاضافة ، فلا يلزم من امتناع الوجود الثانى ، امتناع ما هو أعم منه ، وامتناع ذلك المغاير لجاز الانقلاب ، من الامتنــاع الذاتى الى الوجود الذاتى ، معللا بأن الوجود فى زمان أخص من الوجود المطلق ، ومغاير للوجود فى زمــان اخر ، فجاز أن يكون ذلك الاخص ممتنعــا ، والمطلق والمغاير واجبــا الى التجويز الثانى ، اللازم للتجويز الاول ، مخالفة لبديهة العقل ، وفيه اغتناء للحوادث عن المحدث ، لجواز أن تكون ممتنعة لذواتها ، فى زمان كونها معدومة ، وواجبة لذواتها فى حال كونها موجودة ، فلا حاجة بها الى صانع يحدثها ، بل ذواتها كان فى حدوثها ، وفيــه سد لباب اثبــات الصانع بالاستدلال عليه من مصنوعاته ، ويمكن فى اثبات جواز الاعادة أن يقال : هى أهون من الابتداء ، كما ورد فى الكلام المجيد ، وله المثل الاعلى عن ذلك ، لان ذلك المعدوم استفاد بالوجود الاول ، الذى كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود ، فتقيد الوجود أسرع ، وأنت خبير بان تلك الاهونية انما هى بالقياس الى القدرة الحادثة ، التى تتفاوت مقدوراتها مقيسة اليها ، وأما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها عندها على السوية كما تقدم ، لا يتصور هناك تفاوت بالاهونية فأهون هنا بمعنى هينى ، والخصم يدعى الضرورة تارة ، ويلتجىء الى الاستدلال أخرى .

أما الضرورة فقالوا : تخلل العدم بين الشىء ونفسه محال بالضرورة ،

اذ لا بد للتخلل من طرفين متغايرين ، فيكون حينئذ الوجود بعد العدم غير الوجود قبله ، حتى يتصور تخلل العدم بينهما ، وهو على هذا فلا يكون المعاد هو المبدىء بعينه ، لان كلا منهما موجود مغاير لوجود صاحبه ، فهما موجودان ، متغايران ، فلا يكون الموجود الاول بعينه معادا له بعد عدمه .

والجواب : أنه لا معنى لتخلل العدم ها هنا ، سوى أنه كان موجودا زمانا ، ثم زال عنه ذلك الوجود فى زمان آخر ، ثم اتصف به فى زمان ثالث ، ومن هنا تبين لك أن التخلل بحسب الحقيقة ، انما هو لزمان العدم بين زمانى الوجود ، الى الواحد واذا اعتبر نسبة هذا التخلل الى العدم ، مجازا كفاه اعتبار التغاير فى الوجود الواجب ، بحسب زمانه ، على أن دعوى الضرورة فى حكم خالفه جمهور العقلاء ، غير مسموعة .

وأما الاستدلال فهو من وجوه الاول : انما يكون المعاد معادا بعينه اذا أعيد بجميع عوارضه ، ومنها الوقت الذى كان فيه مبتدأ ، ويلزم أن يعاد فى وقته الاول ، فهو متبعا ، فيكون حينئذ مبتدأ ، من حيث أنه معاد .

والجواب : أنه انما اللازم فى اعادة الشىء بعينه ، اعادة عوارضه المشخصة ، والوقت ليس منها ضرورة ، ان بدأ الموجود فى هذه الساعة هو بعينه الموجود قبلها ، بحسب نفسه الامر الخارجى ، أى بحسب نفس الامر المعتبر فى وجوده فى الخارج ، لا تفاوت ولا تغاير فى ذلك ، فلو كان الوقت من المشخصات المتغيرة فى وجوده خارجا ، لكان

هو كل وقت شخص آخر ، وهـو باطل قطعا ، وما يقال : انمـا نعلم بالضرورة ، أن الموجود مع قيد كونه فى هذا الزمان غير موجود ، مـع قيد كونه قبل هذا الزمان ، فأمر وهمى والتغاير الذى يحكم به فى هـذه الصورة انما هو بحسب الذهن ، والاعتبار دون الخارج •

ويحكى ، أنه وقع هذا البحث لابن سينا مع أحد تلامذته ، وكـان التلميذ مصرا على التغاير بحسب الخارج ، بناء عـلى أن الوقت من العوارض المشخصة ، فقال ابن سينا له : ان كان الامر على ما تزعم ، فلا يلزمنى الجواب لانى غير من كان يباحثك ، وأنت أيضا غير من كان يباحثنى ، فبهت التلميذ ورجع الى الحق ، واعترف بعدم التغـاير فى الواقع ، وبأن الوقت ليس من المشخصات ، ولئن سلمنا جدلا أن الوقت داخل فى العوارض المشخصة ، وأن المعدوم معاد بوقته الاول ، فلم قلتم أن الواقع فى وقته الاول مطلقا ، مبتدأ حتى يلزم كونه مبتدأ ، ومعادا معا وانما يكون كذلك ، ان لو يمكن وقته أيضا معادا معه •

وبعبارة أخرى الواقع فى وقته الاول ، انما يكون مبتدأ اذا لم يكن مسبوقا بحدوث آخر ، أما اذا كان مسبوقا به ، ويكون معادا لابتداء ، الثانى : او أمكنه الاعادة ، فرضنا اعادته بعينه ، والله قادر على ايجاد مثله مستأنف بلا شبهة ، فلنفرضه أيضا موجودا ، مع ذلك المعاد ، وحينئذ لا يتميز المعاد من المستأنف ، ويلزم الأثنينية بدون الامتياز بين ، ذانك الاثنين ، وهو ضرورى البطـلان •

والجواب : منع عدم التمايز بين المعاد والمستأنف المذكورين ، بل يتميزان بالهوية ، أعنى بالعوارض المشخصة مع الاتحاد فى الماهية ، كما يتمايز مبتدأ عن مبتدأ مع التماثل فى الحقيقة،وكل اثنين متماثلين يتمايزان

بالهوية ، سواء كان مبتدأين أو معادين ، أو أحدهما مبتدأ والاخر معاد أو أنه لا اختصاص لهذا الذى ذكروه فى المحال بالمبتدأ ، أو المعاد ، بل هو جار فى المبتدأين أيضا ، فلو صح لزم امتناع وجود المبتدأ بغير ذلك الدليل ، فان قيل المراد بالموثل المستأنف ما لا يتميز عن المعاد بوجه من الوجوه ، قلنا : امكان وجوده بهذا المعنى ممنوع ، اذلا تعدد بلا تمايز ، على أن النقض بالمبتدأ ، اذ لا فرض لـه بمثل ذلك وارد الحكم الصحيح ، بأن هذا الذى وجد الآن غير الاول ، يستدعى تمييزه حال العدم ، وأنه محال ، لان النفى الصرف لا يتصور له تميزا ، وأما الشرطية فلان صحة ذلك الحكم يستدعى اتصاف ذلك المعدوم حال عدمه بصحة العود ، اذ لو لم يتصف بصحة العود لامكن عوده ، فلا يصح ذلك الحكم عليه ، واتصافه بصحة العود يقتضى امتيازه ، والا لم يكن ذلك الاتصاف أولى به من غيره •

والجواب : على أصل المعتزلة : وهو كون المعدوم أمرا ثابتا متقررا ، على ما علمه ظاهر ، لان بطلان التالى حينئذ ممنوع ، وما ذكر فى بيانه مردود ، على أصلنا ، وأصل الاشاعرة كما مر ، منع الشرطية ، لانا نمنع استدعاء ذلك الحكم ، وصحته ، لتميز فى الخارج ، فان صحة العود صفة اعتبارية ، هو امكان الوجود بعذر ، واله ، فلا يكون الاتصاف بها مقتضيا للامتياز الخارجى ، بل التميز فى الخارج ، انما يحصل حال الاعادة ، أعنى زمان الوجود الثانى ، والتمييز الحاصل للمعدوم حال عدمه ، واتصافه بصحة العود أمر وهمى لا حقيقة له ، بحسب الخارج ، كالتمييز الحاصل فى الممكنات التى لم توجد بعد ، فان قيل نحن ندعى لزوم هذا التمييز ، قلنا بطلانه ممنوع حينئذ لان مثل هذا التميز حاصل للمعدومات الصرفة ، كالممتنعات •

المقصـــد الرابـــع

فى الاجماع عـــلى جواز حشر الاجســـام

أجمع المليون المتكامون عن آخرهم ، عـــلى جواز حشر الاجســـاد ووقوعه ، وأنكرها الفلاسفة ، أما الجواز فلان جمع الاجزاء على مـــا كانت عليه ، واعادة التأليف المخصوصة فيها ، أمر ممكن ، فان الحشر : عبارة عن جمع الاجساد ، واحيائها وسوقها الى الموقف وغيره من مواطن الآخرة ، والنشر ، على ما سيأتى عبارة عن احيائها بعد مماتها ، وذلك لان الاجزاء المتفرقة المختلطة بغيرها قابلة للجمع ، بلا ريبة وان فرض أنها عدمت ، جاز اعادتها ثم جمعها اعادة التأليف فيها لما عرفت من جواز اعادة المعدوم ، والله سبحانه وتعالى عالم بتلك الاجزاء ، ولانها لاى بدن من الابدان قادر عـــلى جمعها وتأليفها ، لما يبقى من عموم علمـــه وقدرته ، وصحة القبول من القائل ، والفعل من الفاعل ، يوجب صحة الوقوع ، والجوار قطعا وهو المطلوب •

وأما الوقوع : فلان الصادق الذى عم صدقه بأدلة قاطعة ، أخبر عنه فى مواضع لا تحصى بعبارات لا تقبل التأويل ، حتى صار معلوما بالضرورة ، كونه من الدين القـــويم ، والصراط المســـتقيم ، فمن أراد تأويلها بالامور الراجعة الى النفوس الناطقة ، فقد كابر بانكار ما هو من ضرورات ذلك الدين ، وكل ما أخبر به الصادق فهو حق ، واحتج المنكر بوجهيه ، الاول : أنه لو أكل انسان انسانا فحيث صار المأكول جزءا من الاكل ، فلو أعاد الله ذينك الانسان بعينهما ، فتلك الاجـــزاء التى كانت للمأكول ، ثم صارت لاكل ، اما أن تعاد فى كل منهما ، وهو محال لاستحالة أن يكون جزءا واحدا بعينه فى آن واحد ، فى شخصين متباينين ، أو تعاد فى أحدهما وحده ، فلا يكون الاخر معادا بعينه ،

والمقدر خلافه ، فثبت أنه لا يمكن اعـادة جميع الابـدان بأعيانها كما زعمتم •

قلنا : ان المعاد انما هو الاجزاء الاصلية ، وهى الباقية من أول العمر الى آخره ، لا جميع الاجزاء على الاطلاق ، والاجزاء الاصلية التى كانت للانسان المأكول فى الآكل فضل ، فانا نعلم قطعا أن الانسان باق مدة عمره وأجزاء الغذاء تتوارد عليه وتزول عنه ، واذا كانت فضلا فيه ، لم يجب اعادتها فى الاكل ، بل فى المأكول ، الثانى : لو حشر فاما لا لفرض ، وهو عبث لا يتصور فى أفعاله تعالى ، واما لفرض وهو لا يخلو اما أن يعود الى الله تعالى ، وهـو منزه عنه ، أو الى العبد ، وهـو أيضا لا يخلو أما أن يكون هو الايلام ، وهو ، منتف اجماعا من العقلاء ، وبديهة العقل أيضا ، وذلك لقبحه وعدم ملاءمته للحكمـة الالهيـة ، والارادة الازلية ، أو لالذاذ وهو أيضا باطل ، لان اللذة الجسمانية لا حقيقة لها ، وانما هى لدفع الالم للاستقراء ، كما بيناه فى الشرح ، وأنه لو ترك على حاله ولم يعد لم يكن له ألم ، فهذا الغرض حاصل بدون الاعادة ، فلا فائدة منها ، والا يلام أولى بأن يدفع •

والجواب : انا نختار ، أنه لا لفرض ، وحكاية الغرض والقبح عقلى قد سلف جوابه ، أولا نسلم أن الغرض ، هو : اما الايلام واللذاذة ، ولعله شىء آخر لا نعلمه ، سلمنا أن الغرض منحصر فيهما ، لكن لا نسلم أن اللذة الجسمانية لا حقيقة لها ، وانها دفع الايلام غايته ، ان فى دفع الالم لذة ، وأما أنها ليست الا هو فلا دليل عليه ، ولا يجوز أن تكون تلك اللذة أمرا آخر يحصل مع دفع الالم تارة ودونه أخرى ، والدوران وجودا وعدما فى بعض الصور لا ينافى ما ذكرنا ، سلمنا ذلك فى اللذات

الدنيوية ، فلم قلتم أن اللذات الجسمانية الاخروية كذلك ، ولم لا يجوز أن تكون اللذات الاخروية مشابها للدنيوية صورة ومخالفة لها فتكون حقيقة فتكون حقيقة الدنيوية دفع الالم ، وحقيقة الاخروية أمر آخر وجوديا ، ولا مجال للوجدان والاستقرار فى اللذات الاخروية ، حتى يدرك بهما حقيقتهما كما أدركت حقيقة الدنيوية بهما على زعمكم !

وحاصل المقام : أن الله سبحانه وتعالى يحيى الابدان بعد موتها ، والدليل عليه : أن الاعادة اما أن تكون بمعنى اعادة الجواهر بعد اعدامها ، أو جمعها بعد تفريقها ، وكلاهما ممكن ، وكل ممكن أخبر الصادق بوقوعه فهو حق ، فالاعادة حق ، وانما قلنا ان الاعادة بالمعنى الاول ممكنة ، لان ماهية الجواهر والاعراض تقبل الوجود والعدم لذاتها ، لما عرفت أن القبول لا يكون الا نفسيا ، والا للزم التسلسل ، وذواتها لا تنقلب بعد عدمها ، فلما قبلت الوجود والعدم ابتداء تقبلهما انتهاء .

وانما قلنا انما تقبل الوجود والعدم ، لانها لو لم تقبل الا الوجود لكانت قديمة واجبة الوجود ، وهو باطل لما سبق من برهان حدوثها ، ولو لم تقبل الا العدم لكانت ممتنعة الوجود ، والعيان بكذبه ، واما امكان الاعادة بالمعنى الثانى ، وهو جمع الاجزاء بعد تفريقها ، وخلق الحياة فيها ، فواضح هذا اذا نظرنا الى الاعادة بحسب قابلها ، وان نظرنا ليها بحسب فاعلها وهو الله سبحانه ، فلا خفاء فى أن قدرته لا يتعاصى عليها ممكن ، وعلمه محيط بكل شىء ، فلا تعذر اذا ، لا من جهة الفاعل ، والى نفى التعذرين أشار القرآن العظيم فى قوله تعالى « قال من يحيى العظام وهى رميم » ، الاية فنفى التعذر من جهة المعاد القابل بقوله « أنشأها أول مرة » وأنها قابلة للوجود ، بدليل : النشأة

الاولى ويستحيل أن تنقلب الحقيقة من الامكان الى الاستحالة ، ونفى التعذر من جهة الفاعل بقوله « وهو الخلاق العليم » بصيغتى المبالغة وبقوله « أنشأها » ، ثم أرشد الى الجواب عن شبه المنكرين ومن شبههم : استبعاد جميع الاجزاء الى أبدانها المخصوصة ، بعد اختلاطها بغيرها ، كما قالوا : « ائذ امتنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد » بأنه تعالى عالم بجميعها ، غير عاجز عن تأليفها ، وخلق الحياة فيها ، وقال « قد علمنا ما تنقص الارض منهم » الاية ومن شبههم ، أيضا أنها اذا صارت ترابا ، فقد تغير طبعها عن طبع الحياة ، التى هى الحرارة والرطوبة ، فرد هذا الاستبعاد بقوله « الذى جعل لكم من الشجر الاخضر نارا » الى غير ذلك — فان قيل قد ردك السمع عن أن اللذات الاخرة من جنس لذات الدنيا ، كالاكل ، والشرب ، وغيرها ، فتكون أيضا دفعا للالم وخلاصا منه .

قلنا : قد مر جوابه أنها ، لو أشبه بعضها لذات الدنيا فى الصورة ، فلا جرم أنها تخالفها فى الحقيقة ، كما تقل : أنه لا شركة بينهما ، الا فى الاسماء ، وحينئذ لا يلزم اشتراكها فى دفع الالم .

تنبيهات : الاول : ذهب الفخر : الى أنه لم يثبت بدليل قطعى عقلى أو نقلى ، أن الله سبحانه يعدم الاجزاء ثم يعيدها ، واحتج غيره ممن جزم باعدامها بقوله تعالى « كل شىء هالك الا وجهه » والهلاك هو : الافناء ، والاجزاء من جملة الاشياء ، فتكون فانية ، وجوابه لا نسلم أن الهلاك هو الفناء فقط ، بل التفريق أيضا هلاك .

الثانى : اذا قلنا بعدم الاجزاء فالمعاد عين تلك الاجساد المعدومة لا مثلها ، والا للزم أن المثاب والمعاقب غير هذه الاجسام ، التى أطاعت أو عصت ، وهو بـاطل اجماعا ، واختلف فى اعادة أعيـــان الاعراض ، والصحيح اعادة أعيانها ، ويعاد الوقت أيضا ، كما يعاد الجسم عند بعضهم ، وكذا الاول ، وذلك كما قيل جائز فى حكم الله تعالى وقدرته ، وهين عليه ، ولكن لم يرد باعادة الوقت خبر ، وقد قال الله تعالى دلالة على عدم اعادة الوقت « كلما نضخت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها » الاية ، يعنى غيرها فى الوقت ، والا فالجلود الاوائل بأعيانها التى نضجت هى التى تعاد أبدا الى تأليفهـــا ، اذا تفرق ، وأعيانها اذا عـدمت ، والله أعلم .

المقصـد الخامس

هل يعدم الله الاجزاء البدنية ؟ ثم يعيدها أو يفرقها ثـم يعيد فيها — التأليف ؟ فيه خلاف ، قال بعض المحققين : والحق أنه لم يثبت الجزم بذلك ، نفيا ولا اثباتا بعدم الدليل على شيء من الطرفين ، وما يحتج به على الاعدام من قوله « كل شيء هالك الا وجهه » ضعيف كما مر ، فان هلاك كل شيء خروجه عن صفاته المطلوبة منه الشامل للتفريق ، وان زوال التأليف الذى به فعل الاجزاء لافعالها ، وتتم منافعها هـلاك كذلك ، ومثل ذلك يسمى أيضا فناء عرفا ، فـلا يتم الاستدلال لقولـه تعالى « كل من عليها فان » على الاعدام أيضا .

قال السيد : أعلم أن الاقوال الممكنة فى مسألة المعاد لا تزيد على خمسة ، الاول : ثبوت المعاد الجسمانى فقط ، وهو قول أكثر المتكلمين النافين للنفس الناطقة ، والثانى : ثبوت المعاد الروحانى — فقط ، وهو قول الفلاسفة الالهيين ، والثالث : ثبوتهما معا وهو قول كثير من المحققين فانهم قالوا : الانسان بالحقيقة هو النفس الناطقة ، وهى المكلف والمطيع والعاصى والمثاب والمعاقب ، والبدن يجرى منها مجرى الآلة ، والنفس باقية بعد فساد البدن ، فاذا أراد الله سبحانه حشر الخلائق ، خلق لكل واحدة من الارواح بدنا تتعلق به ، وتتصرف فيه كما كـان فى الدنيا ، والرابع : عدم ثبوت شيء منهما ، وهـو قول القدمـاء من الفلاسـفة الطبيعيين ، والخامس : التوقف فى هذه الاقسام ، وهو المنقول عـن جالينوس ، فان قال لم يتبين الى أن النفس هل هى المزاج ؟ فينعدم عنه الموت ، فيستحيل اعادتها ، أو هى جوهر باق بعد فساد البنية ؟ فيمكن المعاد حينئذ .

المقصــد الســادس

فى حكاية مذهب الحكماء المنكرين لحشر الاجساد فى أمر المعاد ، قالوا : النفس الناطقة لا تقبل الفناء بعد وجودها ، لانها بسيطة ، وهى موجودة بالفعل ، فلو ثبت الفناء ، لكان للبسيط الذى هو النفس حـال كونها موجودة فعل ، بالنسبة الى وجودها ، وقوة قابلية بالنسبة الى فنائها وفسادها ، وأنه محال لانه حصول أمرين متنافيين لا يكون الا فى محلين متغايرين ، وهو يتانى البساطة .

وتلخيصه : أن الموجود بالفعل لا يكون هو بعينه متصفا بقابلية فنائه ، وفساده ، لان القابل يجب بقاؤه مع حصول المقبول ، ولا بقاء لذلك الموجود مع الفناء ، والفساد ، فبين وجود الشىء بالفعل ، وقابلية فنائية منافاة ، فلا يجتمعان فى بسيط ، فلو اجتمعا فى النفس الناطقة ، لكانت مركبة من جزءين ، يكون أحدهما قابلا لفسادها ، بمنزلة المادة فى الاجسام ، فان قيل هى قبل حدوثها معدومة بالفعل ، وقابلة للوجود ، ولا يمكن اجتماعها ، بمثل ما ذكرتم ، ولم يلزم من ذلك تركها ، قلنا لان المتصف بقابلية وجودها ، هو المادة البدنية الحاصلة عند حدوثها ، فلا حاجة الى اثبات مادة الجوهر ، والنفس ، بخلاف ما نحن فيه ، واذا لم تقبل النفس الناطقة الفناء ، كانت باقية بعد المفارقة ، ثم انها اما جاهلة جهلا مركبا ، أو اما عالمة ، أما الجاهلة فتتألم بعد المفارقة أبدا ، كالكافر عندنا ، وذلك يشعرها بنقصانها نقصانا لا مطمع لها فى زواله ، وإنما لم تتألم قبل المفارقة ، لأنها كانت مشتغلة بالمحسوسات منغمسة فى العلائق البدنية ، ولو لم تكن تعلقاتها ما فيه من الشوائب العادية ، والظنـون والاوهام الكاذبة لم تنته لنقصانها ، وقوات كمالاتها ، بل ربما تخيلت

أضداد الكمال كمالا ، وفرحت بعقائدها الباطلة ، واشتاقت الى الوصول الى معتقداتها ، واذا فارقت صفة تعلقاتها وشعرت بفوات كمالاتها ، وامتناع نيلها وحصول نقصانها ، شعورا لا يبقى فيه التباس •

وأما العالمة : فاما أن تكون لها هيئات رديئة ، اكتسبتها بملابسة البدن ، ومباشرة الرذائل المقتضية للطبيعة وميلها الى الشهوات ، أولا ، فان كانت تلك الهيئات حاصلة لها ، تألمت بها تألما عظيما واشتاقت الى التى بها اشتياق العاشق المهجور ، الذى لم يبق له رجاء بالوصول مادامت تلك باقية فيها ، لكنها تزول عاقبة الامر ، بحسب شدة رسوخها فيها ، وضعفها لانها انما حصلت لها للركون الى البدن ، وجرت تلك الهيئات للنفس محجتها للبدن ، وذلك مما ينوء بطول العهد به ويزول بالتدريج ، فتنقطع عقوبتها بها ، ومثلها الاشاعرة بالمؤمن الفاسق على رأيهم ، وان لم تكن تلك الهيئات للنفس ، كانت عالمة بريئة عن الهيئات الردئية ، التذت بوجدان ذاتها كذلك ، أبدا مبتهجة بادراك كمالها باقيا سرمدا ، كالمؤمن الموفى عندنا ، وعندهم ، وأما النفوس الساذجة التى غلبت عليها سلامة الصدر ، وقلة الاهتمام بأمر الدنيا فلا عقوبة لها ، لعدم شعورها لاء كمالات ، وانتفاع اشتياقها اليها ، كغير المكلفين ، هذا ما عليه جمهور الفلاسفة •

وقال : أهل التناسخ منهم : انما تبقى مجردة عن الابدان النفوس الكاملة ، التى أخرجت قوتها الى الفعل ولم يبق شىء من الكمالات الممكنة لها بالقوة ، فصارت طاهرة عن جميع العلائق الجسمانية ، وتخلصت الى الى عالم القدس ، وأما النفوس الناقصة التى بقى لها شىء من كمالاتها ،

فانها تتردد فى الابدان الانسانية ، وتنتقل من بدن الى بـدن آخر ، حتى تبلغ النهاية فيما هو كمالها ، من علومها وأخلاقها ، فحينئذ تبقى مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان ، ويسمى هذا الانتقال نسخا وقيل : ربما تنازلت الى الابدان حيوانا يناسبه فى الاوصـاف ، كبدن الاسـد للشجاع ، والارنب للجبان ، ويسمى متنسخا وقيل تنازلت الى الاجسام النباتية ، ويسمى رسخا وقيل : الى الجمادية كالمعادن والبسايط ويسمى فسخا ، وقالوا : هذه التنازلات المذكورات هى : مراتب العقوبات ، واليها الاشارة بما ورد من الاركان السبع فى جهنم ، هذا ما فى المتنازلة منها ، وأما المتصاعدة فى مرتبة الى ما هو أكمل منها ، فقد تتخلص من الابدان كلها لصيرورتها كاملة فى جميع صفاتها كما مر ، وقد تتعلق ببعض الاجرام السماوية لبقاء حاجتها الى الاستكمال ، ولا يخفى أن ذلك كله رجم وتخيل ، وظنون بمقتضى الوهم ، بناء على قدم النفوس وتجردها وقد أبطلناها كما عرفت •

قال الفخر : وأما القائلون بالمعاد الروحانى والجسمانى معا ، فقد أرادوا أن يجمعوا بين الحكمة والشريعة ، فقالوا : دل العقل على أن سعادة الارواح بمعرفة الله سبحانه ، ومحبته ، وأن سعادة الاجسام فى ادراك المحسوسات ، والجمع بين السعادتين فى هـذه الحياة غـير ممكن ، لان الانسان مع استغراقه ، وفى تجلى أنوار عالم الغيب ، ولا يمكنه الالتفاف الى شىء من اللذات الجسمانية ، ومع استغراقه الى استيفاء هذه اللذات لا يمكن أن يلتفت الى اللذات الروحانية ، وأما تعذر هذا الجمع ، فلكون الارواح البشرية ضعيفة فى هذا العالم ، فاذا افارقت بالموت واستمدت من عالم القدس ، فالطهارة قويت وكملت ، فاذا أعيدت

الى الابدان مرة ثانية كانت قوية قادرة على الجمع بين الامرين ، ولا شبهة فى أن هذه الحالة هى الغاية القصوى بين مراتب السعادات ٠

وأما المنكرون للمعاد مطلقا فهم الذين قالوا : النفس هى المزاج ، فاذا مات الانسان ، فقد عدمت النفس ، واعادة المعدوم عندهم محال ، وقال أيضا : مسألة المعاد ، مبنية على أركان أربعة ، وذلك أن الانسان هو العالم الصغير ، وهذا العالم هو الكبير ، والبحث عن كل منهمـــا ، اما بتخريبه أو تعميره ، فهـذه مطالب أربعة — الاول : كيفيـة تخريب العالم الصغير ، وهو بالموت ؟ والثانى : أنه تعالى كيف يعمره بعـــد ما خربه ؟ وهو أنه يعيده كما كــان حيوانا عاقلا ويوصل اليه الثـواب والعقاب ، والثالثة : أنه كيف يخرب هذا العالم الكبير ؟ وتخريبه امـــا بتفريق الاجزاء أو بالاعدام والافناء ، والرابع : أنه كيف يعمره بعـــد تخريبه ؟ واللـــه أعلم ٠

المقصد السابع

فى الصراط ، قالت الحشوية : ومن تأسى بهم ، الصراط جسم ممدود على متن جهنم ، يرد الاولون والاخرون ، وورد أنه أدق من الشعرة ، وتكون سرعة الناس عليه على قدر أعمالهم ، ومن أمسك السموات والارض أن تزولا ، قادر أن يسير العباد معتمدين على شىء وعلى غير شىء ، فلا معنى للشك فى ثبوته ، أو التعرض للتأويل على خلاف الظاهر ، كما سلكته المعتزلة ، هذا كلامهم وما قالوه : أنه وارد فيه فهو غير ثابت عندنا ، وعند المعتزلة ، بل مما زين لهم الشيطان فى أحاديثهم الكذبة المخالفة لظاهر القرآن العظيم ، فوجب الحمل عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « بلوت اليهود فوجدتهم قد كذبوا على أخى موسى ، وبلوت انصارى فوجدتهم قد كذبوا على أخى عيسى ، وسيكذب على من هدى فما جاءكم عنى فأعرضوه على كتاب الله عز وجل ، فما وافقه فهو عنى ، وأنا قلته ، وما خالفه فهو ليس عنى ، ولم أقله ، وكيف أخالفه وبه هدانى ربى » وكيف لا يجب الحمل على ما فى كتاب الله عز وجل ، من أن الصراط هو دين الله سبحانه فى جميع ما نطق به القرآن ، فهو حمل على ما قاله أهو الحشو لنا فى قوله عز وعلا « لا يسمعون حسيسها » الآية وقوله « يوم نحشر المتقين الى الرحمن » الاية « ولا خوف عليهم ولاهم يحزنون » « أولئك عنها مبعدون » فى أمثال ذلك ، نعم ما وصفوه به فى الحديث ، رووه من أنه أرق وأدق من الشعرة ، وأحد من السيف .

فلو سلم ثبوته فهو من صفات الدين ، فانه أدق شىء من حيث أنه لا يوافق الهوى ولا الشهوات ، فلذلك كان يشبه بالموصوفات ضرورة أنه

لا يميز بين صفاته المستقيمة ، الا ذو الحجى والنهى والبصيرة النافذة ، مع عون الله وتوفيقه لقوله صلى الله عليه وسلم « ان الشرك أخفى فى أمتى من دبيب النمل فى صخرة صماء فى ليلة ظلماء » وقال : أيضا « الا أن الشرك بضعا وسبعين بابا » وقال أيضا « أن هذا الدين متين فكل من شده يغلبه فعليكم بالقصد فيه لتبلغوا ، بان المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى » فكل ذلك تمثيل مناسب لما قلنا ، أو ما نسبوه الى الله سبحانه من القدرة عليه ، فأمر مجمع عليه ، فلما لم يثبت عندنا ما ردوه ، حملنا الصراط على ما نطق به التنزيل ، وأساغه التأويل ، بعد تسليم الورود يكون عليه التعويل ، نعم المراصد ثابتة ، كما يعلم أمرها بالوقوف على شرح النونية ، وغيرها .

المقصـــد الثـــامن

فى الميزان ، وهو حق نطق به القرآن والسنة ، غير أنه ليس عـلى ما زعموه أيضا من أنه بعمود وكفتين ، فالموزون فيـــه قالوا : صـحف الاعمال ، أو مثالات يخلقها الله سبحانه ويزنها على قدر أجود الاعمال ، وما يتعلق بها من ثوابها وعقابها ، وانما المراد عندنا وعند معظم المعتزلة من الميزان ، اعتبار الحسنات وتمييزها من غيرها ، والعدل الذى وضعه عز وعلا بين خلقه « يوم لا تظلم نفس شيئا » كما قال « والوزن يومئذ الحق » « الله يفصل بينهم يوم القيـامة » « وأنزلنا معهم الكتـــاب والميزان » الاية ، يعنى العدل بين عباده ، وكل ذلك تمثيل يجب الحمل عليه كما يقال : اجعلوا بيننا ميزانا يعدل بيننا ، مراد به قاضيا عدلا ، ولا ضرورة تدعوا الى الميزان المتعارف ، لما أنه انما يحتاج اليه من لا يعرف مقادير الاشياء ، وأراد معرفتها ، والله سبحانه وتعالى غنى على الاطلاق ، محيط علمه بكل شىء ، فأنه يحكم فيهم وعليهم بسرائرهم ، وما تخفى صدورهم •

وأيضا أن أفعال العباد : أعراض لا تقبل الخفة والثقل ، ونحو ذلك من : الاعادة ، والبقاء ، الى أن يقال أنها تجســم ، كما قدمنـا ، والخطب فى ذلك يسير ، وهذا مما نؤمن به قطعا ، ونحمله ظاهرا على اللائق ، وعلم الحقيقة لعلام الغيوب ، والحاصل أن وزن كل شىء بما يليق ، وقال الجبابى : يخلق الله جواهر على اعداد الاعمال الصالحـة وضدها ، وقال ابن المعتم : يجوز ما ذكره الاشاعرة ، ولا نقطع به سمعا ، ثم هل الوزن خاص بالمؤمنين ، أم عام بهم ، والكافرين ، ويكون معنى قوله تعالى « فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا » ، أى نافعا ، فيه تردد للعلمـــاء •

المقصد التاسع

شفاعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم : حق ثابت للمسلمين ، عندنا ، وعند المعتزلة دون من سواهم من أهل الكبائر ، قالوا : لا ، لوجوب ما قد زال ولا لزوال ما قد وجب ، وهى كرامة من الله سبحانه ، دون سواه من الانبياء ، وهى شفاعته العظمى ، وذلك أن الخلق اذا فرغوا من الحساب ، استأذن المسلمون من يشفع لهم الى الله سبحانه وتعالى أن يأذن لهم فى الدخول الى منازلهم فى الجنة ، فيطلبونها من آدم أولا ، ثم من نوح ، ثم من ابراهيم ، وكلهم يدفعهم الى غيره ، حتى تصل الى سيد الاولين والاخرين ، ولا تحرمنا يارب شفاعته بفضلك ، لا بعملنا فيطلبونه ، فيدعوا مولاه فيعطيه مفاتيح الجنان ، وهو المراد من قوله تعالى « عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا » وهو الذى يحمده الاولون والاخرون ، وليست هذه الشفاعة لأهل الكبائر من أمته على ما زعمه القوم ، وله شفاعة أخرى سوى تلك ، على ما يعلم بالوقوف عليه فى غير مختصرنا ، ولشهرة ذلك تركنا التعرض له ، وقد استفاض واشتهر ثبوت الحوض له ، جعلنا الله من الواردين له بفضله ، لكن اختلف العلماء فى أنه قبل الحساب ، أو بعده ، وفى أنه واحد أو حوضان ، والله أعلم ، والكلام عليه معلوم فى محله ، وكذا تطاير الصحف وأخذها والكل يجب الايمان به .

المقصد العاشر

أعلم : انه يجوزه العقل ، اذا أخبر الشرع بوقوعه يجب أن نؤمن به على ظاهره ، وندع تأويله ، اذ هو مع ذلك بدعة ، وأما ما أخبر به ، وكان ظاهره مستحيلا ، فى العقل ، بأن نصرفه عن ظاهره الممتنع ، لانا نعلم قطعا أن الشرع لا يخبر بوقوع ، مالم يمكن وقوعه ، فلو كذبنا العقل فى هذا ، وعلمنا بظاهر النقل المستحيل ، لادى ذلك الى انهدام النقل أيضا ، لان العقل أصل لثبوت النبويات ، التى يتفرع عنها صحة النقل . فيلزم اذا من تكذيب العقل تكذيب النقل ، ثم بعد صرف اللفظ عن ظاهره الممتنع ، ان لم يمكن له بعد ذلك الا تأويل واحد صحيح ، تعين الحمل عليه ، لعدم وجود غيره ، وذلك مثل قوله تعالى « وهو معكم أينما كنتم » والرعاية ، ونظيره « الا هو رابعهم » الاية ، ونحو ذلك مما هو كثير وان كان له بعد ذلك تأويلات ، كل واحد منها مستقيم .

فهل يتعين واحد منها ؟ ليندفع اللبس به من العوام ؟ وهو مذهب بعضهم كالجوينى ، ويوقف عن التعيين ويفوض الامر فيه الى الله سبحانه ، رفعا للتحكم اللازم من التعين ، وهو مذهب الاقدمين من الاشاعرة ، ولذلك يقولون مذهب السلف أسلم ، ومذهب الخلف أعلم ، وذلك مثل قوله تعالى « على العرش استوى » فان الاستواء بمعنى الاستقرار المكانى محال فى حقه تعالى ، ويبقى بعد ذلك تأويلات صحيحة ، أحدها : أن يكون استوى بمعنى استولى عليه بتصريفه كيف يشاء ، والثانى : أن يكون بمعنى قصده ، بمعنى أنه قصد الى شىء هنالك ، الثالث : أن تكون على بمعى الباء ، واستوى بمعنى كمل ، أى كمل خلق ما ذكر بالعرش ، الرابع : أن المستقر فوق العرش مخلوق من مخلوقاته تعالى ، أى خلق ما ذكر الشامل للعرش ، وخلق استوى فوقه وهو عزبيا ، والله أعلم .

المقصد الحادى عشر

اختلف الناس ، فى نفوذ الوعيد ، على ثلاثة مذاهب ، الاول : أن الوعيد الوارد فى الكتب الالهية ، انما جاء للتخويف فقط ، لا لفعل الايلام ، وهو قول الباطنية ، واحتجوا بقوله تعالى « ذلك يخوف الله به عباده » ولا يخفى فساده ، فان التخويف المذكور فى الاية ، انما هو فى الدنيا ، ويقع المخوف به فى الاخرة ، وبأن الحليم أرحم الراحمين ، كيف يعذب حيوانا ضعيفا ، وعنايته أنه بمعصيته انما قصر فى حق نفسه لاستحالة أن يكون الله تعالى نفع فى عمل أحد ، أو ضرر به ، وأيضا فالافعال كلها واقعة بارادته تعالى ، وخلقه لا أثر للعبد فى شىء منها ، وهذا الكلام منهم مبنى على التحسين العقلى ، وهو باطل ، وعلى طلب الاطلاع على سر القدرة ، وهو مما نهينا عن الغوص فيه ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « اذا ذكر القدر فأمسكوا » والله سبحانه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، ولا علم لنا بشىء الا أن يعلمنا الله سبحانه بفضله .

الثانى : العذاب انما يحصل فى حق المشرك دون الموحد ، وهو مذهب المرجئة ، وجزموا بنفى عقاب من مات من أهل الكبائر قبل أن يوفق للتوبة ، واحتجوا بقوله تعالى « أن الخزى اليوم والسوء على الكافرين » المراد بهم من ذكر ، ودخول النار خزى بدليل « من تدخل النار فقد أخزيته » الاية ، فهو اذا خاص بالكافرين وبقوله « انا قد أوحى الينا أن العذاب على من كذب وتولى » ، والالف واللام فى العذاب للعموم وبقوله « كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها » الاية ، وبقوله « لا يصلاها الا الاشقى الذى كذب وتولى » وبقوله « وهل نجازى الا الكفور » ،

والكفور لفظ مبالغة ، فوجب أن يختص به الكافر ، المراد به من ذكر كما مر ، لا يقال يعارض قوله تعالى « من يعمل سوء يجزبه » لانا نقول ، يرجح عند التعارض ، أى الوعد على أى الوعيد ، لان رحمته بفضله أغلب ، وبقوله « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه » الآية وبقوله « وجوه يومئذ مسفرة » الاية وبقوله « يا عبادى الذين اسرفوا » الاية ، والمراد منهم المؤمنون ، لان الاضافة تشعر بالتشريف ولا شرف للكافرين •

والجواب عن الجميع : أن الايات المخصصة العذاب بالكافر ، مراد بها ، عذاب خزى خاص ، وهو : الذى يقتضى الخلود ، ولا فلاح بعده ، وعلى هذا ، أصل الاشاعرة ، وأما على أصلنا ، فالمراد بالكافر فى ذلك : القدر المشترك كما عرفت ، وأن المراد من « يا عبادى » الاية ، العموم ، والمراد منه الخصوص ، وأيضا أنه أريد به الحث على التوبة ، والرجوع الى الله سبحانه وتعالى ، وأن لا يقطنوا بمواقعة الذنب من رحمة الله حتى يصدهم ، ذلك عن التوبة ، ويدل عليه قوله « وانيبوا الى ربكم وأسلموا له » الاية — الثالث : أن العذاب ثابت حسن فى حق الكافرين ، وعصاة المؤمنين عندنا وعند الاشاعرة والمعتزلة ، غير أن حسنه عندهم من جهة العقل ، وعند غيرهم من جهة الشرع على ما عرفت قبل ، ولا يخفى عليك الخلاف السابق فى المذهب •

وبالجملة : فالناس ضربان : مقر ، وجاحد ، فالجاحد : مخلد فى النار بالاجماع ، والمقر ضربان : محفوظ من المعاصى عمره ، وغير محفوظ ، والاول فى الجنة بالاجماع ، والثانى : صاحب صغائر ، أو صاحبها ،

وصاحب كبائر تائب منها ، وغير تائب ، والاولاد أيضا فى الجنة بالاجماع ، والثالث فى المشيئة عند الاشاعرة : وهو الذى لا يخلد فى النار . ان دخلها بعدلها ، وعندنا وعند المعتزلة مقطوع به ، من أهل النار مخلدا فيها ، وفى كلام الامام أبى يعقوب ما يطمع — للمتمادى ان خرمته المنية ، فانظر الدليل ، ونحن عرضنا فيما هو مشهور ، وعلمه مفصل فى الكتاب والسنة ، وكتب علماء الامة ، فتدبر ذلك والله هو الموفق الى الصواب .

المقصد الثاني عشر

فى الجنة والنار ، وقد اختلف الناس ، فى أنهما مخلوقتان الان ، أولا ، ذهب أكثر أصحابنا والاشاعرة ، والجبائى ، وبشر بن المقسم وابو الحسين البصرى ، الى أنهما مخلوقتان الان ، وأنكره جمهور المعتزلة وبعض أصحابنا ، وقالوا : انهما مخلوقتان يوم الجزاء ، واحتج الاولون بوجهين ، الاول : قضية آدم وحواء ، واسكانهما الجنة ، واخراجهما منها بالزلة ، على ما نطق به الكتاب ، واذا كانت الجنة مخلوقة ، كانت النار كذلك ، اذ لا قائل بالفرق الثانى ، قوله فى صفتهما « أعدت للمتقين » ، أعدت للكافرين ، بلفظ الماضى ، وهو صريح فى وجودهما ، ومن تتبع الاحاديث الصحيحة ، وجد فيها كثيرا مما يدل على وجودها دلالة ظاهرة •

وتمسك عباد الضميرى ، من الاخرين ، فى استحالة كونهما مخلوقتين فى وقتنا هذا ، بدليل العقل ، وأبو هاشم بدليل النقل ، اذ ليس عنده للعقل دلالته على ذلك ، قال عباد : ان وجدتا ، فاما فى عالم الافلاك ، أو العناصر ، أو فى عالم آخر ، والاقسام الثلاثة باطلة ، أما الاول : فلان الافلاك لا تقبل الخرق والالتئام ، فلا يخالطها شىء من الكائنات الفاسدة ، وهما على الوجه الذى يثبتونه ، من قبيل ما يكون ويفسد ، أى من قبيل الكون والفساد ، وأما الثانى : فلانه قول بالتناسخ ، لان النفوس تعلقت حينئذ بأبدان موجودة ، فى العناصر ، بعد أن فارقت أبدانا فيها وأنتم لا تقولون به ، وقد أبطل أيضا بدليله كما مر ، وأما الثالث : فلان الفلك بسيط ، وشكله كروى ، فلو وجد عالم آخر لكان كرويا أيضا ،

فيفرض بينهما خلاء ، سواء تباينا أو تماسا ، أنه ومحال وأنت خبير بأن هذا دليل لمن ينكر وجودهما مطلقا ، لا لمن نكر وجودهما فى الحال فقط ، وأجاب الاولون : بأنا لا نسلم امتناع الخرق والالتئام على الافلاك ، ودليله مذكور فى المواقف ، ولانا لا نسلم أنه فى عالم العناصر قول بالتناسخ ، وانما يكون كذلك ، لو قلنا باعادتها فى أبدان أخرى ، وبأنا لا نسلم استحالة وجود عالم آخر ، وقد مر دليله •

واحتج أبو هاشم بوجهين : الاول : قوله تعالى فى وصف الجنة (أكلها) أى مأكولها دائم ، مع قوله تعالى « كل شىء هالك الا وجهه » ، فلو كانت الجنة مخلوقة ، وجب اهلاك اكلها ، لاندراجه فيما حكم عليه بالهلاك ، فلم يكن دائما ، هو مطلوب بالآية الاولى ، فتعين أنها ليست مخلوقة الان ، فكذا النار •

الجواب : أن اكلها دائم على البدل ، بمعنى أن كلما فنى منه شىء جيىء ببدله ، فان دوام أكل بعينه غير متصور ، لان اذا أكل فقد فنى ، ودوام أكله على سبيل البدل لا ينافى هلاكه •

ونقول المراد بهلاك كل شىء : أنه هالك فى حد ذاته فضعف الوجود الامكانى ، فالتحق بالهلاك المعدوم ، ونقول : أن الجنة والنار تقدمان بتفريق أجزائهما دون اعدامهما ، ثم تعادان بجميعهما ، وذلك كاف فى هلاكهما ، فتكونان دائمين ذاتا ، هالكتين صورة فى آن واحد •

والثانى : قوله تعالى ، فى وصف الجنة أيضا «(عرضها السموات والارض) ولا يتصور ذلك الا بعد فناء السموات والارض ، لامتناع تداخل الاجسام •

والجواب : أن المراد أن عرضها كعرض السموات والارض ، لامتناع أن يكون عرضها هو عرضها ، لا حال البقاء ، ولا بعد الفناء ، اذ يمتنع قيام عرض واحد بشخصين ، بمحلين موجودين معا ، أو أحدهما موجود ، والاخر معدوم ، والتصريح بالاية الاخرى ، بأن عرضها كعرض السموات والارض ، فتحمل تلك عليها ، كما يقال أبو يوسف أبو حنيفة ، أى مثله ، والله أعلم بحقيقة الحال .

الخاتمة فى ذكر الفرق

التى تفرقت اليها هذه الامة ، وقد أشار اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : (افترقت المجوس الى سبعين فرقة ، واليهود الى احدى وسبعين فرقة ، وافترقت النصارى الى اثنين وسبعين فرقة ، وستفترق أمتى الى ثلاث وسبعين فرقة ، كلها هالكة ما خلا واحدة ناجية ، وهى ما أنا عليه وأصحابى) ، وكان ذلك من معجزاته صلى الله عليه وسلم ، حيث وقع ما أخبر به وكلهم يدعى تلك الناجية .

أعلم : أنه كان المسلمون عند وفاة النبى صلى الله عليه وسلم ، على عقيدة واحدة ، وطريقة ، واحدة ، ثم نشأ الخلاف بينهم أولا ، فى أمور اجتهادية لا توجب ايمانا ، ولا كفرا ، وكان غرضهم منها ، اقامة مواسم الدين ، وادامة مناهج الشرع القويم ، وذلك كاختلافهم فى موته ، وفى موضع دفنه ، وفى ارثه ، وفى الامامة ، ونحو ذلك مما يكثر الكلام عليه ، وكان الخلاف يتدرج ويرتقى شيئا فشيئا ، الى آخر أيام الصحابة ، حتى ظهر معبد الجهنى ، وغيلان الدمشقى ، ويونس الاسوارى ، وخالفوا فى القدر ، واسناد جميع الاشياء الى تقدير الاله عز وجل ، ولم يزل الخلاف يتشعب ، والاراء تتفرق ، حتى تفرق أهل

الاسلام وأرباب المقالات الى الثلاثة والسبعين ، واذا عرفت ذلك ، فنقول : قد اختلف الناس فى وجه تفريقها على طرق ، فلنقتصر على ذكر طريقتين منها ، معتمدين على الثانية منها ، كما ستقف على بيانها •

الاولى : انها ذكر بعضهم ، أن منها عشرين فى المرجئة ، وأربعة وعشرون فى الشيعة ، وسبعة فى الحكمة ، واثنتى عشر فى المعتزلة ، وقد نظمها شيخنا ، فى بيت وقال :

فكـــل شـــيعى ومحكم يــز

وكـــاف لمرجىء وييب معتـــز

والثانية : هى : التى قررها ، العضد ، فى المواقف ، وسلكها معه شارحه السيد ، وانما ذكرتها مع ما فيها من التطويل فى بيانها ، لما أنى لم أرى من تعرض له مثله ، وأن تعرض له صاحب كشف الغمة فيما تشاجرت فيه الامة ، ولقد شفا وكفى رحمه الله ، وان كان لا على ذلك اوجه ، وقد نقلت بعض كلامه منبها عليه ، ولتعلم أنك على الحق فيما كنت عليه ، وأن الناجية بما حصل لها النجاة ، وأن الباقى منها بما استوجب الهلاك ، قال : أعلم أن كبار الفرق الاسلامية ثمانية : المعتزلة ، والشيعة ، والخوارج والمرجئة ، والنجارية ، والجبرية ، والمشبهة ، والناجية •

المعتزلة وهم عشرون فرقة

الفرقة الاولى : المعتزلة ، أصحاب واصل بن عطاء الغزال ، اعتزل عن مجلس الحسن البصرى ، وذلك أنه دخل على الحسن رجل فقال : يا امام الدين ظهر فى زماننا جماعة يكفرون صاحب الكبيرة ، يعنى يشركونه ، وهم الخوارج ، وجماعة أخرى يوجبون الكبائر ، ويقولون

لا تضر مع الايمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، فكيف تعتقد فى ذلك ؟ فتفكر الحسن ، وقبل أن يجيب ، قال واصل : أنا لا أقول صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا ، ولا كافر مطلقا ، ثم قام الى اسطوانة من اسطوانات المسجد ، وأخذ يقرر على جماعة من أصحاب الحسن ، ما أجاب به من أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، ويثبت المنزلة بين المنزلتين قائلا : ان المؤمن اسم مدح ، والفاسق ، لا يستحق المدح ، فلا يكون مؤمنا ، وليس بكافر لاقراره بالشهادتين ، فاذا مات بلا توبة خلدنى النار ، اذ ليس فى الاخرة الا فريقان ، فريق فى الجنة ، وفريق فى السعير اكن يخفف عليه ، فتكون دركته فوق دركات الكفار .

وأنت خبير : بأن الخلاف بيننا وبينه لفظى ، على ما مر ، فانه يسميه فاسقا ويثبت الواسطة ، ونحن : لا نقول بها ، بل : انه كافر كفر نفاق ، فانا ندين بأن منزلة النفاق بين منزلة الايمان ومنزلة الشرك ، وبأن المنافقين ليسوا بمؤمنين ولا بمشركين ، وبأن المشركين ليسوا بمؤمنين ولا بمشركين ، وبأن المشركين ليسوا بمؤمنين ولا بمنافقين ، وبأن المؤمنين ليسوا بمشركين ولا بمنافقين ، ومن سمى كل واحد منهم باسم صاحبه فقد كفر ، وبأن لا منزلة بين منزلتى الايمان والكفر ، فقال الحسن عند ذلك : اعتزل عنا واصل ، فسمى هو وأصحابه معتزلة ، ويلقبون بالقدرية لما عرفت ، وقالوا : هم ، أن من يقول بالقدر ، خيره ، وشره ، أنه من الله أولى باسم القدرية منا ، ويرده قوله صلى الله عليه وسلم ، « القدرية مجوس هذه الامة » وقوله خصماء الله فى القدر ، ولا خصومة للقائل بالتفويض وتعبوا أنفسهم بأصحاب العدل والتوحيد ، لقولهم بوجوب الصلاح والاصلاح ، ونفى زيادة الصفات على الذات ، على

ما عرفت ، وبأن القدم أخص وصف لله ، لا يشاركه فيه غيره ، وبأن كلامه محدث ، وبأنه لا يرى مطلقا ، وبأن الحسن والقبح عقليان ، وبوجوب رعاية الحكمة والمصلحة فى أفعاله سبحانه ، وبوجوب الثواب والعقاب عقلا ، ثم بعد اتفاقهم على ذلك ، افترقوا على عشرين فرقة ، كل واحدة تكفر الاخرى ونفسها •

الاولى : منهم الواصلية القائلون : باستناد أفعالهم الى قدرهم ، وبامتناع اضافة الشر الى الله تعالى ، وبالمنزلة بين المنزلتين ، وبتخطئة أحد الفريقين ، من عثمان وقاتليه ، وبتجويز أن يكون عثمان لا مؤمنا ، ولا كافرا ، وأن يخلد فى النار ، وكذا على ومقاتلوه ، وحكموا بأن عليا وطلحة والزبير بعد وقعة الجمل لو شهدوا على بقلة ، لم تقبل شهادتهم ، كشهادة المتلاغيين ، وتفطن أنت ان أتقنت مذهبك ، لما وافقوا فيه ولما خـالفوا •

الثانية : العمرية أتباع عمرو بن عبيد ، هم مثل الواصلية فيما مر ، الا انهم عمموا فى تفسيق الفريقين فى قضية عثمان وعلى •

الثالثة : الهذيلية : أصحاب أبو الهذيل بن حمدان العلاف ، شيخ المعتزلة ، أخذ عن عثمان بن خالد الطويل ، وعن واصل بن عطاء أيضا قالوا : بفناء مقدورات الله تعالى ، وهو قريب من قول الجهمية ، وقالوا : ان حركات أهل الجنة ضرورية ، مخلوقة لله سبحانه ، اذ لو كانت مخلوقة لهم ، لكانوا مكلفين ، ولا تكليف فى الاخرة ، وان أهل الخالدين : تنقطع حركاتهم ، ويصيرون الى جمود دائم ، وسكون ، ويجتمع فى ذلك السكون ، اللذات لأهل الجنة ، والآلام لاهل النار ، وانما أرى كتب

هذا ، لانه التزم فى حدوث العالم ، انه لا فرق بين حوادث لا أول لها ، وحوادث لا آخر لها ، وقيل : انه قدرى الاولى ، وجهمس الاخرة ، وأن صفات الله غير ذاته ، سوى ارادته ، فانها عندهم حادثة لا فى محل ، وبعض كلامه لا فى محل ، وهو قوله : « كن » ، وبعضه فى محل : وهو الامر ، والنهى ، ونحوهما وبأن ارادته غير المراد ، وأن الحجة لا تقوم فيمن غاب ، الا بخبر عشرين ، وفيهم واحد أو أكثر من أهل الجنة ، ولانه لا تخلو الارض من أولياء الله ، وهم معصومون .

الرابعة : النظامية ، أصحاب ابراهيم بن سيار النظام ، وهو من شيطاين المعتزلة ، طالع كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام المعتزلة ، قالوا : لن يقدر الله على أن يفعل بعباده فى الدنيا ما لا صلاح لهم فيه ، ولا أن يزيد فى الاخرة ، أو ينقص من ثواب أو عقاب ، وغاية تنزيهه عن القبائح ، لا يكون الا بسلب قدرته عليها ، فهم فى ذلك كمن نفر من المطر الى الميزاب ، وكونه مريدا لفعله ، أنه خالقه على وفق علمه ، ومريدا لفعل العبد ، أنه أمر به ، وأن الانسان : هو الروح ، والبدن ، أخذ هذا من الفلاسفة ، ومال الى الطبيعيين منهم ، فقال : الروح جسم لطيف ، سار فى البدن سريان ماء الورد فى الورد ، والدهن فى اللبن ، والسمسم ، وان الاعراض : أجسام ، والجوهر مالف من الاعراض ، والعلم : مثل الجهل ، والايمان مثل : الكفر فى تمام الماهية ، وهى : حصول الصورة فى القدرة العاقلة ، والامتياز بينهما ، بأمر خارجى ، وأن الله خلق الخلود دفعة ، والتقدم والتأخر انما هى : الكمون والظهور ، وأن نظم القرآن ليس بمعجز ، انما الاعجاز : بالصرف ، والاخبار بالغيب كما مر ، والتواتر : يحتمل الكذب ، والاجماع ، والقياس ليس بحجة ، وأنه لا يفسق من خان بالسرقة ، فيما دون النصاب .

الخامسة : الأسوارية : أصحاب الاسوارى ، وافقوا النظامية فيما مر ، وزادوا أن الله لا يقدر على ما أخبر بعدمه ، أو علم ، والعبد : قادر عليه ، وأن قدرته صالحة للضدين •

السادسة : الاسكافية : أصحاب أبى جعفر الاسكافى ، قالوا : ان الله لا يقدر على ظلم العقلاء ، بخلاف ظلم الصبيان والمجانين ، فانه يقدر عليه•

السابعة : الجعفرية : أصحاب جعفر بن جعفر بن مسير بن خريب ، وافق الاسكافية ، وزادوا أن فى فساق الامة من هو شر من الزنادقة ، والمجوس ، والاجماع على حد الشارب خطأ ، لأن المعتبر فى الحد هو : النص ، وسارق الحبة منخلع عن الاسلام •

الثامنة : البشرية ، أتباع بشر بن المعتمد المحدث ، للعقول بالتولد ، قالو : الاعراض تقع متولدة فى الجسم ، من فعل الغير ، كما اذا كانت أسبابها من فعله ، وأن القدرة والاستطاعة سلامة البنية ، وأن الله قادر على تعذيب الطفل ، ولو عذبه لكان ظالما ، ولا يستحسن فى حقه ، فيقال : لو عذبه لكان الطفل بالغا عاقلا عاصيا ، وفيه تناقض ظاهر •

التاسعة : المزدارية : هو أبو موسى عيسى بن صبيح المزدار ، وهو تلميذ بشر ، وترهد حتى سمى راهب المعتزلة ، قال : ان الله قادر على أن يكذب ويظلم ، ولو فعل ، لكان إلها كاذبا ظالما تعالى ربنا عن ذلك ، ويجوز أن يقع فعل من فاعلين تولد مباشرة ، وأن الناس قادرون على مثل القرآن ، وأحسن منه نظما وبلاغة ، كما قاله النظام وتد يكفر

القائل بقدمه ، وملابس السلطان كافر ، لا يرث ولا يورث ، وكذا من قال بخلق الافعال وبالرؤية .

العاشر : الهشامية : وهو هاشم بن عمر البوطى : المبالغ فى القدر أكثر من مبالغة سائر المعتزلة ، قالوا : لا يطلق اسم وكيل الله سبحانه ، لاستدعائه موكلا ، ولم يعلموا أنه بمعنى الحفيظ ، وأن الاعراض لا تدل على الله ، ولا على رسوله ، وأنه لا دليل له فى القرآن على حلال وحرام ، وأن الامامة لا تنعقد مع الاختلاف ، وأن عثمان ام يحاصر ولم يقتل ، وان من أفسد صلاة فى آخرها وقد افتتحها بشروطها فأولها معصية منهى عنها .

الحادية عشر : الصالحة : أتباع الصالحى ، جوزوا قيام العلم ، والقدرة ، والادارة ، ونحوها بالميت ، وخلو الجوهر عن الاعراض .

الثانية عشر : الحائطية ، أصحاب أحمد بن حائط ، وهو من أصحاب النظامية ، قالوا : أن للعالم الهين قديما ، هو الله ، وحادثا هو : المسيح ، وأن المسيح هو الذى يحاسب الناس فى الاخرة ، وهو المراد من قوله « وجاء ربك والملك » الاية ، وهو الذى يأتى فى ظل من الغمام ، وهو المعنى بقوله عليه السلام « أن الله خلق آدم على صورته » وبقوله « حتى يضع الجبار قدمه » ، الحديث ويسمى المسيح ، لانه درع الاجسام وأحداثها ، قال الامدى : وهؤلاء مشركون .

الثالثة عشرة : الحدبية : أتباع فضل الحدبى ، قالوا : بقول الحائطية ، وزادوا التناسخ ، وأن كل حيوان مكلف من تخليط طويل .

الرابعة عشرة : المعمرية : أصحاب ، معمر بن عباد السلمى ، قالوا : ان الله لم يخلق غير الاجسام ، ومن العجب أن حدوث الاجسام وفنائها عنده من الاعراض ، فكيف يقول أنها من فعل الاجسام ؟ وهو المشهور بصاحب المعانى ، اذ جوز أيضا وصف المعانى بالمعنى ، وقيامه به الى غير نهاية ، وقالوا : ان الله لا يوصف بالقدم ، لانه يدل على التقدم الزمانى ، والله ليس بزمان ، وأنه لا يعلم بنفسه ، لاستلزامه الاتحاد ، وأن الانسان لا فعل له غير الارادة •

الخامسة عشرة : الثمامية : أتباع ثمامة بن الاشرس النميرى قالوا : الافعال المتولدة لا فاعل لها ، اذ لا يمكن استنادها الى فاعل السبب ، لاستلزامه اسناد الفعل الى الميت ، فيما اذا رمى سهما الى شخص ومات قبل وصوله اليه ، ولا الى الله تعالى ، لاستلزامه صدور القبيح عنه ، وأن المعرفة متولدة من النظر ، وأنها واجبة قبل الشرع ، وأن النصارى ، واليهود ، والمجوس ، والزنادقة يصيرون ترابا ، لا يدخلون جنة ، ولا نارا ، وكذا البهائم ، والاطفال ، وأن من لا يعلم من الكفار خالقه والعالم فعل الله بطبعه ، قال السيد : كأنهم أرادوا به ، ما يقوله الفلاسفة من الايجاب ، ويلزم قدم العالم ، وان كان ثمامة فى زمان المأمون ، وله عنده منزلة •

السادسة عشرة : الخياطية : أصحاب ، أبى الحسن بن أبى عمر الخياط ، قالوا : بالقدر ، أى اسناد الافعال الى العباد ، وتسمية المعدوم شيئا ثابتا ، متقررا فى حال العدم ، وجوهرا وعرضا ، أى الذوات المعدومات كالثابتة ، متصفة بصفات الاجناس حال العدم ، وأن ارادة

الله تعالى كونه قادرا غير مكره ولا كاره ، وهى فى أفعال نفسه الخلق ، أي كونه خالقها ، وفى أفعال عباده الامر بها .

السابعة عشرة : الجاحظية : أصحاب عمر بن بحر الجاحظ ، وهو ممن مزج الفلسفة بالكلام ، وهو غاية فى البلاغة ، ونهاية فى البراعة ، قالوا : المعارف كلها ضرورة ، ولا ارادة فى الواحد منا ، انما ارادته بفعله عدم السهو ، وبفعل الغير الميل اليه ، وأن الاجسام ذات طبائع مختلفة لها آثار مخصوصة كما يقوله الطبائعيون ، ويمتنع انعدام الجوهر ، وانما تتبدل الاعراض ، والجواهر باقية بحالها ، كما قيل فى الهيولى ، والنار تجذب اليها أهلها ، بمعنى أنه يجذب الى نفسها أهلها ، وأنهم يصيرون الى طبعها ولا يخلدون فيها ، عقبا ، ولا ان الله يدخلهم فيها ، والقرآن جسد ينقلب تارة رجلا ، وتارة امرأة .

الثامنة عشرة : الكعبية : أتباع ، أبى القاسم محمد الكعبى ، كان معتزلة بغداد . وتلمذ من الخائط ، قالوا : فعل الرب سبحانه واقع ، بغير ارادته ، فاذا قيل : انه مريد لافعاله ، أريد أنه خالق لها ، ولافعال غيره ، أريد أنه آمر بها .

التاسعة عشرة : الجبائية : أصحاب ، أبى على محمد بن عبد الوهاب الجبائى ، وهو من معتزلة البصرة ، قالوا : ارادة الرب سبحانه حادثة ، لا فى محل ، وأنه متكلم بكلام يخلقه فى جسم ، وأنه لا يرى ، والعبد خالق ، وصاحب الكبيرة ، لا مؤمن ولا كافر ، وهو خالد فى النار ان مات بلا توبة ، ولا كرامات للاولياء ، ويجب على الله اكمال عقل من كلف ، وأن يهب له أسباب التكليف ، والانبياء معصومون ، وشاركه فى ذلك

ابنه أبو هاشم ، ثم انفرد الجبائى : بأن الله عالم بلا صفة ، ولا حالة توجب العالمية ، وكونه سميعا بصيرا ، معناه أنه حى لا آفة به ، ويجوز الايلام للعضو •

المتممة عشرين : الهشمية : أتباع هشام بن عبد السلام ، انفرد عن ابنه بامكان استحقاق الذم ، والعقاب ، بلا معصية ، مع كونه خارق للاجماع فى ذلك ، وكذا الحكمة أيضا ، وبأنه لا توبة عن كبيرة مع الاصرار على غيرها ، والعلم بقبحه ، ولا توبة مع عدم القدرة ، ولا يتعلق علم واحد بمعلومين على التفصيل ، ولله أحوال لا معلومة ولا مجهولة ، ولا قديمة ولا حديثة ، وفيه تناقض •

فرقة الشيعة وهم اثنان وعشرون فرقة

الفرقة الثانية : من الكبار الشيعة : وهم اثنتان وعشرون فرقة ، يكفر بعضهم بعضا ، أصولهم ثلاث فرق غلاة ، وزيدية ، وامامية ، أما الغلاة : فثمان عشرة فرقة •

الاولى السبائية : أتباع ، عبد الله بن سبأ ، قال : لعلى بن أبى طالب ، كنت الاله حقا ، فنفاه على ، وقيل كان يهوديا فأسلم ، وكان فى اليهودية يقول : فى يوشع بن نون ، وفى موسى ، مثل ما قال فى على ، وهو أول من أظهر القول : بامامة على ، ومنه تشعبت أصناف الغلاة ، قال : ان عليا لم يمت ، وانما قتل عبد الرحمن بن ملجم شيطانا ، تصور بصورة على ، وقد كان فى السحاب والرعد صوته والبرق ضحكه ، وأنه سينزل الى الارض ويملأها عدلا ، وهم يقولون عند سماع الرعد عليك السلام يا أمير المؤمنين •

الثانية : الكاملية : أتباع أبى الكامل ، قال : بتكفير الصحابة ، بترك مبايعة على ، وبتكفير على ، وبترك طلب الحق بالتناسخ فى الارواح عند الموت ، وأن الامامة تنتسخ ، وقد تصير فى شخص نبوة ، بعد ما كانت فى آخر امامة •

الثالثة : البنانية : قال : بنان بن سمعان التميمى ، الله على صورة انسان ، ويهلك ، الا وجهه ، وروح الله حلت فى على ، ثم ابنه محمد بن الحنفية ثم فى ابنه أبى هاشم ، ثم فى بنـــان •

الرابعة : المغيرية : قال : مغيرة بن سعيد العجلى ، الله جسم على صورة رجل من نور ، على رأسه تاج من نور ، وقلبه منبع الحكمة ، ولما أراد أن يخلق الخلق تكلم بالاسم الاعظم ، فطار فوقع تاج الى رأسه ، وذلك قوله « سبح اسم ربك الاعلى » الاية ، ثم كتب على كفه أعمال العباد ، فغضب من المعاصى ، فعرق فصار من عرقه بحران ، أحدهمـــا ملح مظلم ، والاخر حلونَيِّرٌ ، ثـــم اطلع فى البحر فأبصر فيه ظلمـــه ، فانتزع بعضا منه ، فجعله الشمس والقمر ، وافنى الباقى نفيا للشريك ، ثم خلق الخلق من البحرين ، فالكفار : من المظلم ، والمؤمنون : من النير ، ثم أرسل محمدا ، والناس فى ضلال ، وعرض الامانة : وهى منع على من الامانة على الســموات والارض والجبـــال ، فأبين أن يحملنهـــا ، وأشفقن وحملها الانسان وهو : أبو بكر حملها بأمر عمر ، بشرط أن يجعل الخلافة بعده له ، وقوله « كمثل الشيطان » الاية ، نزلت فيهما ، فهؤلاء يقولون : الامام المنتظر هو : زكريا بن محمد بن على بن الحسن

ابن على ، وهو : حى مقيم فى جبل خاجر ، الى أن يؤمر بالخروج ، ولما قتل المغيرة ، اختلف أصحابه ، بين قائل بانتظاره ، هو وقائل ، بانتظار زكرياء ، كما كان يقول المغيرة •

الخامسة : الجناحية : قال عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذى الجناحين ، الارواح تتناسخ ، وكان روح الله فى آدم ، ثم فى الانبياء ، والائمة ، حتى انتهت الى على وأولاده الثلاثة ، ثم الى عبد الله هذا ، وقالت : الجناحية : عبد الله حى مقيم بجبل بأصبهان ، وسيخرج كما مر ، وأنكروا القيامة ، واستحلوا المحرمات ، كما يعلم ذلك بالوقوف على العدل للامام أبى يعقوب •

السادسة : المنصورية : أتباع أبى منصور العجلى ، عزا نفسه الى أبى جعفر محمد الباقر ، فلما تبرأ منه وطرده ، ادعى الامامة لنفسه ، قال : الامامة صارت لمحمد على بن الحسين ، ثم الى أبى منصور ، وزعموا أنه عرج الى السماء ، ومسح الله رأسه بيده ، وقال : يا بنى اذهب ، فبلغ عنى ، ثم أنزله الى الارض ، وهو الكسف المذكور فى قوله تعالى « وان يروا كسفا من السماء ساقطا » ، الاية وكان قبل ادعائه الامامة لنفسه يقول : هو على ، وقالوا : الرسل لا تنقطع ، والجنة : رجل أمرنا بموالاته ، وهو الامام ، والنار : رجل أمرنا ببغضه ، وهو ضد الامام ، وخصمه كأبى بكر ، وعمر ، والفرائض : أبناء رجل أمرنا بموالاتهم ، والمحرمات : أبناء رجل أمرنا بمعاداتهم •

السابعة : أتباع ، أبى الخطاب الأسدى ، عزى نفسه الى جعفر الصادق ، فلما علم منه غلوه فى حقه ، تبرأ منه ، فلما اعتزل منه ، ادعى

الامر لنفسه ، قالوا : الائمة أنبياء ، وأبو الخطاب نبى ، ففرض الانبياء على الناس طاعتهم ، وزادوا أن الائمة الهة ، والحسنان أنبياء الله ، وجعفر الصادق الله ، وأبو الخطاب أفضل منه ، ومن على على هؤلاء يستحلون شهادة الزور ، لموافقيهم على مخاليفهم •

فعند جماعة منهم معمر بعد قتل أبى الخطاب ، كما كانوا يعبدونه ، والجنة نعيم الدنيا ، والنار آلامها ، والدنيا لا تفنى ، واستباحوا المحرمات وترك الفرائض ، وأن كل مؤمن يوحى اليـــه ، وقيل الامام بعـــد قتل أبى الخطاب يزيغ ، أعنى صار الى ذلك جماعة منهم ، قالوا : فى أصحاب يزيغ ، من هو خير من جبرائيل ، وميكائيل ، وهم لا يموتون ، بل اذا بلغوا النهاية يرفعون الى الملكوت ، وقيل : هو بعده عمر بن بنان العجلى ، الا انهم يقولون أنهم يموتون •

الثـــامنة : الغرابية : قالوا : محمد بعلى شـــد الغراب بالغراب ، والذباب بالذباب ، فبعث الله جبريل الى على ، فغلظ من على الى محمد ، فيعلنون صاحب الريش ، يعنون : جبريل •

التاسعة : الذمية : لقبوا بذلك : لانهم ذموا محمدا ، لان عليا هو الاله وقد بعثه ، ليدعوا الناس اليه ، فدعا الى نفسه ، وقال بعضهم : بالهيتهم ، ولهم فى التقديم فى الاحكام الالهية خلاف •

وقيل : بالهية خمسة أشخاص ، هم ، فاطمة ، والحسنان ، زعموا أن هذه الخمسة شىء واحد ، وأن الروح حالة فيهم بالسوية ، ولا يقولون فاطمة ، تحاشيان وصفه بالتأنيث •

العاشرة : الهشامية : أصحاب الهشاميين ابن الحكم ، وابن سالم الجوالقى ، قالوا : الله ذو جسد ، ثم اختلفوا ، فقال بن الحكم طويل عريض عميق ، تتساوى هذه المقادير ، كالسبيكة البيضاء تتلألأ من كل جانب ، وله لون وطعم ورائحة ، ومحسته ، أى الموضع الذى يحسه الطبيب •

قال السيد : كأنهم يرون بها النقص ، قالوا : اليست هذه الصفات غيره ، ويقوم ويقعد ، ويفعل ، ويتحرك ، ويسكن ، وله مشافهة بالاجسام ، ولولاها ، لم يدل عليه ، وهو يعلم ما تحت الثرى ، بشعاع يسيل منه ، والته سبعة بأشبار نفسه ، مماسا للعرش ، بلا تفاوت بينهما ، وتفاضل ، وارادته حركة ، لا هى عينه ، ولا هى غيره ، والاعراض ، ولا تدل على البارى ، والائمة معصومون دون الانبياء •

وقال ابن سالم : وهو على صورة انسان ، وله من الجوارح ماله غير الفرجين ، وله وفرة سوداء ، ونصفه الاعلى مجوف ، والاشغل مصمت ، الا أنه ليس لحما ودما •

الحادية عشرة : الزرارية : أتباع ، زرارة بن اعين ، قالوا : بحدوث الصفات ، وهو قبل حدوثها ، لا حيا ولا عالما ، ولا قادرا ، ولا مريدا ، ولا سميعا ، ولا بصيرا ، الى غير ذلك •

الثانية عشرة : اليونسية : أتباع ، يونس بن عبد الرحمن القمى ، وفى كشف الغمة ، الناونسية أتباع رجل منهم ، يقال له : ناونسى ، وقيل : بل نسبوا الى قرية يقال لها ذلك ، قالوا : الله تعالى على العرش ،

تحمله الملائكة ، وهو أقوى منهم ، مع كونه محمولا لهم ، كالكرسى تحمله رجلاه ، وهو أقوى منها ٠

الثـالثة عشرة : الشيطانية : وهو محمد بن النعمـان ، الملقب : بشيطان الطاق ، ويقال لها : النعمانية ، كما فى كشف الغمة ، قال : أنه تعالى نور غير جسمانى ، ومع ذلك هو على صورة انسان ، وانما يعلم الاشياء بعد كونها ٠

الرابعـة عشرة : الزرامية : قـالوا : الامامة بعـد عـلى ، لمحمد بن الحنفية ، ثم لابنه عبد الله بن على بن عبد الله بن عباس ، وأولاده ، الى المنصور ، ثم حل الله فى أبى مسلم ، وأنه لم يقتل ، واستحلوا المحارم ، ومنهم من ادعى الالهية ٠

الخامسة عشرة : المفوضة : قالوا : الله تعالى فوض خلق الدنيا الى محمد ، فهو الخلاق لها بما فيها ، بعد أن خلقه ، وقيل : الى على ٠

السادسة عشرة : البدائية : جوزوا البدء على الله تعالى ٠

السابعة عشرة : النصرية والاسحاقية ، قالوا : حل الله تعالى فى على ، وأن ظهور الروحانى فى الجسمانى مما لا ينكر ، اما فى جانب الحيز ، فكظهور جبريل بصورة البشر ، وأما فى جانب الشر فكظهور الشيطان فى صورة الانسان ٠

الثامنة عشرة : الاسـماعيلية : ولقبوا بسبعة ألقـاب ، بالباطنية لقولهم : بباطن الكتاب دون ظاهره ، فانهم قالوا : للقرآن ظاهر وباطن ،

والمراد منه باطنه ، لا ظاهره المعلوم من اللغــة ، ونسبة البــاطن الى الظاهر ، كنسبة اللب الى القشرة ، والمتمسك بظاهره معذب بالمشقة ، فى الاكتساب وباطنه مرد الى ترك العمل بظاهره ، أخذوا بقوله تعــالى « له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب » .

وهذا القول أخذوه من المنصورية ، والجناحية ، وبالقرامطة : لأن أولهم حمدان قرمط ، وهى : احدى قرى واسط ، وبالحرمية : لاباحتهم المحرمات ، والمحارم ، والسبقية ، لانهم زعموا ، أنه النطقا بالشرائع ، سبعة : آدم ، ونوح ، وابراهيم ، وموسى ، وعيسى ، ومحمد ، ومحمد المهدى سابعهم ، وبين كل اثنين منهم سبعة أئمة ، يتيممون شريعته ، ولا بد فى كل عصر من سبعة بهم يقتدى ، وبهم يهتدى ، أمام يؤدى عن الله ، وحجة تؤدى عن الامام ، وذو مص يمص العلم من الحجة .

فهذه ثلاثة أبواب : وهم الدعاة ، فداع أكبر ، وهو رابعهم يرفع درجات المؤمنين ، وداع دونه يأخذ العهود على البطالين من أهل الظاهر ، فيدخلهم فى ذمة الامام ، ويفتح لهم باب المعرفة ، والعلم وهو خامسهم ، ومكلب قد ارتفعت درجته فى الدين ، ولكن لم يؤذن له فى الدعوة ، بل فى الاحتجاج على الناس ، فهو يحتج ويرغب فى الداعى ، كطلب الصائد وهو سادسهم .

ومؤمن يتبع الداعى ، وهو الذى أخذ عليه ، وأمن وأتقن بالعهود ، ودخل فى ذمة الامام ، وحزبه وهو سابعهم .

قالوا : ذلك الذى — ذكرناه كالسموات والارضين والبحار ، وأيام

الاسبوع ، والكواكب السيارة وهى : المدبرات أمرا كما مر ، كل منها سبعة ويقول : بالبابكية ، لاتباع طائفة منهم بابك ، الحرص فى الخروج بأذربيجان ، وبالمحمرة : السهم الحمرة فى أيام بابك ، ولتسميتهم المخالفين لهم من المسلمين حمرا •

وبالاسماعيلية ، لاثباتهم الامامة لاسماعيل بن جعفر الصادق ، وهو أكبر أبنائه ، وقيل : لانتسابهم بزعمهم الى محمد بن اسماعيل ، وأصل دعوتهم ابطال الشرائع ، لان الكبارية : وهم طائفة من المجوس ، راموا عند شوكة الاسلام ، تأويل الشرائع على وجوه ، تعود الى قواعد أسلافهم ، وذلك أنهم اجتمعوا فتذكروا ما كان عليه أسلافهم من الملك •

وقالوا : لا سبيل لنا الى دفع المسلمين لغلبتهم ، واستيلائهم على الملك ، لكنا نحتال لهم بتأويل شرائعهم ، الى ما يعود الى قواعدنا ، ونستدرج به الضعفاء منهم ، فان ذلك يوجب اختلافهم ، واضطراب كلمتهم ، ورأسهم فى ذلك حمدان بن قرمط ، وقيل : عبد الله بن ميمون القداح ، ولهم فى الدعوة مراتب •

الرزق : وهو تفرس حال المدعو ، أهل هو قابل للدعوة ؟ أم لا ؟ ولذلك منعوا القاء البذر فى السبجة ، أى الدعوة فيمن ليس قابلا لها ، ومنعوا التكلم فى بيت فيه سراج ، أى فى موضع فيه فقيه ، أو متكلم ثم التأنيس باستمالة كل من المدعوين ، الى ما يميل بهواه وطبعه ، من زهو ، وخلاعة ، فان كان يميل الى الزهو زينه فى عينه ، وقبح له نقيضه ، وان كان يميل الى الخلاعة ، زينها وقبح نقيضها ، حتى يحصل له الانس ، ولم يوجب قضاء الحائض صومها ، دون صلاتها ، والغسل من

المنى دون البول ، ولما كان عدد الركعات فى الصلوات الخمس مختلف ، الى غير ذلك من الامور العبقرية ، وانما شككوا فى هذه الاشياء ، وطووا الجـواب عنهـا ، لتتعلق قلوبهم بمراجعتهم فيها •

ثم الربط : وهو أمران : الاول : أخذوا الميثاق منه ، بأن يقولوا قد جرت سنة الله بأخذ المواثيق ، والعهود ، ويستدلون على ذلك بقوله تعالى « واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم » ثم يأخذون من كل أحد ميثاقا ، يجب اعتقاده ، وهو أن لا يفشى لهم سرا •

الثانى : حوالته على الامام ، فى حل ما أشكل عليه من الامور التى ألقاها عليه ، فان العالم الذى لا يقدر على حلها أحد سواه ، حتى يترقى عن درجته ، وينتهى الى الامام •

ثم التدليس : وهو دعوى موافقة أكابر الدين والدنيا لهم ، حتى يزداد ميله الى ما دعاه اليه ، ثم التأنيس وهو بتمهد مقدمات يقبلهـا ويسلمها المدعو ، ويكون سابقا الى ما يدعوه اليه من الباطل ، ثم الخلع عن الاعتقدات الدينية ، فاذا آل حال المدعـو الى ذلك ، أخذوا لـه فى الاباحة والبحث عن الاستعجال الى الذات •

وتأويل الشرائع ، كقولهم والوضوء عبارة : عن موالاة الامـام ، والتيمم هو : الاخذ من المأذون عند غيبة الامام ، الذى هو الحجة •

والصلاة : عبارة عن الناطق ، الذى هو الرسول ، بدليل قوله تعالى « ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » •

والاحتلام : عبارة عن افشاء شيء من أسرارهم ، الى من ليس أهلا لها ، لغير قصد منه •

والغسل : تجديد العهد •

والزكاة : تزكية بمعرفة ما هم عليه من الدين •

والكعبة : النبي والباب : علي ، والصفا : هو النبي ، والمروة : علي •

والميقات : هو الاستئناس •

والتلبية : اجابة المدعو •

والطواف : بالبيت سبعا موالاة الائمة السبعة •

والجنة : راحة الابدان عن التكليف •

والنار : مشقتها بمزاولة التكاليف ، الى غير ذلك من خرافاتهم ومضلاتهم •

ومن مذهبهم : أن الله لا موجود ولا معدوم ، ولا عالم ، ولا جاهل ، ولا قادر ، ولا عاجز ، وكذا في جميع الصفات ، وذلك أن الاثبات الحقيقي ، يقتضي المشاركة بينه وبين الموجودات ، وهو : تشبيه ، والنفي المطلق ، يقتضي مشاركته للمعدومات ، وهو تعطيل ، بل هو واجب هذه الصفات ، واب المتضادات •

وربما خلطوا كلامهم بكلام الفلاسفة ، فقالوا : أنه تعالى أبدع

بالامر العقل التام ، ويتوسطه النفس : التى هى ليست تامة ، فاشتاقت الى العقل التام ، مستفيضة منه ، فاحتاجت الى الحركة من نقصان ، الى الكمال ، ولم تتم الحركة الا بآلتها ، فحدثت الاجرام الفلكية ، وتحركت حركة دورية ، بتدبير النفس ، فحدثت بتوسطها الطبائع البسيطة العضوية •

وبتوسط البسائط : حدثت المركبات من المعدن ، والنبات ، وأنواع الحيوانات ، وأفضلها : الانسان ، لاستعداده لفيض الانوار القدسية عليه ، ولاتصاله بالعالم العلوى ، وحيث كان العالم العلوى مشتملا على عقل كامل كلى ، ونفس ناقصة كلية ، يكون مصدرا للكائنات ، وجب أن يكون فى العالم السفلى عقل كامل ، يكون وسيلة الى النجاة ، وهو الرسول الناطق •

ونفس ناقصة : يكون نسبتها الى الناطق ، فى تعريف طرق النجاة ، نسبة النفس الاولى الى العقل الاول ، فيما يرجع الى ايجاد الكائنات ، وهى : الامام ، الذى هو وصى الناطق ، وكما أن تحرك الافلاك بتحريك العقل والنفس ، كذلك النفوس الى النجاة ، بتحريك الناطق والوصى ، وعلى هذا فى كل عصر وزمان ، هذا ما كان عليه قدماؤهم ، وحين ما ظهر الحسن بن محمد الصباح جدد الدعوة ، على أنه الحجة : التى تؤدى عن الامام ، الذى لا يجوز خلو الزمان عنه •

وحاصل كلام مـا لا يقوم فى الاحتيـاج الى المعلم ، ثم انه منع العوام عن الخوض فى العلوم ، والخواص عن النظر فى الكتب المتقدمة ، كى لا يطلع على فضائحهم ، ثم أنهم تفلسفوا ، ولم يزالوا مستهزئين

بالنواميس الدينية والامور الشرعيـة ، وتحصنوا بالحصـون ، وكثرت شوكتهم ملوك السوء منهم ، فأظهروا اسقاط التكاليف ، واباحة المحرمات ، وصاروا كالحيوانات العجماوات ، بلا ضابط دين ، ولا رادع شرعى ، نعوذ بالله من الشيطان وأتباعه •

وأما الزيدية : وهم المنسبون الى زيد بن على زين العابدين ، فثلاث فرق :

الاولى : الجارودية ، أصحاب أبى الجارود ، الذى سـماه الباقر سرحوبا ، وفسره بأنه شيطان يسكن البحر •

قالوا : فى النص من النبى فى الامامة على على وصفا لا تسـمية ، والصحابة : كفروا بمخالفته ، وتركهم الاقتداء به بعد النبى ، والامامة بعد الحسن والحسين ، شورى فى أولادهما ، فمن خرج منهم بالسيف ، وهو : عالم شجاع ، فهو امام كما مر •

واختلفوا فى الامام ، أهو محمد بن عبد الله بن الحسين بن على الذى قتل بالمدينة فى ايام المنصـور ؟ فذهب طـائفة منهم الى ذلك ، وزعموا أنه لم يقتل ، أو محمد بن القاسم بن على بن الحسين ، صاحب الطالعان ، الذى أسر فى أيام المعتصم ، وحمل اليه ، فحبسه فى داره حتى مات ، فذهبت طائفة أخرى اليه وأنكروا موته : وهو : يحيى بن عمير صاحب الكوفة ، من أحبار زيد بن على ، دعا الناس الى نفسه ، واجتمع اليه خلق كثير ، وقتل فى أيام المستعين بالله ، فذهب اليه طائفة ثالثة ، وأنكروا قتله •

الثانية : السليمانية : أصحاب سليمان بن جرير ، قالوا : الامامة شورى فيما بين الخلق ، وانما تنعقد برجلين من خيار المسلمين ، وتصح امامة المفضول ، مع وجود الافضل ، وأبو بكر وعمر امامان ، وان خطأ الامة فى البيع بينهما ، مع وجود على لكنه خطأ لم ينته الى درجة الفسق ، وكفروا عثمان وطلحة والزبير وعائشة •

الثالثة : البيترية : أصحاب بيتر النوجى ، وافقوا السليمانية ، الا أنهم توقفوا فى عثمان •

قال السيد : هـذه فرق الزيدية ، وأكثرهم فى زماننا مقلـدون ، ويرجعون فى الاصول الى الاعتزال ، وفى الفروع الى مذهب أبى حنيفة ، الا فى مسائل قليلة •

قلت : ومن ها هنا تعلم معنى قول الشيخ أبى عماد ، فى الموجز بعد كلامه مع الزيدية ، وانما هذا من الرموز على الزيدية خاصة ، لانهم يتعاطون المناظرة ، ومضاهاة الاباضـية فى مذهبهم ، فلست أعـلم لهم خلافا ، الا فى ثلاثة أمور قولهم فى الامانة ، بالاولى ، مع تركهم تخطية لكل من والى ، ثم تجويزهم لعلى تحكيم الحكمان ، وقولهم بتشريك أهل التأويل ، ممن زعم أن الله يرى يـوم القيامة ، عـلى مقالة طـائفة من الاباضية فى التشريك ، وأراد بالطائفة عيسى بن عمير وتلميذه ، كما فى شرح الجهالات •

قال شيخنا : هى مقالة النكار أيضا ، ولم أقف عليها ، لكننى أجدد

الفحص عنه عند الكتابة ، وهى مقالة الصفريـــة ، والنظام أيضـــا من المعتزلـــة .

وأما الامامة : فقد قالوا : بالنص الجلى على امامة على ، وكفروا الصحابة ، ووقعوا فيهم وساقوا الامامة الى جعفر الصادق ، واختلفوا فى المنصوص عليه بعده ، والذى استقر عليه رأيهم ، أنه ابنه موسى الكاظم ، وبعد على بن موسى ، الرضى ، وبعده محمد بن عـــلى النقى ، وبعـــده الحسن بن على الزكى ، وبعده محمد بن الحسن ، وهو الامام المنتظر ، ولهم فى كل من المراتب التى بعد جعفر اختلافات .

وكانت الامامية أولا على مذهب أئمتهم ، حتى تمادى بهم الزمان ، فاختلفوا وتشعب متأخروهم : الى معتزلة ، والى اخبارية يعتقدون ظاهر ما وردت به الاخبار المتشابهة ، وهؤلاء ينقسمون الى متشابهة ، يجرون المتشابهات ، على أن المراد بها : خلو ظواهرها ، والى سلفية : يعتقدون أن ما أراد بها حق بلا تشبيه ، بل تفويض والى ملتحقه بالفرق الضالة ، فهذه جملة فرق الشيعة .

فرقة المرجئة وهم خمس فرق

الفرقة الثالثة : من الكبار المرجئة : لقبـــوا بذلك لانهم يرجـــون العمل على ، النية ، والاعتقاد ، وقيل لغير ذلك ، وهم خمس فرق :

الاولى الونسية : أتباع يونس النميرى ، قالوا : الايمان هو المعرفة بالله ، والخضوع له ، والمحبة بالقلب ، فمن اجتمعت فيه هذه الصفات ، فهو مؤمن ، ولا يضر معها ترك الطاعات ، وارتكاب المعاصى ، ولا يعاقب

عليها ، وابليس كان عارفا بالله ، وانما كفر باستكباره ، وترك الخضوع لله تعالى •

الثانية : العبيدية : أتباع عبيد المكذب ، زادوا على الاولى ، أن علم الله سبحانه لم يزل شيئا ، غير ذاته تعالى ، وكذا سائر صفاته ، وأنه على صورة الانسان •

الثالثة : الغسانية : أتباع غسان الكوفى ، قالوا : الايمان هو المعرفة بالله ورسوله ، وبما جاء من عند الله ، ورسوله اجمالا ، وهو يزيد ولا ينقص ، وذلك الاجمال : مثل أن يقول قد فرض الله الحج ، ولا أدرى ؟ أين الكعبة ! وبعث الله محمدا ولا أدرى ؟ أهو الذى بالمدينة ؟ أو غيره ! وحرم الله الخنزير ، ولا أدرى ؟ أهو هذه الشاة ! أم غيرها ! وغسان كان يحكى هذا القول عن أبى حنيفة ، ويعده من المرجئين •

قلت : نعم هو منهم كما تقدم ، وان قال السيد كالعضد تبعا اه فى تنزيهه مشهور ، قال الآمدى : ومع هذا فأصحاب المقالات ، قد عدوا أبا حنيفة وأصحابه مرجئة أهل السنة •

الرابعة : الثوبانية أصحاب ثوبان المرجى ، قال : الايمان هـــو المعرفة ، والاقرار بالله ورسوله ، وبكل ما لا يجوز فى العقل أن يفعل .

وأما ماجاز فيه مروان بن غيلان الدمشقى ، وأبو شمر ، ويونس بن عمران ، والفضل الرقاشى ، وكلهم اتفقوا على أنه تعالى لو عفى فى

القيامة عن عاص ، لعفى عن كل ما هو مثله ، وكذا لو أخرج واحدا من النار ، لاخرج كل من هو مثله ، ولم يجزموا بخروج المؤمنين من النار •

واختص بن غيلان أو غيلان من بينهم باسناد الافعال الى العباد ، اذ قد جمع بين الارجاء ، والقول بالقدر ، وجواز أن يكون الامام قرشيا •

الخامسة : الثومنية : أصحاب معاذ الثومنى ، قالوا : الايمان هو المعرفة ، والتصديق ، والمحبة ، والاخلاص ، والاقرار بما جاء به الرسول ، وترك بعض ذلك كفر ، وليس بعضه ايمانا ، ولا غير ايمان ، وكل معصية لم يجمع على أنها كفر ، فصاحبها يقال فيه ، أنه فسق ، وعصى لانه فاسق وعاصى •

ومن ترك الصلاة مستحلا كفر للتكذيب •

ومن تركها بنية القضاء لم يكفر •

ومن قتل نبيا أو لطمه كفر لا للقتل ولا للطمة بل لانه دليل تكذيبه وبغضه ، وبه قال ابن الراوندى ، وبشر المريسى •

وقالوا : السجود للصنم علامة الكفر ، قال العضد : فهذه هى المرجئة الخالصة ، ومنهم من جمع الى الارجاء ، القدر كالصالح ، يعنى الحسن بن صالح ، وأبى شمر ، ومحمد بن شبيب ، وغيلان •

الفرقة النجارية وهى ثلاث فرق

الفرقة الرابعة : من الكبار النجارية ، أصحاب محمد بن الحسن النجار ، وافقوا الاشاعرة فى خلق الافعال ، وان الاستطاعة مع الفعل ،

وان العبد يكتسب ، والمعتزلة فى نفى زيادة الصفات ، وحدوث الكلام . ونفى الروية ، ووافقهم على ذلك ، ضرار بن عمر ، وحفص الفرد ، كما مر ، وهم ثلاث فرق •

الاولى : البرغوثية ، قالوا : كلام الله اذا قرىء فهو عرض ، واذا كتب فى أى شىء فهو جسم •

الثانية : الزعفرانية ، قالوا : كلام الله غيره ، وكل ما هو غيره فهو مخلوق ، ومن قال كلام الله غير مخلوق فهو كافر •

الثالثة : المستدركة على الزعفرانية ، بأن كلام الله تعالى مخلوق مطلقا ، لكنا وافقنا السنة الواردة بأنه غير مخلوق ، واجماع المنعقد عليه فى نفيه ، وأولناه ، بأن حملنا قولهم غير مخلوق ، على أنه غير مخلوق ، على هذه الترتيب ، والنظم ، من هذه الحروف والاصوات ، بل هو مخلوق على غير هذه الحروف ، وهذه حكاية عنها •

وقالوا : قول مخالفينا كلها كاذبة ، حتى قولهم لا اله الا الله ، قلت : وأصحابنا يعدون النجارية من المرجئة •

« فرقة الجبرية والمشبهة »

الفرقة الخامسة : من الكبار الجبرية ، والجبر : هو اسناد فعل العبد الى الله سبحانه ، من كل وجه كما علمت ، الجبرية متوسطة بين الجبر والتفويض ، بمعنى أنها غير خالصة فى القول بالخير المخص ، تثبت للعبد كسبا ، كالاشعرية ، والنجارية ، والضرارية ، والاباضية ، وخالصة لا تثبته كالجهمية أصحاب جهم بين صفوان الترمذى •

قالوا : لا قدرة للعبد أصلا ، وأن الله لا يعلم الشيء قبل وقوعه ، وعلمه ، حادث ، لا فى محل ، ولا يتصف الله سبحانه بما يوصف به غيره ، اذ يلزم منه التشبيه كالعلم والحياة ، والجنة ، والنار ، يغنيان بعد دخول أهلهما فيهما ، حتى لا ينفى موجود ، سوى الله سبحانه ، فكما تفرد بالقدم يتفرد بالبقاء ، ووافقونا فى نفى الروية ، وخلق الكلام ، ووافقوا المعتزلة أيضا ، وبعض أصحابنا فى ايجاب المعرفة بالعقل ، قبل ورود الشرع ، ونحن نعد أيضا هذه من المرجية •

الفرقة السادسة : الكبار المشبهة ، الذين شبهوا الله بخلقه ، وقد عدوهم فرقة واحدة ، وان اختلفوا فى طرق التشبيه •

فمنهم مشبهة غلاة الشيعة القائلة بالتجسيم ، والحركة ، والانتقال والحلول ، وغير ذلك مما مر •

ومنهم مشبهة الحشوية ، القائلة : بأنه جسم لا كالاجسام من لحم ودم لا كاللحوم والدماء ، وله الاعضاء والجوارح ، وتجوز عليه الملامسة والمصافحة ، والمعانقة ، للمخلصين الذين يزورونه فى الدنيا ، ويزورهم •

حتى نقل عن بعضهم أنه قال : اعفونى عن اللحية والفرج ، واسألونى عما وراء ذلك ، ومنهم مشبهة الكرامية : أصحاب أبى عبد الله محمد بن كرام ، قيل هو بكسر الكاف وتخفيف الراء وفيه ، قيل الفقه فقه أبى حنيفة ، والدين دين محمد بن كرام ، وأقوالهم فى التشبيه متعددة ، مختلفة ، غير أنها لا تنتهى ، الى من يعبأ به ، ويبالى بقوله •

ولذلك قال العضد ، فاقتصرنا على ما قاله زعيمهم ، وهو أن الله على العرش من وجه العلو مماس له ، من الصحفة العليا ، ويجوز عليه النزول ، والحركة ، واختلفوا فى أيملاء العرش أم لا ؟

وقال بعضهم : ليس هو على العرش ، بل مجاور للعرش ، واختلفوا هل مجاورته ببعد متناه ؟ وبغير متنـــاه ؟ ومنهم من أطلق عليـه لفظ الجسم ، ثم اختلفوا : هل متناه من الجهات كلهـا أى من جهـة ؟ من تحت فقط ؟ أو ليس متناهيا ؟ بل هو غير متناه فى جميع الجهات ؟

وقالوا : تحل الحوادث فى ذاته تعالى ، وزعموا أنه انما يقـــدر على الحوادث الحالة فيه ، دون الخارجة عن ذاته •

ويجب على الله أن يكون أول خلقه حيا ، يصح منه الاستدلال ، وأن النبوة والرسالة صفتان قائمان بذات الرسول ، ســوى الوحى ، وسوى كلام الله ، بالتبليغ وسوى المعجزة ، والعصمة ، وصاحب تلك الصفات رسول ، بسبب اتصافه بها من غير ارسال •

ويجب على الله ارساله ، ولا يجوز ارسال غـير الرسول ، وهــو حينئذ اذا أرسل رسول ، فكل مرسل رسول ، بلا عكس كلى ، ويجوز عزل المرسل عن كونه مرسلا دون الرسول ، فانه لا يتصور عزله عن كونه لا رسولا ، وليس من الحكمة رسول واحد ، بل لا بد من تعدده •

وجوزوا امامين فى عصر واحد ، كعلى ومعاوية ، الا أن امامة على على وفق السنة ، بخلاف امامة معاوية ، لكن يجب على رعيته طاعته •

وقالوا : الايمان : هو الاقرار الذى وجد من الذر ،حين ، قال تعالى لهم « ألست بربكم قالوا بلى » وهو باق فى الكل ، على السوية ، الا المرتدين ، وايمان المنافقين كايمان الانبياء ، لاستواء الجميع فى ذلك الايمان ، والكلمتان ليستا بايمان ، الا بعد الردة ، وكل هؤلاء من المرجئة عندنا ، ومنهم الاشاعرة أيضا ، وهـم وان فرقوا من المرجئة ونزهـوا أنفسهم عنهم ، لا محيد لهم ، لانهم كما علمت فى كثير من المسائل يستقون من مذاهبهم ، وان حصل لهم فى بعضها تهذيب وتقبيح ، وعلى ذلك درج صاحب كشف الغمة .

ثم لا يخفى عليك ان أتقنت ما أسلفناه فى كتابنا ، ما هو معتقدهم ، فلا معنى لاعادته ولو اجمالا ، ولا يذهب عليك المشبهة المصرحين بالتجسيم ، والمصرحين بالتشبيه على حقيقة التشبيه مشركون دون القائلين بدلا على حقيقة التشبيه ، فان هؤلاء منافقون ، فان اللازم للمذهب ، ليس بمذهب على الاصح .

فرقة الخــوارج

الفرقة السابعة : من الكبار الخوارج : والمراد بهم المحكمة القائلون لا حكم الا الله ، وقد أسلفنا أن أول من قالها : عروة ، قالوا ذلك عند خروجهم على على ، عند انكارهم التحكيم ، وهم على مقتضى تقسيم العضد اثنتان وعشرون فرقة .

أولها : المحكمة القائلون : بأن كل من ذهب اماما من قريش أو من غيرهم وعدل فهو امام ، وان غير وجار ، وجب عزله ، أو قتله ، ولم يوجبوا نصب الامام ، وكفروا مرتكب الكبيرة ، وعثمان ، وبعض الصحابة .

الثانية : البيهسية ؛ أتباع بيهس ابن الهيظم بن جابر ، وفى كشف الغمة لأبى بيهس ، وأنظروا الاصح .

قالوا : الايمان : هو الاقرار ، والعلم بالله وبالرسول ، وبما جاء به ، فمن وقع فيما لا يعرف أحلال هو أم حرام ؟ فهو كافر ، لوجــوب الفحص عليه ، حتى يعلم الحق .

وقيل : لا يكفر حتى يرفع أمره الى الامام .

وقيل : لا حرام الا فى قوله تعالى « قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم » الآية .

وقيل : اذا كفر الامام كفر الرعية ، حاضرا أو غائبا ، والاطفـــال كآبائهم ايمانا وكفرا .

وقال بعضهم : السكر من شراب حلال لا يؤاخذ صاحبه بما قال ، أو فعل ، بخلاف السكر من شراب حرام .

وقيل : السكر مع الكبيرة كفر ، ووافقوا القدرية فى اسناد الافعال اليهم .

الثالثة : الازارقة : اتباع أبى راشد نافع بن الازرق ، قالوا كفر على بالتحكيم ، وهو الذى أنزل فى شأنه « ومن الناس من يعجبك قوله فى الحياة الدنيا » ، وابن ملجم فى قتاله محق ، وهو الذى أنزل فيه « ومن

الناس من يشرى نفسه » وفيه قال عمران بن حطان بكسر الحاء ، رضى الله عنهمـــا :

يا ضربـــة من تقى مـــا أراد بهـــا
الا ليبلغ من ذى العرش رضوانـــا
انى لاذكره يومــــا فأحســـبه
أوفى البريـــة عنـــد اللـــه ميزانـــا

وكفروا عثمان ، وطلحة ، والزبير ، ومن معهم ، وقضوا بتزيل يدهم ، وكفروا القعدة عن القتال وان كانوا موافقين لهم فى الدين .

وقـــالوا : تحرم التقيـــة فى القول ، والعمل ، ويجـوز قتل أولاد المخالفين ، ونسائهم ، ولا رجم على الزانى المحصن ، اذ هو غير مذكور فى القرآن ، ولا حد للقذف على النساء ، بمعنى أنه ان كان القاذف امرأة لم يحد ، لان المذكور فى القرآن هو صفة الذين ، وهى للمذكورين ، قال السيد : قال الامدى وأسقطوا حد قذف المحصـــنين من الرجـال ، دون النساء ، أى المقذوف المحصن ان كان رجل لا يحد قاذفه ، وان كان امرأة يحد قاذفها .

قال السيد : وهو أظهر ، وأطفال المشركين فى النار مع آبائهم ، ويجوز نبى كان كافرا ، وان علم كفره بعد النبوة ، ومرتكب الكبيرة كافر ، وقد ذكر صاحب كشف الغمة عنهم ، أكثر من ذلك ، فليراجع وقد تعرض للرد عليهم فى المسائل ، كما فعل مع غيرهم .

الرابعة : النجدات : بنو نجدة بن عامر النجدى ، منهم العاذرية ، الذين عذروا الناس بالجهالات فى الفروع ، وذلك أن نجدة وجه ابنه مع حبيس لاهل القطيف ، فقتلوهم ، وأسروا نســائهم ونكحـوهن قبل القسمة ، وأكلوا من الغنيمة قبلها ، أيضا فلما رجعوا الى نجدة أخبروه بما فعلوا ، فقال لهم : يسعكم ما فعلتم ، فقالوا له : ألم تعلم أنه لا يسعنا ، فعذرهم لجهالتهم ، فاختلف أصحابه بعد ذلك ، فمنهم من تابعه .

وقالوا : الدين أمران ، أحدهما معرفة الله ورسوله ، وتحريم دماء المسلمين ، أى المنافقين لهم ، والاقرار بما جاء به الرسـول ، جملـة ، فهذا لا يعذر فيه الجاهل .

والثانى : ما سوى ذاك ، والجاهل له معذور ، فهؤلاء منهم سموا عذريـــة .

وقالت : النجدات كلها لا حاجة للناس الى الايمـان ، بل الواجب عليهم رعاية التصفية فيما بينهم ، ويجوز لهم نصبه ، بمعنى أن تلك الرعية لا تتم الا بامام يحملهم عليها ، ووافقوا الازارقة فى التكفير ، وخالفوهم فى أحكام التصفية .

الخامسة : الصفرية ، أصحاب زياد بن الاصفر ، الذى حفظته من كتبنا ، أنهم أتباع عبد الله بن الصفار ، وهم يخالفون الازارقة فى تكفير القعدة عند القتال ، اذا كانوا موافقين لهم فى الدين ، وفى اسقاط الرجم ، فانهم لم يسقطوه ، وفى أطفال الكافرين ، فانهم لم يكفروهم ، ولم يقولوا بتخليدهم فى النار .

وجوزوا التقية فى القول ، دون الفعل ، وقالوا : المعصية الموجبة للحد ، لا يسموا أصحابها الا بها ، فيقال له مثلا ، سارق ، أوزان ، أو قاذف ، ولا يقال له كافر ، وما لا حد فيه لعظمته ، كتــرك الصــلاة ، والصوم ، كفر ، فيقال لصاحبها : كافر ، ، وجوزوا دون دار العلانية •

السادسة : الاباضية ، أصحاب عبد الله بن اباض رضى الله عنه ، فى وصفهم فى الاعتقاد ، ببعض ما سيأتى ، وأخطأ نسبة القول بالاستطاعة قبل الفعل اليهم ، الا أن يكون قولا لبعض الفرق منهم ، وهو غير مشهور •

قال : وتوقفوا فى تكفير أولاد الكفار وتعذيبهم ، وتوقفوا أهو شرك أم لا ؟ وفى جواز بعثه رسولا ، بلا دليل ، ومعجزة ، وتكليف أتباعه فيما يوحى اليه •

قال السيد : أى ترددوا ان ذلك جائز أم لا ؟

قال العضد : وافترقوا فرقا أربعا •

الاولى : الحفصية ، أتباع أبى حفص ابن أبى المقدام ، والذى فى فى بعض كتبنا ابن أبى المقدات ، ولم أره فى كشف الغمة ، وأنظر الاصح من النقلين ، قال : زادوا على الاباضية ، أن بين الايمان والشرك معرفة الله تعالى ، فانها خصلة متوسطة بينهما ، فمن عرف الله ، وكفر بما سواه من رسول ، أو جنة أو نار ، أو نحو ذلك فهو كافر لا مشرك •

قلت وهذا بعينه هو مذهب ابن الحسب وشيخه بأن اليهود والنصارى عندهم كفار غير مشركين ، كما يعلم مما مر •

الثانية : اليزدية ، ويريد بها والله أعلم اتباع عبد الله بن يزيد الغزارى ، وهم النكار المشهورن بمساوة ، قالوا : أصحاب الحدود مشركون ، وكل ذنب شرك وفيما قاله عنهم نظر ، كما يعلم بالوقوف على كتبنا ، ان كان المراد بهم من ذكرنا •

الثالثة : الحارثية ، أصحاب أبى الحارث الاباضى ، خالفوا الاباضية فى القدر ، أى كونه أفعال العباد مخلوقة لله ، وفى كون الاستطاعة قبل الفعل ، وفيه نظر بالنسبة الى الاستطاعة •

الرابعة القائلون بطاعة ، لا يراد بها الله قال السيد : زعموا أن العبد اذا أتى بما أمر به ، ولم يقصد به الله ، كان ذلك طاعة •

السابعة : العجاردية ، أصحاب عبد الرحمن بن عجرد ، وفى كشف الغمة ابن عبد الكريم ، وهو من أصحاب أبى بيهس ، ثم خالفه زادوا على النجدات ، بعد أن وافقوهم فى مذهبهم ، وجوب البراءة من الطفل حتى يدعى الاسلام بعد البلوغ ، ويجب دعاؤه اليه اذا بلغ ، وأطفال المشركين فى النار ، قال : وهم عشر فرق •

الاولى : الميمونية ، أتباع أصحاب ميمون بن عمران ، قالوا : باسناد الفعل الى قدرة العبد ، وبأن الاستطاعة قبل الفعل ، وبأن الله يريد الخير دون الشر ، ولا يريد المعاصى كما هو مذهب المعتزلة ، وأن أطفال الكفار فى الجنة ، ويروى عنهم تجويز نكاح بنات البنين ، وبنات البنات وبنات أولاد الاخوة ، وانكار سورة يوسف ، زعموا أنها قصة ، وأن قصة الفسق لا يجوز أن تكون قرآنا •

الثانية : الحمزية ، أصحاب حمزة بن ادرك ، وافقوا الميمونية فيمـا ذهبوا اليه ، الا أنهم قالوا : أطفال الكفار فى النار •

الثالثة : الشعبية ، أصحاب شعيب بن محمد ، وهم كالميمونية الا فى القـدر •

الرابعة : الحازمية ، أتباع حازم ابن عاصم ، وافقوا الشعبية ، ويحكى عنهم أنهم يتوقفون فى أمر على ، ولا يصرحون بالبراءة منه ، كما يصرحون بالبراءة من غيره •

الخامسة : الخلفية ، أصحاب خاف الخارجى ، وهم خوارج كرمانه ومكرمان ، أضافوا القدر خيره وشره الى الله سبحانه ، وحكموا بـأن أطفال المشركين فى النار بلا عمل ولا شرك •

السادسة : الاطرافية ، هم أصحاب ريس ، وهو رجل من سجستان يقال له غالب ، وقد سماها صحاب كشف الغمة العطوية ، لاتباعهم عطية بن الاسود ، وهم على مذهب حمزة ، الا أنهم عذورا أهل الاطراف فيما لم يعرفوه من الشرعيات ، اذا أتوا بما يعرف لزوم من جهة العقل ، وقالوا : ينفى القدرة المؤثرة عن العبد •

السابعة : الملومية ، وهم كالحمزية ، الا أن المؤمن عندهم من عرف الله بأسمائه وصفاته ، ومن لم يعرفه كذلك ، فهو جاهل لا مؤمن ، وفعل العبد مخلوق لله تعالى •

الثامنة : المجهولية : وهم كالحمزية أيضا ، الا أنهم قالوا : تكفى معرفته ببعض أسمائه ، فمن علمه كذلك فهو عارف به مؤمن •

التاسعة : الصلتية ، أتباع عثمان بن الصلت ، وقيل الصلت بن الصامت ، وهم كالعجاردية الا أنهم قالوا : من أسلم واستجار بنا توليناه وتبرأنا من أطفاله ، حتى يبلغوا ، فيدعوا الى الاسلام فيقبلوا ، أو ينكروا •

العاشرة : من فرق العماروة الثعالبية ، أصحاب ثعلب بن عامر ، قالوا : بولاية الاطفال صغارا ، كانوا ، أو كبارا ، حتى يظهر منهم انكارا أهل الحق بعد البلوغ ، وقد نقل عنهم أيضا أن الاطفال ، لا حكم لهم منولاية وعداوة ، الى أن يدركوا ، ويرون أخذ الزكاة من العبيد اذا استغنوا واعطائهم لها اذا افتقروا ، وتفرقوا أربع فرق •

الاولى : الاخنسية ، أصحاب أخنس بن قيس ، وهم كالثقالبية ، الا أنهم امتازوا عنهم بأن توقفوا فيمن هو فى دار التقية من أهل القبلة ، فلم يحكموا عليه بايمان ولا كفر ، الا من علم حاله من ايمانه ، أو كفره وحرموا الاغتيال بالقتل ، لمخالفيهم ، والسرقة من أموالهم ، ونقل عنهم أنه يجوز ترويج المسلمات من مشركى قومهم •

الثانية : المعبدية أصحاب معبد بن عبد الرحمن ، خالفوا الاخنسية فى الترويج ، والثعالبية فى زكاة العبد أى فى الاخذ والدفع •

الثالثة : الشيبانية ، أصحاب شيبان ابن سلمة قالوا : بالجبر ونفى القدرة الحادثة •

الرابعة : المكرمية ، أصحاب مكرم العجلى ، قالوا : ان تارك الصلاة كافر ، لا أنه لتركها بل لجهله بالله ، فان من علم الله أنه مطلع على سره وعلانيته ويجازيه على طاعته ومعصيته ، لا يتصور منه الاقدام على ترك الصلاة ، وكذا كل كبيرة ، فان مرتكبها كافر لجهله بالله ، وموالاة الله ومعاداته لعباده باعتبار العاقبة ، وما هم صائرون اليه عند موافاة الموت ، لا باعتبار أعمالهم التى هم فيها ، اذ هى غير موثوق بدوامها ، فكذا نحن ، فمن وصل الى حالة الموت ، فان كان مؤمنا فى تلك الحالة واليناه ، وان كان كافرا عاديناه .

قال السيد : فاذا فرق الخوارج عشرون ، وفيه بحث ، لان العجاردة عشر فرق : نضمها الى الست السابقة ، تصير ستة عشرة ، وتتشعب من الثعالبية ، والاباضية ، مع الست عشرة فرق أخرى ، فالمجموع كما قال : عشرون وفيه بحث ، لان المقسم لا يعد مع أقسامه فلا تعتبر الثعالبيةعشرة أقسام ، والعجاردة مع فرقها الاربع ، بل تنفى عنها بهذه فتكون الفرق حينئذ تسع عشرة ، وأيضا اذا اعتبرت فرق الاباضية وفرق الثعالبة معا ، كانت الفرق كلها اثنتين وعشرين ، واعتبار أحد الاربعة دون الاخرى ، تحكم محض ، قلت : هذا ما قرره السيد ، تبعا للعضد ، وعليه فيجب أن تكون فرق الخوارج عشرين مع عدة لهما :

الفرقة الناجية

الثامنة : الناجية : أهل السنة ، والجماعة الذين هم الاشاعرة ، والسلف من المحدثين مع ما تقدم ، فيكون المجموع ثلاثا وسبعين فرقة ، وأما على اعتبارها تسع عشرة ، واثنين وعشرين ، فيلزم عليهما أما الزيادة عنها ، أو النقص فاذا فهمت ما ذكرت فتقول ، أن الناس كما

قلنا أولا قد أكثروا فى توجيه اعتبار الفرق ، وأن كل فرقة تدعى أنها الناجية ، فاذا كان الامر كذلك صح أن يعتبر المشبهة فرقتان ، وهم الحشوية والكرامية .

وأما القائلون بالتجسيم على حقيقته ، فهم داخلون فى الشيعة .

وفى المرجية ست فرق ، الخمسة السابقة ، والسادسة : هى الاشعرية كما قدمنا ، والمحكمة ثمان عشرة باسقاط الاباضية الخلص منها ، مع ما تقدم ويكون المجموع : اثنين وسبعون فرقة .

مع القطع الثامنة من الكبار ، التى هى الناجية ، المتممة للثلاث والسبعين فرقة ، هى الاباضية الخلص ، المنسوبون الى عبد الله بن أباض ، ولا عبرة بمن تشعب منهم ، كالزيدية ، والحسنية ، والخلفية ، وغيرهم .

ثم انه لا يخفى عنك أن مرجع الفرق الثمانية الكبار عند التحقيق الى الاربعة السابقة ، أولا فان ما عدا المحكمة ، والمعتزلة ، والشيعة ، داخل فى المرجئة ، وان تشعب عن كل منها كثيرا ، وقد اعتبرها بعضهم ستا ، وبعضهم اثنتى عشرة ، وعرضنا الاختصار ، وأنت اذا تتبعت كتابنا لا يخفى عليك ، اعتقاد الاباضية الخلص ، المذكورين ، الذى عليه نحيى ، وعله نموت ، بتوفيق الله تعالى .

وهذه الفرق ، هى التى وصى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والخليفتان من بعده ، وعلى طريقتهم مات أكثر الصحابة ، كأبى عبيدة

بن الجراح ، ومعاذ بن جبل ، وعمار بن ياسر ، وابن مسعود ، وأبى ذر ، وحذيفة ، وسلمان ، الفارسى ، وصهيب ، وبلال ، وعبد الرحمن بن عوف ، وابن عباس ، وعائشة ، وغيرهم من خيار الصحابة ، وخيـار التابعين ، كجابر بن زيد ، وأبى بلال ، وعروة ، وأبى حمزة ، وعبد الله بن أباض ، وحرقوص بن زهير ، وغيرهم من يطول تعدادهم ، وكذا تابع التابعين ، وغيرهم فى كل طبقة ممن يعلمون بالوقوف عليهم ، فى السير ، والطبقات ، والجواهر ، وكشف الغمة ، فى ذكر افتراق الامة ، وغيرها ، ثم لا بأس علينا أن نعيد ذكر اعتقاد الفرقة المحقة اجمالا واختصارا •

فنقول : انما جاء اختلاف الناس من قبل تسعة أصول ، وهى التوحيد والعدل ، والقدر ، والولاية ، والعداوة ، والامر ، والنهى ، والوعد ، والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين وأن لا منزلة بين المنزلتين ، والاسماء ، والاحكـــام •

فانا ندين لله تعالى بأنه ليس كمثله شىء فى ذات ولا فى صفة ، ولا فى فعل ، وبأنه لا يرى مطلقا ، وبأنه فى كل مكان بالحفظ والتدبير ، وبأن استواءه غير معقول ، وبأنه كونه فى الاشياء ومعها ، على معنى العلم بها ، والزيادة والنقصان فيها ومنها •

وبأن أسماءه هو ، وصفاته ، هو ، وبأنه عدل لا ينسب اليه الجور فى حكم ولا فى فعل •

وبتصويب أهل النهى ، وأن المنكرين على التحكيم ، بعد حكم الله •

وبأن أفعال العباد اكتسبوها وعملوها ، وبأن الاستطاعة مع الفعل •

وبأن الله خالق كل شيء ، وعليم بكل شيء ، ومريد لكل فعل •

وبأن القدرة مطلقا من الله •

وبأنه خالق لكلامه ووحيه ، ومحدثه جاعله وبأنه موال ، ومعاد ، وبأن ولايته وعداوته لا تتغيران •

وبولاية المسلمين كافة ، وبراءة الكافرين كافة ، وبولاية المذكورين فى كتابه ، أنهم من أهل الجنة •

وبعكسه ، وبولاية المخصوص الموفى •

وبعكسه ، وبراءة المخالفين ، وبأن الولاية لا يزيلها الا البراءة فيها بالذات •

وبالعكس ، وبأن الوقوف فى مجهول الحال ، فرض بأن اللـه أمر بطاعته ، ونهى عن معصيته ، وبأن طاعته كلها ايمان ، وليست معصيته كلها كفرا ، وبأن الامر بالمعروف والنهى عن المنكر واجبان فى كل زمان على قدر الطاقة ، وبأن الامامة واجبة مع وجود شروطها •

وبأن الله صادق فى وعده ووعيده ، وبخلو أهل الجنة فى الجنة ، وأهل النار فى النار ، وبأنهما دائمتان •

وبأن ثوابه لاهل الثواب لا يشبهه ثواب ، وعقابه لاهل العقـاب لا يشبهه عقاب •

وبأن منزلة النفاق بين منزلة الايمان ومنزلة الشرك ، وبأن المتصف بواحد من الثلاثة لا يتصف بالاخر •

وبأن لا منزلة بين منزلة الايمان ومنزلة الكفر •

وبتكفير من زعم أن اطاعة الله كلها ، توحيد ، ومعصيته كلها شرك •

وبأن الله يغفر الصغائر باجتناب الكبائر ، ولا يغفر الكبائر الا بالتوبة ، وبتكفير المرأة التى تؤتى فيما دون فرجها •

وأهل التأويل والمخطئين فى تأويلهم ، وبأن خطأهم فيه لا يخرجهم الى الشرك ، وبأن الاسماء تابعة للاحكام ، وبأن أحكام الموحدين بينهم واحدة ، الا الولاية والتسمية بالاعيان ، فلا يستحقها الا المؤمن الموفى •

وبأن القاعد فى دار التوحيد هو التوحيد فى شرك الاعتقاد ، ولا فى الزلة ، والقاعد فى دار الشرك هو الشرك ، وبأنه يحرم على المسلم أن يتخذ دار الشرك دارا •

وقد قررنا أحكام الدارين ، والسيرة فيها فى النيل ، فليراجع ، وبأن أهل الكتاب ليسوا منافقين ، ولكنهم مشركون ، وبتكفير من بدل أحكام الله ، وأحكام رسوله ، وبتكفير من أنكر الرأى ، والسنة ، أو أحدها •

وبأن حجة الله على عباده الكتب ، والرسل ، على الاشهر •

وبأن لا هجرة بعد فتح مكة ، وبأن معرفة الله لا تنال بالتكفير ،

ولا بالاضطرار ، وانما تنال بالإكتساب والتعلم ، الى غير ذلك من المسائل الجلية ، والاحكام الجميلة .

وليكن هذا آخر ما قصدنا جمعه من معالم الدين ، فى هذا المختصر ، والله الموفق للصواب ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا « سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين » .

قد وقع الفراغ من نسخ هذا الكتاب الشريف ، المسمى « بمعالم الدين » فى يوم ثانى والجمعة من شهر المحرم سنة ١٣١٥ على يد العبد الفقير الحقير المقر على نفسه بجميع التقصير « عبد الرحمن بن محمد بن سالم بن سيف الرواحى » .

نسخه لاخيه الاريب الاريحى ، سالم بن محمد بن سالم بن سيف الرواحى ، رزقه الله حفظ مبانيه ، وفهم معانيه ، ووفقه للعمل بما فيه انه ولى ذلك .

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
« المرصـــد الخـــامس »	
في الكلام ... وفيه مقاصد	٩
المقصد الأول : الكلام يضاف تارة الى الله تعالى على معنى نفى الخرس	٩
المقصد الثانى : فى اختلاف القائلين بالكلام النفسى	١٦
المقصد الثالث : كلام الاشـــاعرة فى القرآن	٢٠
المقصد الرابع : اختـــلاف العلمـــاء فى القرآن	٢٤
« المرصـــد الســـادس »	
فى الرؤية : وفيـــه مقصـــدان	٢٩
المقصد الأول : فى الاستدلال على امتناع رؤيته مطلقا	٢٩
المقصد الثانى : فى الاستدلال على الامتناع بالدليل العقلى	٤١
« المعلم الرابع »	
فى النبويات وما يتعلق بها ... وفيه مراصد	٤٩
المرصد الأول : فى خصوص النبويات ... وفيه مقاصد	٤٩

الموضـــــوع	الصفحة

المقصد الأول : فى معنى النبوة ... والنبى ... والرسالة ... والرســـــول	٤٩
المقصد الثانى : فى حكم الرســـالة	٥١
المقصد الثالث : فى فائدة بعثة الرسل	٥٢
المقصد الرابع : فى تأييد الرســــــل بالمعجزات	٥٣
المقصد الخامس : فى دلالة المعجزة	٥٦
المقصد السادس : ان قولنا دلالة معجزة عائدة	٥٨
المقصد السابع : فى وجوب تصديق الرسل عليهم السلام	٦١
المقصد الثامن : فى اثبات رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم	٦٤
المقصد التاسع : فى معجزات نبينا محمد صلى الله عليه وسلم	٦٧
المقصد العاشر : الدال على نبوته صلى الله عليه وسلم	٧٢

« المرصد الثانى »

فيما جاء نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وفيه مقاصد	٨٤
المقصد الأول : فى تصديق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ووجوب الايمان بــه	٨٤

الموضـــوع	الصفحة

المقصد الثانى : قد علمت أن أول الوجبات معرفة الله ... الى آخره	٨٦
المقصد الثالث : فى أحكام المنكر والمستحيل والناسى والجاهل والشاك والسامع	٨٩
المقصد الرابع : فى ولاية من جــاء بالجملة التى يدعو اليها صــلى الله عليه وسلم	٩٤
المقصد الخامس : قواعــد الاســـــلام أربعــة	٩٦
المقصد السادس : قواعد الكفر أربعة	٩٩
المقصد السابع : فى قول صاحب العقيدة اسهم الاسلام ثمانية	١٠١
المقصد الثامن : فى فرز الدين معرفة دلائله منازل	١٠٤
المقصد التاسع : حرز الدين وحفظــــه	١٠٥
المقصد العاشر : تحديد الدين وتمييزه	١٠٦
المقصد الحادى عشر : مسالك الدين وطرقه أربعة	١٠٧
المقصد الثانى عشر : فيما يجب على المكلف من الامر والنهى	١٠٩
المقصد الثالث عشر : فيما ندين لله تعالى بــه من الصـــلاة فرضا ونفلا	١١٢

الموضـــوع	الصفحة

« المرصد الثالث »

فى الولاية والبراءة وفيه مقاصد	١١٤
المقصد الأول : الناس ثلاثة ... مسلم ، ومنافق ، ومشرك	١١٤
المقصد الثانى : فى الولاية ... وحقيقتها الحب	١١٥
المقصد الثالث : فى سـبب وجـوب الولايـة	١٢٠
المقصد الرابع : ولاية الأشـــخاص	١٢٢
المقصد الخامس : فى البراءة ... وهى البغض	١٢٥

« المرصد الرابع »

فى الملل ... وهى الشرائع وأحكامها وما يتعلق بذلك ... وفيه مقاصد	١٢٩
المقصد الأول : يجب علينا مع البلوغ معرفة الملل واحكامها	١٢٩
المقصد الثانى : فى جملة ما انزل الله سبحانه من الكتب	١٣٣
المقصد الثاث : المشهور أن جملة الانبياء والرسل ...	١٣٤
المقصد الرابع : فى معنى السنة	١٣٧
المقصد الخامس : فى اطلاق الكفر شرعا على الشرك والنفاق	١٤٠
المقصد السادس : فى اطلاق الايمان على التوحيد والعمل	١٤٣

الموضـــــوع	الصفحة
المقصد السابع : فى معنى الالزام ... وهو التكليف	١٤٤
المقصد الثامن : يجب أن نعلم ان لله جملة الملائكة	١٤٧
المقصد التاسع : يجب علينا أن نعلم ان جملة المسلمين من بنى آدم غير الانبياء والرسل	١٥١
المقصد العاشر : فيمن يستحب معرفته من الملائكة	١٥٣
المقصد الحادى عشر : فى الاشهر الحرم	١٥٧
المقصد الثانى عشر : أشهر المدة التى وقع فيها الصلح للنبى صلى الله عليه وسلم مع المشركين	١٥٩
المقصد الثالث عشر : الاشهر التى يقع فيها الحج	١٦٠
المقصد الرابع عشر : فى معرفـــة الكبـــائر	١٦١
المقصد الخامس عشر : اعلم ان من لم يأت بخمس فهو كافر ... الى آخره	١٦٦
المقصد السادس عشر : فى الاســـتطاعة	١٦٨
« المرصد الخامس »	
فى أحوال الآخرة .. وفيه مقاصد	١٧٠
المقصد الأول : فى اشراط الســاعة	١٧٠

الموضـــــوع	الصفحة
المقصد الثانى : فى عـــذاب القـــبر	١٧١
المقصد الثالث : فى اعادة المعدوم لتوقف المعاد الجسمانى عليه	١٧٤
المقصد الرابع : فى الاجماع على جواز حشر الاجسام ووقوعه	١٧٩
المقصد الخامس : هل يعدم الله الاجزاء البدنية ثم يعيدها أو يعزقها ثم يعيد فيها التأليف	١٨٤
المقصد السادس : فى حكاية مذهب الحكماء المنكرين لحشر الاجسام	١٨٥
المقصد السابع : فى الصراط	١٨٩
المقصد الثامن : فى الميزان	١٩١
المقصد التاسع : فى الشفاعة	١٩٢
المقصد العاشر : فى الايمان بظواهر النصوص	١٩٣
المقصد الحادى عشر : فى نفوذ الوعيـــــد	١٩٤
المقصد الثانى : فى الجنة والنار	١٩٧

الخاتمة فى ذكر الفرق ١٩٩

الفرقة المعتزلة : وهم عشرون فرقة ٠ ٢٠٠

فرقة الشيعة : وهم اثنان وعشرون فرقة ٠ ٢٠٨

فرقة المرجئة : وهم خمس فرق ٠ ٢٢١

فرقة النجارية : وهى ثلاث فرق ٠ ٢٢٣

فرقة الجبرية والمشبهة ٠ ٢٢٤

فرقة الخوارج ١٧ سبعة عشر فرقة ٠ ٢٢٧

الفرقة الناجية وهم أهل السنة ٠ ٢٣٥

تم ولله الحمد على التمام ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الكرام ٠

ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ٠

الحقير الى ربه القدير عبده

عبد الرحمن بن محمد بن سالم بن سيف

الرواحى ٠٠ فى يوم رابع خلون من ربيع الأول سنة ١٣١٥ ٠



مطابع سجل العرب